

مجلس

۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم
 لا باس بالعمى بهذه الرسالة والعامل بها
 ناجوا ان شاء الله تعالى
 الاقل من الدين محمد قزويني
 ال بحر العلوم الطباطبائي



بسم الله الرحمن الرحيم
 مكتبة آية الله العظمى
 الخميني
 قم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين
 وآله الطاهرين وعلى صبيبه الاخيار المتقين واللجنة على اعدائهم
 اجمعين اليوم الذي ولجيد فاعول الراعي عفوية الغنى محمد بن محمد
 الجزء العلوي الطباطبائي هذه الرسالة المسماة مصباح العباد كينها
 وسبلة اليوم المعاد بالناس جماعة من المؤمنين
 الاخيار الموحدين الذين رزقهم الله تعالى ان
 يجعلهم ذخيرة نافعة في يوم لا ينفع فيه مال
 ولا بنون الا من اتى الله فيلقب بليم كتاب الطهارة

۹۱۶۹

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب مصباح العباد
 مؤلف محمد بن محمد تقی آل بحر العلوم

شماره ثبت کتاب

موضوع ۱۳۱۷۸
 شماره قفسه ۱۳۱۷۸
 خه مرتب

۱۶۲۰۷

مازید شد
 ۱۳۱۷۸

۱۳۱۷۸

خطی - فهرست شده
 ۱۳۱۷۸



بسم الله الرحمن الرحيم

وكتبه في سنة ١٢٠١ في اقصاه

كتاب الكيمياء وفيه مقاصد التصديقات في المياه الماء اما طلاقا او مضافا
اما المطلق فهو ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه بحيث لا يصح لغيره من تصنيفه
افراد كماء كدجله والفرات مثلا وانما هو اسم المصداق لا السلب كدجله والفرات
وهو باقسامه طاهر ومطر وثلج وغيث ونحوه واختلاف احكامه في تصنيفه الى
ومحفوظ وما يشبه اما الجاري وهو ما يجري من مادة كانت في الارض او في غيرة
الجبال او في سفوفها فلا ينجس مطر ولو كان قليلا فلا قاة النجس الا اذا تغيرت
احدا وصار له لونه والطعم والريح عدا قاة النجس ودون مجاورها ولو
اعتبر انقلا في موافق الصفات واعتبر في فاقدها كالبول ان كان
مسوقا لصفته فنجس بالنجس من ما كان بغيره وبين المادة مطر ولو
كان قليلا وما كان اسفله من ذلك اذ لم يكن النجس فاطمأنت الما عنهما وال
صغير الكوب في كدسفل لا تقاطع المادة بقطر المتغير عود الماء ويظهر نزول
التغير بغيره او بعد اخ الماء عليه من المادة حتى ينزل به التغير والنجس بالجاري
كالحام وهو ما في جياضه اذا كان له مادة ويكفي في عدم نجسه بلوغه في
فيها وفي المادة كراوانه اختلعت طهره في شدة قطره كونه ما في المادة ولو
بغيره ما في الجري في كونه بلوغه في ما في كونه كونه في كونه كونه

والبغ منه احتياطاً

كثرة

منه

كثرة ما في المادة ولو مع الجري في رفقها كما في الجياض وكذا ماء المطر حال نزوله
جري على الارض او لم يجز وكذا ما اجتمع منه في حفر الارض حال كسها عليه وبعد
الانقطاع منه جري حكم المحفوظ عليه واما النجس في اقفة النخل ما اخذ من ثمرها
ينع عنه حكمها حكم الجاري ان لم نقل بكونها منه وكذا التي نزل اذ كان مضافا
بالمادة وكذا التمد وهو المكان من مياه كدسفل في مصبها من الارض الرخوة
اذ اشرب منها الارض ثم اعطيه ونوقته بعد جفوه مقدار معتد به من هادو ما كان
عنه علم مقدار مشوقته كدسفل في كسفت عنه قليلا يظهر فانه النجس
بغيره عليه واما الكد كدسفل فكان من دون كدسفل ينجس بملا قاة النجس له وان
قلت بالادوية الطهره كدسفل غير مطر ولا كان على النجس او من رذاها
غير انه نجس النجس في كدسفل بالجزء الملاقي منه ان كان سائلا ودون ما على قاته
ظاهر ويظهر بالقاء كدسفل ولا هو اعتد كدسفل العرفه فيه او بالقائه في الكس
او بقطر المطر عليه ولو نجس ولا يظهر بغيره كدسفل على الارض وما كان منه كدسفل
فانه راقية النجس الا اذا تغيرت النجس احد او صارت له لونه النجس كدسفل
حتى يعلقه فيه ولا يظهر نزول التغير بغيره او بعد جري ولو بصفته كدسفل
بل بالقاء كدسفل عليه حتى ينزل به التغير ولا يعرف كدسفل بها في كدسفل
اما الاول فالبغ منه القاء في رطل بال رطل العرفه في رطل ماء وبلان
درهما صغفا المكي وكذا الذي ولا هم نصفه كدسفل الشرح ونجس كدسفل
درهم في سبعة شاقيل بعد خم الشان من الدخان الى خمسة في الاضافه كدسفل
الشرح ثلثة ارباع كصير كدسفل كصير عينا عزا رطل عشرين حبة شاعري

نحو

٣٥

٣٥

الوزن والمقادير

منه
الاجابة

الغير المضاف حكم المضاف في النفس والظن
 في النفس العين الكاف واخوه الكلب ونحوه
 على المؤمن بل يجب شؤنه الثاني في الماء المستعمل في الطهارة اما المستعمل في
 رفع الحدث فهو طاهر ومطهر ثم حدثت نجاسة وان كان كحوض النجاسة في الغليل
 المستعمل في رفع الحدث الاكبر لم ينجس بغيره فانيا واما المستعمل في رفع الحدث الصغير
 بالعضا له نجاسة وان طهر المحل بعده والماء بها الماء المنفصل عن المفسود
 المختلف في المحل الطاهر بعد انفصاله بعد انفصاله ولو بعصره ونحوه فانه طاهر
 تبعاً لطهارة المحل ولا يثبت على نجاسته حكم النجاسة المفسودة منها كقوله
 فلان اجوبه نعم بنية في نجاسة العضالة ماء كونه نجاء مطلقاً كان في كونه او في كونه
 فانه طاهر مع كونه من المفسود فيه من عدم تجاوز النجاسة من محلها بغير المتعارف
 وعدم خروجها عن المحل المتعارف ما لم يكن معادله وعدم سبق كيد اليها قبل الماء
 وعدم ملاقاته الماء لها بعد الانفصال او نجاسة اخرى طارئة عليها او على محلها
 او مصاحبة معها بالمستعارف كميل الدم مثلاً فان ذلك مالم يتغير الماء بها ولم
 يشاهد اجزاء الصفة الثالثة الماء الطاهر المشبه بالنجس بالصفة المحصورة
 مقدرة لاجتناب النجس منها فلا يرفع بغير الحدث ولو استغسل بها نجس العاقب بان نجسها
 وضوءه مثلاً فيفضل بغيرها غسل اعضا الوضوء بغيرها وضوءه مثلاً بان ينجس
 ماء غيره بها ولا يزيل به نجس النجس النجس مع النجس او مع عدمه فلا حرج في الظن
 بغيرها وان كان كدوى حصوة الطهارة بها نجس العاقب ولا ينجس الملاقاة في احد
 طرفي البهجة المحصورة او طرفيها واما الماء المشبه بالمضاف فلا يرفع الحدث ولا نجس

ويشققان

النجس
 يجب الاجتناب
 عنها

ويشققان بالمعنى العاقب الا ان كحوض في رفع الحدث مع التماس استغناء
 ما لا يحتاج معه الى تكرار العمل واما المشبه بالمفصول فلا يجوز استعماله في رفع الحدث
 ولا في رفع نجس مطلق ولو نجس العاقب عنها انه لو عصى واستعمله في رفع نجس لم يقع
 واذ كان ذلك الرابع في احكام النجس وفيه نجس النجس الاول في كيفية النجس
 نجس على النجس ونحوه شراعي في كونه وقيل ومنه البضائا وكذا يردون عن هاتون
 قرب بينهما شراعي ومناشدة ودون الا لبيان على الصحيح من نظره اليها وكذا المجرى
 وكيفية النجس وان لم يكن ما مكلفين بان يتحقق من الشراعي ولو باليد فلا يرفع كالكف
 للرفع والملازمة مع عدم المانع من الاستماع بها والامة المحللة وعن النبي ولو اجتمع
 البشر المعتبر بها بالجسم وان بان عجمها وكلمهم نظر العجم الى عورة فيجب اليه عليه
 كذا المجرى من عليه النظر الى عورة غير مطهر ولو كان كافراً عند من عرفه فيجب عليه نجس
 عنه مع نكته في ما عليه استقبال القبلة في استنابها بمعاذكم كقوله في الاحوال
 الا حوائض في الا بنية وكهول في حال الحيض وجوب كبول وكغائط دون حائض كقوله
 ولو طهر ولو حصى النجس عنها في حال الاستبراء او لا يوظف من غير ما خلفه كبول
 في الممر ولو اضطر الى احداهما اجنب الاستقبال خصوصاً في كبول لانه اهلل لهم ولو
 دار الامر بين احداهما ونكث اجنب النكث لكونه شراعي ولو استناب عليه
 القبله في جهالة الدبر او اجنبها في جهالة الوجهين الوجهين لانه اجنبها في جهالة
 ولو طهرت او الا في غير ولو اضطر وجهين غير شراعيين لذلك كالحائضين في جهالة
 ولا يختص بغيرها بما جاز في القيام وكذا في جميع الاحوال فالسنة في المحض
 استقباله ثلاث كالحالة واشتد بارادته ما مضى من كونه على احد جنبه

النجس

واستدبارها بتمام
 البدن

الطلب

ليقول الى احد المشرفين والمضبط على احد جنبه كهشبة كمنوا وعكسه يقول
 مستقبلا على ظهري او مكبوا على وجهه ويحب في حال الخلق ان تحبني حيث لا
 يرى مثلبا ولو في حق او بعد حيث لا يراه احد المحب الثاني في الاستنجاء بحب
 غسل الخرج كقول بالماء خاصه ولا يخرى غيره وكيف غسله مرة مالم ينجأ من المحل
 عادة بالماء ينقص من الماء على الحشفة وان كان كحوله فغسل فيه مرتين
 بل ثلاث كغيره من اجزاء البدن الواضحة كقول ومع تعدد غسل فالدخول بل
 الدخول في حشفة للصلوة من غير فرق في ذلك كله بين الذكر والأنثى والحشفة
 ويخرى في الألف حكم المحن وان كان من اجزاء الحشفة وينبغي ان لا يحسب بالعد
 فيه ويختار في ظهره من حرج الفلن الملوث به من عند السجدة عما يصيبه من البول
 بالماء حتى ينقي المحل العاني والشو وان بقيت الرائحة والظلم طهارة اليد الشحي
 بها عند طهارة المحل من غير حاجة الى غسله اخرى لها مالم يبق كبد الماء في +
 ملوثة المحل وان قلنا بالعدد في غيره الملوثة في الاستنجاء وان كان كحوله
 العدد فيها ايضا وبين المسح بثلاثة اجزاء مسح بكل واحد منها تمام المحل خرو
 توزع في بل بها العاني عنه وان خلف فيه الاثر الذي هو عبارة عن الرائحة
 اللطيفة منه المتخلفة غالبا بالمسح المتعارف والدخول في السلب وان حصل كفا
 بالادخل ومع عدم نقاء بالثلاث مسح باراد عليها حتى يحصل نقاء والدخول
 فيه ان يقطع على كونه ويعتبر طهارة المحل المسوية وكذا حوله ان لا يكون مستغلا
 في الظاهر ولو بعد ظهوره كان الدخول عتيد العدد في الاجزاء وان كان
 الدخول كفاية لوحد ذي طهارة الثلاث اذا مسح بكل جهة منه تمام المحل فخرى

بل

بدل الاجزاء فخرى وفوقها بل كل جسم فالج للعاني وان كان عنز ما بالفضل كالحجر
 او العود العريضة كالخضرة والديق وان اثم به مالم يستلزم الكفر عدى ما عدى عن
 الاستنجاء به كالرث بل مطلق الرجوع كطاهر على الدخول بل الدخول والعظم لا يطهر
 الجني ومع تعدد يتعين الغسل بالماء ولا يجب الاستنجاء لو خرج كالبعرة كما لا بد من حيث
 لو ساءت الخرج به وان ساء والدخول فغسل محل الغائط ثم بها مع تحقيق كفا
 في الأول ويستحب عند الخلق نقطة الرأس بل وكيفية ايضا ولعله يخرى به عنها
 لحصولها به في كصيرى والدخول في كصيرى وكيفية كدعاء ولا فضل بالماء ثور في
 المروعة الصفة انه اذا دخل الحلاء يفتتح رأسه ويقول في نفسه بسم الله وبالله
 ولا اله الا الله ربنا اخرجني من هذا الذي سرنا فيه حب واجعله لك من كشرك
 وعند ايضا اذا دخلت الخرج فقل بسم الله اللهم اخرجني من هذا الذي سرنا فيه حب
 الرجس الخبيث شيئا الرجيم واذا خرجت فقل بسم الله الرحمن الرحيم الذي عافاني من
 الخبيث الخبيث وتقدم الرجل اليسر عند دخوله في حشفة عند الخرج عكس المسح
 والاستنجاء وكيفية ان يمسح من المقعد الى اصل مقصود ثلاثا ثم منه الى الحشفة
 بالادخل وكذا في ثمن يخرى ثلاثا في المقعد من فلك بسقط حكمه الا اذا بقى منه شيء
 فيخرج فيه حكمه وكذا بالماء ثور عند دخول الحلاء والخروج وكذا في الاستنجاء
 حالسا للخلع وعند الخلق وعند الاستنجاء وعند رؤية الماء وعند الفراغ من
 الاستنجاء وعند النظر الى ما خرج منه وعند الخرج في حذاءه ويكره الخلق في شواربه
 وهي طرف النافذة وفي الشارع وخسته كذا في ثمن المتمر فلا والدخول الخبيثا
 من شأنه الاشارة بالقوة كغيره وفي مواضع التزال كالحائض وكذا باطنه
 بل كل موضع فيه يضر النفس باللعن ومنه ابواب الدخول ومواضعه اليسرى واليمين

معه مناديه بدنه وتنفق الكراهة بالحائل ومط ولو بالبد واستغبال الرخي
 بالبول بل وكفا نطق ايضا واستدبارها بها والبول في الفم من الصلبة ففوها
 ما يخاف الرجوع اليه منه وفي ثقب الجيوب المات وفي الماء ولو كان جليدا وكذا
 وشرب في سوان حال الفم بل ومط والاستنجا بالماء وبالبسدر وفيها
 خاتم عليه اسم ذات الله وصفاته وكذا اسماء المعصومين مع قصد كونهما اسما
 مع ذكر من من الشخص والفرج والكلام على الخلاء ولو لم يكن حال خروج الحبيثين
 الا بذكر الله تعالى واية الكرسي والحاجة بصرف قوتها ولا يمكن قضاءها الا به
 الذكر الصالح على عمدته واله وخمسة العاطس وشبهه وعكابة الذناب و
 الطبخ بالبول وهو ان يبول الرجل في علة كسنة المرفوع في كاهن والطح بالماء ومط
 ولو في موضع لا يجر فيه غير الشخص به كالحقم الا في حال الطلوع والخلع على القبور
 بينها اذا كان لم يجر اجزائه فخرج بل قد يؤدي الى الكفر وطول الجلو على
 الخلاء الجوز الثالث في فائدة الاستبراء الذي قد عرفت كفيته هو الحكم بطهارة
 ما يخرج من البيل المشبه فخرج هو ان يغسل بالحل اذا كان نجسا والحكم ببولته
 ان يخرج ان لم يستبرأ بعد البول لظهور كونه من المختلف في المزمع المفسد الخامس
 في الوضوء الذي هو عبارة عن وجوبه وكيفية مسحه كراش وفيه مباحث
 المحب الاول في فروضه وهي عنت او تعاملا الشبه وهي الارادة المحركة على الفعل
 الا لا يغفل عنها صدق الودع الا خشيته به غير انه يعتبر فيما كان منها عبادة ان
 يكون الداعي اليها هو كراهة الله تعالى والوقوف على علم اعتداله غير موقود وجبة غسل فوجوه
 وكذا بقصد رفع حدث واستباحة ما يستباح من كفاليته وان كان لا يوجب قصد

تكملة

الثاني

وصفا

وصفا او غاية مع رفع حدث او الاستباحة واحوط من مجموع في ذلك كله بحيث
 لو فرض المتوقف من الغيرة في الوضوء كانت طهارة مثله ان وضوءا لرفع حدث و
 استباحة لصلوة مثله ^{الصلوة} وجوبه بقرينة الى الله تعالى واحوطية لمجموع بين رفع
 الحدث والاستباحة في النية انما هي لغرض مسند الحدث ونواي الكون على طهارة
 جعله غاية اما انها فمقتضى قول بالثاني في كتابه بالاول كما ان نية الاستباحة انما
 هي فيما كان مشروطا به من كفاليته وان كان مندوبا لصلوة كفاظه واما المندبة
 لها الوضوء ككفاية الفرائض في نية كمال واعتبر في نية كماله
 على قرينة المتعين ان اخرج اليه الاستبراء كركبته في الطهارة ونسب كل ما ياتي
 الا خلاصا وفرضه بالبراء وكذا ثم المرحوم بل وكفاية مطهارة ما كان مفضو بالشع
 كالنبرد وخرج بحيث لا مدخلية له في اجزاء الفعل ثانيا غسل الوضوء وحده من
 ضماض شعر الرأس الى طرف كذا في طوله وما دارت عليه الا بهام ولو سطى عرضا
 في مشق الحافة وغيره بوجع اليه وجب غسل شيء مما خرج عنه مقدرة وما احاط
 به شعره من الحاجة العنفة واستبرأ وما يدخل فيه من اعتداله فام المحيط معا
 في وجوبه له من غير فرق بين رجل والمرء فغسل ما ظهر منه دون ما بطن من دون
 تحليل ستم الكسيف منه ولا يجب غسل ما تحت ستره من اللحية وجب ان يكونه لغسل من
 الاعلى فلو غسوا الغسل منكوا وعرضا الا بالانفكاك لباغنة صد الغسل من
 الاعلى عرفا ولو رد الماء منكوا الى الاعلى ولكن في غسل وجوبه منه ولو في كمال
 جميعه وجوبه فمقتضى ما يبيد الماء اليه ونوى الغسل في اذنه الخرجا ثانيا

عن النوى

عقل كيد من وخيب غلبه من المرفقين واما عظم الذراع والعصه الى
 اطراف الاصابع مبدعة من المرفق مع ادخال شيء من قوة مقدرة مشهرا الى
 الاطراف من دون تكسر عظم يصدق الغسل في العظم وفي كيفية غسلها بالحنس
 في الماء فانه ما عرفته في الوجه غير انه ينوي في الغسل بالادخار في دون الادخال
 ولو كان في العظم الاستلزام المسح ببللة اجنبية الا في الكون الحس الميز ونوي في غسل في
 حالة الادخال في العظم واستعمل الميز في غسل الشعر فيكون السحح مسحا ببللة
 موضوعة ولو قطع ما دون المرفق وجب غسل الكفا في منه ولو كان كقطع المفصل
 بحيث انفصل الذراع عن العضد فلا يحوط بل لعلة القوى وجوب غسل طرف العضد
 في عظم المذاخل بين عظمي الذراع وبقطعة يقطع على الكيد وان كان لا يقطع
 على ما يقع في العضد ويغسل انما في تحت المرفق مطم ولو كان اصبعها وما فوقه ان
 كان لا يغير مثيرة ومسح بها وان كانت مثيرة انصهر على الاصلية منها غسلها مسحا
 ولا يحوط بل الاقوى غسل الشعر هنا مع البشور رابعها مسح ببللة مقدرة الرأس وشعر
 الذي لا يجاوز بده غير حدة بما يتحقق به مشاه وان كان دون عرض كوصح و
 الحوط ان لا يكون اقل منه ولا يحوط عظمه ان يكون بقدر عرض ثلثة اصابع
 معتبرا ذلك في الماسح والمسح من مقدم الرأس كان لا يحوط اعتدال المسح على
 الناحية منه من غير فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة ويعتبر في المسح ان يكون
 بنداوة كيد من بلل الوضوء نذا في مسحه الى المسح وان يكون به بالكف دون كيد
 وبما طهره على الحوط كقوى والاوى ان يكون بياض الاصابع بل الحوط كونه من
 الخمر دون كيد من طهره المسح بياض الكف طهره من في حقه مسح بظاهرا ولو قصد

مئة ثمان

٩ نفا
 ولانها اصلية
 والشيء السحاح

٧ والبلغ منه احسبا
 في

بالظاهرا

بالظاهرا في ذلك مسح بالذراع ولو حقت ما على الكيد في البنداوة اخذ من حاجبه
 واشفا عينية وكشابه في عتقه والحيه بل ومن مسحها لانه من ماء الوضوء
 لجاري عليه ما لم ينصل وان لم يجز له ولا يجوز الاخذ من مطلق ما يجب له
 ولو مقدرة ولا يعتبر في المسح جفاة الذميت لا يصح مع بللة المسح ببللة الكيد
 فيحذف في بللة او خفيف ولا يحوط بل الاقوى ان لا مسح من كوا في كفا ص الى
 الاعلى وان جاز ذلك في كراجلين خاسيها مسح كراجلين ولو جاز في ارجل مسح
 بنداوة يديه كما تقدم في مسح الرأس ظاهر قدميه من رؤس الاصابع الى الكعبين
 طوم قد خلاهما فيه كالمرفقين في الغسل ويكفي من كراجلين الكعب هو قبلة الغسل
 بين السطوع عظم ساق عند معقد كسر الساق في وسط القدم وكحوط الساق
 المفصل بين كساق في مشي القدم وان لا يجزى عنها مسح شعر كبدتها وان كان
 الاخر لعلة الاقوى كما ان الاطراف البقية ان مسح كيفة باليمين والكيسر باليسار وان كان
 الاقوى جواز الحافة فيها كما ان الاقوى عدم وجوب الترتيب بينهما ولكن
 الاقوى مل عامته ولو قطع بعضا يجب حقه على الكفا في ويقطع لو قطع من
 اصله ولو حقت البلال ولم يتكسر من حفظه يجب طما بوضا حقت لمض او مسح
 باليد الجافة على الاقوى وان كان كحوط بعد المسح بارجل يدي ولا يجوز المسح
 على الحائل مطم الا للضرورة من كيفة وغيرها وكحوط خفيفة ان يمكن ولو زال
 العذر في الاثنان استأنف كوضوء ولو زال بعده لم يستأنف وان كان كحوط
 الاثنان مطم ولا تكرار في المسح وما ينكر استظها راقية للمسح الكراجل هو
 لفصل كراجلين الثاني في شرائطه وهي امور الاول اليه وقد عرفت كيفيةها
 واتقيا الداعي على الاقوى ويعتبر معانها لا في اجزاء الفعل ولو استوفى منها بل الكف

٢ مالم يغسل بالانقل اليه
 من بلل الوجه

اخرها بمقدار الفريضة وان كان كحصى احتطارها معانها
 لا ولا جزء منه ويكفي في الاشياء استئذانها الحسد الثاني الترتيب بين اعضائها
 فيجعل قبل الواجب اوله ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم يمسح برأس ثم يمسح الرجلين ولا
 ترتيب بينهما وان كان كحصى لم يراعاه كما تقدم فلو اخل بالمقدم فقدم المؤخر كان
 اثم به بعد صحه واستانف المؤخر وان لم يكن ما تناسله اني بالمقدم ثم بما بعده
 ما لم يوجب فواته الموالاة ولو استولى الماء على الاعضاء الثلاثة دفعه في
 به غسلها كذلك فمذونه قصد شربه ولا قصد ترتيب صحه الاول واستانف
 الاخير من مرتبتهما ولو استولى فاما كذا صحه كذا في ايضه واستانف كذا الثالث
 ولو تركه كذا في الاصح لجمع غير انه يمسح باليمين باليسار باليسار باليسار
 مسحاً ببله الوضوء ولا ترتيب في اجزاء العضو بل بعد صدق الفعل في الاعلى وان
 كان كحصى في الاجزاء المتشابهة ما لا يزيد على الفضة على ما لا يفتك عنه
 الفعل عالياً الثالث الموالاة بين افعال كمن وضوء ثم غسل يديه ثم مسح راسه
 في الاصح قبل جفاف تمام كسابق ما يجزئ فعله بالاصالة ولو جفت كذا في الاعضاء
 بطل واستانف كوضوء وان بقي البطل في نحو مسح اللحية وما وجب بعده وان كان
 الاصح لم يراعاه عدم الجفاف عند شربه في فعل منها بين كماله ومساووه فلو
 جفف على الاعضاء بطل كوضوء بعد من حيث لولاه لم يجز او بقي عليها من غير
 حيث لولاه لم يبق رجع منها الا من عدله على الاصح في كذا في تنبيهه ان كان
 والا فخطا بالنيك ولو قدر السابغ كحصى في الوضوء ومخالف بما لا يوجب فواته
 الموالاة صحه كوضوء وان اثم بمخالفة الفضة الرابع متباعدة افعال كمن وضوء ثم مسح راسه
 يستند الفعل اليه احتياطاً ومع كونه في الاستئذان في الفعل لا يوجب كونه وان كان

الوضوء

الوضوء كونهما معاً وكذا يعتبر اطلاق ماء الوضوء وطهارة وطهارة الحبل واما احصيه
 واما احصه المكان الذي هو عبارة عن القضاء الذي يقع فيه الغسل والوضوء كالمصطفى
 لجسده واما احصيه كالمصطب والاولا في معنى الاختصاص بطل ومع عدمه يصح على الاصح في
 الاصح الحجب وان لا يضر به استعمال الماء لمن وجب وجوه فلو وضوء والحالة هذه بطل
 هذا حيث يكون استعماله غيرا عليه الا كما لو كان جاهلاً بالموضوء من الغضب كمن وضوء
 صحه ويجوز بالحكم كالعالم به فيكون موجباً للبطالة وكذا في بطل الوضوء للصلاة
 فليست وقتها وان ادرك منه ركعة اليه هي من ادراك الوقت جميعاً على الاصح فيه
 فيبطل في الوضوءين كمن وضوء في ركعة واحدة كذا في كذا في احكام الخصال من ثبوت
 الوضوء في شك في الحدث لم يلبثت وبالعكس يظهر كذا الوضوء ما وشك في ثبوت
 منها فيما اذا جعل تاريخها معاً او علم تاريخ الحدث في وضوءه ولو علم تاريخ كل وضوء وكذا
 تاريخ الحدث في كل وضوء فانه حوط ذلك ايضاً وان كان لا وجبه خلاصه وحكم كمن وضوء
 حكمه في ذلك ومن تركه شيئا من وضوءه في بركته ما لم تفت الموالاة اليه
 عرفه معناه واذا استانف في شك فيه فان كان بعد فراغه من وضوءه لم يلبثت
 وفي الاشياء ان يبرأ عينا الترتيب وكوالاة ويكفي في تحقق الفراغ التماسه على كمالها
 يكون التماسه على بركته بعد الفراغ ولو بالسكون الطويل ولو شاك في اصل
 الوضوء وكان قد اتي بما هو مشروط به صحه ما اني به واستانف بشرط آخر ولو شك
 في وضوءه لما يجب حاشيته الوضوء بعد فراغه لم يلبثت ولو علم بوجوبه قبله وان كان
 في الاشياء لم يجب الفسخ الاول وان كان كحصى فيه وفي كذا في وجوبه بطلان
 بل العلم في كذا هو كوضوء المحدث الرابع في منه يجب للوضوء وضوء كذا الذي يبين

جمل

الفصل

المعنى الميمر عند الاشياء بالدق في شهوة وفنور الجسد في غير المرض وكثرة
 وباله جزير فيهما ولما لم ينزل بغيره من الحشفة او قدرها من مقلوعها
 في قبل الا نشأ مدبره صغيرا كان او كبيرا واطنا كان او موطوءا حيا كان كلوا
 منها او ميتا على الا حوط الاقوى في الموطوءة الميت وفي الحاق البيهية بالاشيا
 في تحقق الجنابة بالوطئ بحر داعي الانزال وجه موافق للاهتياط وغيره حكم
 الجنابة على واحد المني في ثوبه المختص به ما لم يعلم كونه من جنابة اغتسل بعد
 على الا حوط الاقوى فيها الوشاة ذلك وكذا يجري حكم المني على البلل الخارج
 بعد الانزال وقبل الاشياء منه الثاني يجب غسل كل ما يجب له الوضوء
 من ثيابا لم يورثها هذا انه يجب للصلاة على اجنب النجس ايضا ويندب للمنفذ
 من وافي توقف صحنه عليه وغيره على الجنب اللبث في الساجدة وغيره
 الا جنبا في غير محله الحرم والنجس في غير محله الدخول فيها ولو عتار او لو
 اجنب في احداهما ثم لم يخرج بل الاولى من جهة صلبها مع عدم الشقة وضع
 شيء فيها بالدخول بل مظهر ولو كان من الخارج دون الدخول فيها ولو بالدخول
 في غير المسجد ومن قرأ في شيء من غير كراهة ولو البسلة اذا قصد انها منها كما
 يتعين بالتصدق في الكلمات المشتركة بينهما وبين غيرها وسواها وكثير من سجدة في
 والم تفريل واقترع وبكره للجنب كغيره وكل كس قبل الوضوء او المضمضة كاستن
 وكذا يكون من المصنف في محله وقرائة ما راد منه على جميع ايات من غير كراهة
 وفي الحاق نكاح الوضوء نكاحا على الكراهة به وجه موافق للاهتياط في شدة كراهه
 بقراءة سبعين لير فارتاد والخصاب بالحناء وغيرها كما يكره للخصاب الجنب

قبل ان يأخذ

فيلان يأخذ المحل منه ما خذ الثالث في كسبية وهي اما وثنية وهو فضل او امر عليه
 وكثيرا يكون بينه بعد طهارة المحل مع كسبه التي قد عرفت معناها في الوضوء بغسل
 الرأس ومنه كسبة اخذ شيء من ثوبها مقدسه ثم الشق الايمن مع اخذ شيء من الخارج
 مقدسه ثم الايسر كذلك والاقوى دعوى كعوره والسر في كسبية المذكورة وكسب
 غسلها مع كل منهما كان الا حوط في كسبة دخولها في كسبية بعد غسلها مع كسب
 فبكره منها ما به الرأس كسبه وبخبر فيما بينه وبين اليدين بين نكاح غسل وش
 واحد بقصد به الرأس بنامة الذي منه كسبه ولجانب كسبه من الرأس ايضا اخر الاول
 باول كسب فاصدا للترتيب بينهما وبخبر الترتيب في كسبية هذه على النسخ المذكور
 يعتبر ذلك في جزء كسب واحد ولا يعتبر البدنة بالاعلى فاذا على وان كان كسبه
 من ثيابها واد الموالوت جميع معانيها المقدسة في الوضوء ولو بقيت لم تزل غسلها
 اقصر على غسلها ان كانت في الجانب الايسر والا غسلها واسانف الجانب الايمن
 ويجب اتصال الماء الى البشرة ولو بخليل ما عليه من شعر وكسب غسل شعره
 معها ولو ارتقى ثلثا فادنا بأكمله واحد غسل وضوء كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 فهو ان يوشى جميع جسده في الماء نكاحا بأكمله غسل الرفع عند الجنابة وقد عرفت معنى كسبه
 وانما الداعي وان كان كسب اخطارها عند تعطينة الماء للجسد وفي اعتبار كسبه
 من قصد كسبه وبغيره ما تقدم في الوضوء ولا يخفى معه الى الوضوء في نكاح الجنابة
 بخلاف غيره من الوضوء كواجبه والمذوبه لما ورد من كل غسل معه وضوء الا غسل الجنابة
 وحكم غسل حرم الوضوء فيما يعتبر فيه من طلاق الماء وطهارة وابعادها
 وكسبه في المصبة كدواني به كسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه

قبل ان يأخذ

منه او كنهه وفي حكمه ان كان في حكمه غسل حكمه في جميع ذلك
 وعنه الا في مسئلة السكت بعد كثر غي في شية فخراته وقد دخل في اخره فالتفت
 عرفت وجوب كنهه في كونه ما لم يفرغ من جملته هنا فانه لا يلتفت الى
 شية مما كان فيه بعد كنهه في اخره على كونه وجوب المسألة معه في ذلك
 ايته ولو احدث بالاصغر في اثناء غسل اتمه ونوضا للصوف وغيرهما كفايا
 ولو احدث الاستبراء بعد الاتمام في تحت الغسل لا يستبرأ بالبول غسل الكبد
 والخصيتين ثلاثا والمضغضة والمستنشق كذا في الامار على ما تالوا في كنهه
 وتخليل ما لعله جباة اليه او نزع وان يكون غسل بجماع كان كونه في كنهه ولو
 خرج بعد كنهه بل شية بالية فان استبرأ والاحكام يكون ميتا واعاد كنهه ان
 خرج بعد الثاني على كنهه في كنهه في موضع الاول في حقيقة وهو
 ضاوه كنهه الباقي كل شهر بعد بلوغها التسع وقبل ثمانية ايام
 ان كانت قريشة وهي كنهه بالاب الى كنهه كنهه والغير من كنهه في
 هذه الوقت وعنه ان كانت غيرهما وهو في الاغلب سوء او اخره كنهه
 حرقه وحده في كنهه ثلاث ايام متواليات وفي الكثر عشرة ايام هي اقل الظهر فالقل
 من كنهه وكذا في كنهه ليس في كنهه وقد ثبت بعد كنهه وهو دم كنهه وبينه
 بادخال كنهه فان خرجت مطوية في كنهه وكل ما تالوا كنهه بعد كنهه وقبل سن
 الياس ما يمكن ان يكون حبضا بان لا ينقص من كنهه ولو زيد على كنهه ولم يكن
 فيه ما يمنع من كنهه حبضا كما استبرأ في كنهه فلو كانت كنهه ثلاث ايام ثم القاء كنهه
 ثم كنهه ثلاث ايام كان كل من كنهه حبضا مستقلا وكنهه المختل بينهما طهر ولو كان

و يستحب للحبيب
 بالانزال المستبرأ
 قال كنهه
 الفصل ٤
 واذا

الدمان وكنهه المختل بحيث لا يزيد المحرم عشرة كان كنهه ثلاثا وكنهه
 اربعة ايام كنهه او كنهه وانقطع كان كنهه وما بينهما من كنهه المختل حبضا واحدا
 ثم كنهه ان كانت طالت عاده وثبتت بوجوب كنهه من من منا وبين في الوقت
 وكنهه معا فثبتت بوجوب كنهه وان تقدم على عاده ثمانية ايام او يومين سبعا اذا
 كان بصفة كنهه لان كنهه قد تقدم وتاخر وتخل ما تالوا في عاده حبضا
 فان انقطع على عاده وكانت دون عشرة استبرأت باطن رجمها بادخال كنهه وشر
 كنهه ثم اخرجهما كان خرجت نفقة فغسلت وان خرجت ملطخة ولو قبل من كنهه
 استظهر يوم او يومين بتراب كنهه ثم غسل على المستحاضة الى كنهه فان انقطع
 عليها كان كل حبضا وان جازها كان ما في كنهه حبضا وما بعد كنهه
 ونقص ما تالوا كنهه في ايام الاستظهار ومثلها في الحيض بجره الروية ذات
 كنهه الوقية خاصة كان رأت او كنهه في كنهه او كنهه سبعة شدة فثبت لها كنهه
 في وقت دون كنهه لو خطر اليه وان تكره كنهه على خمسة ايام كنهه فغسل على كنهه وان كان
 مبندته وهي التي ترى كنهه او كنهه او مضطربة وهي التي لم تستفرها عاده او مضطربة
 بعد استقرارها فلا تخفى بجره الروية وتعمل على المستحاضة والاحوط لها مع ذلك
 ترك ما هو عزم على الحائض فان استمر الى كنهه فثبتت كنهه فان انقطع
 عنها الدم لدوره كنهه من كنهه الدم استبرأت بالنظرة فان خرجت نفقة
 اعتسلت وان خرجت ملطخة صبر الى النقاء او مضغ العشر من حين كنهه ولو اعتسلت
 قبل الاشارة غفلة صح كنهه ان صادف كنهه بعد كنهه فبالاشارة والاد
 بطل وفي حكمه المبند والمضطربة في عدم الحيض بجره الروية مضطربة الوقت

يجزى على طائفتين الصلوة والصوم ونفسه دونها والكلوف والحد في المجددين واللب
 في المساجد ووضع فيهما وقراءة شيء من القرآن ومن المصنف وغيره لك نما
 جزم على الجانب بزيادة هذا انه يصير طائفتها مع حضور كرميها وانما الجزم في طائفتها
 وان لم يدخل في انصاف الكثرة ويجزم وطائفتها قبل ايام حبسها كنه نظير والحد في
 نظير وكذا الرنج بوضوحها في بعض الناس في اوله ونصفه في وسطه وربعه في اخره و
 الرقعة اعتبارا ثلث بالقسمة الى ايامها مئة ولو كان اقل من مئة فذات ثلثه لها اول
 وهو اليوم الاول ووسط وهو اليوم الثاني واخر وهو اليوم الثالث وذات كسرها لها يومها
 اول وهو اليوم الثاني واخر وذات كسرها ثلاثه كذلك وما زاد على الثلث كالجزم في
 بالثلث على كل ثلاث فذات كسرها اول يوم وثلاث ووسط يوم وثلاث واخر يوم وثلاث
 وذات كسرها اول يوم وثلاث ووسط يوم واخر كذلك وذات كسرها اول يوم وثلاث ووسط
 واخر كذلك وان كان اقل من مئة اعتبر بالقسمة الى اكثر من مئة فوسط واولا اخر
 لذات الثلث وذات كسرها اول يوم وثلاث ووسط يوم واخر كذلك وذات كسرها
 لها اول ووسط وهو اليوم الثاني واخر وهو اليوم الثالث وذات كسرها لها اول
 محضين والافقيث شئت غير المساجد بعد ذلك في المصنف في بعض خاصه تذكر ان
 بقدر الصلوة ويحكم لها الجانب في حساب عمل المصنف وقراءة شيء من القرآن في
 غير المساجد في ثلاث غسل الجنب مثل غسل الجنابة في الكيفية وفي ما يعبر فيه من اجابته
 المندوب يا بصيرة في بيوتهم في بعضه وتوضا معه كل ما هو مشروط برؤية حدث كصغر
 وان استنجى بنفسه غسل ما يوقف على رفعه ككبركا للبت في المساجد وفي غير ذلك غسل
 في خاصه دمها في ادخل بغيره في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك

فذلك

واما

قد يكون حبصا كما ان ما يصنف لبعض قد يكون اسخا منه ولا حد لافله واكثره عشر
 ولا يعبر فيه من فلورثته قبل كبلوغه او بعد سن اليأس كان اسخا منه ونفسه لم يمت
 ووطي وكبري وثمنه باذغال فطنة غير ملبدة وتصبره فطنة فان خرجت طائفة من غير
 رسوب فيها فهي كصغير وحكمها انه تنوضا بعد تغيير فطنة كل صلوة وفي لافله بعد كل
 ركعتين منها وان خرجت مغشى بالدم من غير بل فهي كوطي وحكمها حكم كوطي
 باضا فغسل الصلوة كغذاء وان سلا الدم فهي ككبري وتصيف بعد تغيير فطنة ايضا
 الاما تقدم عليها اخر من احدهما للظهور في جميع دينها واخر العشاءين كذلك وكذا
 انقلب من قسم منها الى اخر فان انقلب قبل الغداة الى الوطى اعطيت اصلو
 الصبح وان انقلب الى كبري قبل فصل الظهر اعطيت لها او قبل العصر اعطيت لها فاما
 وكذلك في العشاءين ولو ضلت المسخاض ما عليها من احوال كانت حكمها حكم سبنا
 لها ما سبنا في الطاهر ولو اخلت شيء من كذا لم يقع صلواتها ولو اخلت بالاقبال
 لم يصح صومها ولا بشرط الصوم يوم غسل البيلة المستقلة فطما وفي اشتراط غسل البيلة
 احوط ذلك وتنوضا عند انقطاع البرء دون انقطاع فطره هو وقوعه فانه لا يجب مع
 خديها عليها لانه غير له الموحى الا ان يتسرع للظهور في صلوة فيجوز فيه كحد المنة
 معقونه بقدر زمان الطهارة والصلوة للضرورة فاذا انقطع كذلك ظهر اثر الحدث
 وكيفية غسله ما تقدمه الرابح غسل كسرها وهو حكم الخارج بالولادة وان كان للمملوك
 سقطا ولو مضى او علمت ولا حد له في لافله كما وزنا او ولو لحظه ولو ولد له
 ولم يزد ما فله فطاس وان كان تاما لم يزد كدم الى عشره فان رثته في كسرها
 وانقطع كان انقطاعا ولو رثته مع يوم الولادة خاصة العشرة فطاس واكثره لعينها

عشر ايام وامانه ففاسها بعد عا دنها ان تجاوزها العشر وان انقضت العشر
 فادون فاكل نقاس وكذا حوط لها بعد العا دة فجمع بين عمل السخا صه ونحو السخا
 مادام يستمر الى العشر ولو ولدت في نهار طوي نحو كعاب غنمة كقاس هو يوم اول
 في منتهى العشر في حكم كف عا حكم انقض في جميع الاحكام وكيفية غسلها كما تقدم
 للحامس في المسح على الميت الميت الذي بعد بوجهه وقبل ظهره ويغسل به او
 من خطه بيانه منه ومن حتى شمله على العظم دون المجردة عنه ودون العظم المجردة
 وان كان كحوض فغسل بمسح الا حياط في غسله فلا يجزى على من مسه قبل الكبر او بعد
 غسله لو كان شهيدا او قديرا غسله واما الميت فافاد في الحياطين فالأحق الغسل
 بمسحها وان كان كقوى في كونه عدم ولد في بعد صدق اسم المسح بان يكون المسح
 والمسح تأخرها ما يحب اوله فيتحقق في مسحها الميت ولو بالظفر ثم اذا لم يصيد
 اسم المسك اشعرها ساء او مسحها الجنب غسل واما العظام المتصلة المجردة عن اللحم فلا
 اشكال في وجوب غسلها بمسح من غير ماء هذا اسم مسح الميت عليه وكيفية غسله
 وجوب الخشوع معه لما يوقف صحته او كماله عليه كاتقدم بل كقوى انقضاء الخشوع
 به كغيره من نوافض الساعات غسل الميت والنظر فيه وفي سائر احكام الميت يقع
 في مباحث الاول يجب عند كونه متصلا توجهه الى القبلة بان يلق على ظهره وسجل
 باطن قدميه اليها بحيث لو جلس لكان مستقبلها في سجدتها كسجدة نهار
 وكذا في بولائه الامم وكلمات كبري وبلادة كقوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الماثورة ونقله الى مصلاه وتغيب عينيه عند الموت وقد يذهب الى جنبه واطباء
 فيه وتغيبته بسبب بلادة كقوله عند بعد موته وكذا غسل في الليل والاعلا

وكننا صح

المؤمنين وتجب على من شابه حاله فينظر به الى ظهوره اهلان كما يجب عليه
 او يصير عليه ثلاثة ايام ويكره ان يطرح على طينه حدي وان لم يضره جنب او حاض
 وانه يترك وحده ثلثي في غسله وفيه فصول الاول فيمن يجب غسله وهو الميت مسلم
 وان خالف الا الحواريج وكفاؤه ولو اصاب بشئ منه شهيد وهو من قتل بين يدي
 الكفار ومات في المعركة فيصلى عليه ويدفن بقبابه ودماؤه من غير غسل وتكفين
 وينزع عنه كفروا ويحلق كالخف وان اصابها الدم ومن قدم غسله لا يغسل جثته
 واذا وجد بعض الميت فاكفان فيه كصد او كصد وحده او بعضه غسل وكفن وصلى
 عليه ودفن وان لم يكن وكان فيه عظم غسل ولف في خرقة ودفن وكذا السقط
 لا ربه اشهر فصاعدا وان لم يكن فيه عظم انقض على القدر في خرقة ودفن وكذا السقط
 اذا لم تجز الرجوع وفي غسل العظم المجردة عن اللحم وجبه وافي للوجبا ط الثاني فيمن يجب عليه
 التقبيل وهو كل الميت الماتل في كومان والذكور وكذا نوره الذر والرجل والرجل
 فغسل ولو خشي ان يكل منها كخمر من وراء كسب وان كان كحوض مع كونه خشي ان يكل
 الماتل فيها ايضاً والماتل كالأرضه ان خلت من الرجوع ومع فقد الماتل في الذكور
 وكذا نوره الرجل ان يغسل محله من وراء كسب وكذا جثته الماتل ان يغسل
 محله من كذا لـ واما الخشوع الماتل وكذا ما يجب عليه من قطع الميت كسجدة
 بانه كونه من الرجل والماتل فان كان له عظم تقبيل عليه التقبيل جاز كان او امرئ
 ولا قاله في نكاح الغسل من قبل منها وانما الذكور ككفاؤه بوقوعه من احداهما وكذا
 ان يكون كغسل من وراء كسب بغير دون لمس ونظر واما امر فقد الماتل في الذكور

[illegible]

في

[illegible]

و فيه صاغت الأولى
في أنواعها
وكانت انسانا رضيعا

مَوْلَا حُورْ كَان
كَالْحَبْلِ

كجانبها وبسط في سفر الكواكب ركبان من كل ركنه في سبل على الركنين كصا
 القعدة وفي الكواكب روائب الكواكب وفي سفل نافذة العشاء في سفر مود
 القعدة من الثانية في مواقيت كواكب الخمس وما يلحقها من نواظيرها كحل في نصفه
 لا يجوز نقد بينهما عليه ولا أخيرا عنها وقت ظهور من تلك الشمس إلى غيرهما
 ونقص من أولها بالظهر بعد إرادتها بحجبها هو مكلف في ذلك لحال ومن آخر
 بالصركه وما بين كوثان وقت كمالها مشترك بينهما الواجب نقد في كواكب
 العصر وأول الوقتين وقت الفضيلة وآخرها الأجزاء فيجوز التأخير إلى وقت كذا
 ولو تغير عندنا وضوح الأذان أو له جزر وأخره عصفور ويعرف كذا إلى آخره
 الشمس من وسط كسها وإليها غداوة نصف كسها المار بالقطبين كسها في
 المنكسف عليها عنها يكون على طرف الجانبين من مائيل أو نصف من استقبال نقطة
 الجنب الساعات فيقبل القبلة في الموضع الذي كسها فانها فيها تيل قبل البوا
 طرف الجانب الآخر قبلها في نقطة الجنب في سبيل ويعرف أيضا بزيادة ظلي الشمس
 المنكسف عند الذي في أرض معدله بعد نقصانه في مكانه في الأرض خارجا عن البيل الأعظم
 وهو في موضع الشمس إلى الأفاق كسها أو حدة في بعد من كسها في الموضع واحد
 في مكان تحت البيل الأعظم ويؤلف في مكانه بقية وبين خط الاستواء تحت
 دائرة المعتدلة ساعة ونازلة عند منة الشمس إلى الساعات وقت كسها
 من غير ذلك من المنكسف في الجنب الشمسي عن قمة الرأس إلى جانب المغرب ومن
 استل كسها في الوقت الذي على الأفق في عند وفيها إلى غسق البيل وهو منقصة
 فنقص من أولها بالمغرب بعد إرادتها بحجبها هو مكلف في ذلك لحال من آخره

ع
الغلام

۷ نذہاب

26

كله وما بينه وقت انما مشرعه بينهما الا انه يجب ان يقع في المغرب على الشا وقته
فضيلة المغرب الى سقيا الشفق وروية في افضل ذهاب ربع الليل وروية انها
ثلاثة افضال وقت كسوف الشفق ويكون وقت فضيلة العشاء عتقا
جوت اجزاها قبل الفضيلة وبعدها وقت صلوات الليل بعد منصفه وفضل
وفيهما في ثلث لا خير منه وكما قرب من كعبه كان افضل ومنه الى البع كعبه
واحد كعبه الغيرة اعمها الغرضية ونحوه تقدم في اخر الليل قبل وقتها وخصاها
في افضل تقدمها على وقتها من غاف فواتها فيه بنوم في غير ما كان له في
من اوله لا عذر وقت صلوات كعبه من طلوع كعبه الصادق وهو كسوف الشمس
في اقصى المشرق وروية المستطيل فوق كدق المسوى بالكاذب الطلوع كسوف الشمس
وقت فضيلة طلوع كعبه الشريف وروية الى ان يشرع الشمس في اقصى المشرق وقت
لا اجزاء مطلق وان اخرها كعبه من وقت نافله كعبه من طلوع كعبه قبل
الغرضية ويبدأ الى قبل طلوع كعبه من رداء كعبه من وجوب تقدمها قبل
الغيرة ان رادتها بصلوات الليل وينبغي على اختصاص كعبه وقت باعد كعبه من
من الظهور به وكذا ثلثين بطلوع غير ما جنة كعبه او اثنى بيه فيه فيطل كعبه
او اثنى في اول الزوال ولو لم ياتها بطل الظهور او اثنى في اخر الوقت
بعد رداء العصر او في كل ما كانا في غير وقت ولا كعبه في وقت كسوف
فلو اثنى بالعصر او اثنى في طلوع كعبه من رداء كعبه من كعبه
ركعة واحدة كان حكمه من رداء كعبه جميع كعبه في كل جزء وفي كل رداء اعلا
الاصح افضال ولا ريب ان منه وفي الراداء الا انه وقت اضطراري لا يجوز

۳۰ رقصات حاج افضل من نقد حاج

منه

والساعات

هناخير اليه بالاختيار فلو ادركته من آخر وقت الظهور من بعد ان خرجت الشمس
 لم يولدت تلك فصولها اداء مقدما للظهور على العصر وكذا لو ادركته من آخر وقت
 الحثا من مقدار ربع ركعات اتي بها اداء مقدما للمغرب على الحثا *
 المقتضى كالثاني في احكامها وهي امور الاول لا يطور في وقت كغيره على ان
 لا يوقى بل يبدى بها قبله ثم يأتي به بعدها ويحتمل ان ارد فعله بغيره لطبيعة كطلعه
 فاذا وجبت بالثبوت بها زاجا وفردا في وقت كغيره لعدم كونه بطورا
 ولو كان لونه لطبيعة في هذا الوقت لعدله انقاد كذا في على الاصل الثاني
 اذا ادركه من اول الوقت فمقدرا لاداء ما كغيره فيه ووجهه ولو بالظهور الزاوي
 ثم طر ما يبرز عن حجبها كالخروج وكذا في حجب حجب كصلوات ومع كل ما فيها كالفرد
 فوال كذا المستحب لباقي الوقت ولو ارتفع عنه المستحب في آخر وقت في
 منه ولو مقدار اداء ركعة اتي بها اداء لا قضاء ولا مفسا منها على كسح وطبيعة فضاها
 لو ركب الثالث لا يدخل في كغيره لاداء العلم بدخوله وقتها او ما قام مقامه غيرها
 كالبيتة ولو تعدل العلم به لعدركا الحجب كغيرها في اقف الا كقضاء بالعلم في وجهه في
 وان كان كوجه لالناخير الى حصول العلم به ولو دخل في كصلوة على الوجه كغيره ولو
 مقول على الاما من شمس كالبيتة ثم انك خطاه فان دخل عليه كوقت وهو
 في اشائها ولو في شمس من صلوة والامان دخل عليه كوقت بعد ان غرطت
 واعادها فيه كسنة في كحول بل وطر به كعتك كسند طوعا ليل بالحكم في
 بطلة صلوة ووجوب استئنافها فتم لو دخل في كصا في كعتك غير اعادة كوقت
 حيث تحققت منه كغيره وصادق فعلها ثامان فيه صحت صلوة ولو كان لو دخل في وقت
 2 انما

كثيرة

منه

في اشائها في هذه كصوتها الى لم يشد فيها عند كدخل على العلم او كغيره كغيره
 محض كعتك غير اعادة الوقت كرايج كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 الظهور على كغيره كغيره على كعتك فلو اخل برعايد مقدم كغيره على الظهور كغيره
 فخط وكذا لو قدم كعتك على كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 سقط اعتبارا وصحة كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 اذا وقع في الوقت المختص بالغير ولو ذكر في كذا شاء دل الى المتقدم ما لم يخاف
 على عدول وان كان ما وقع منه في وقت كغيره كغيره على كغيره كغيره كغيره
 بئان فخط ولو علم في كذا شاء ولا يصح منه كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 البتة كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 البتة كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 ووجه انما لم يبتدئ لو كان ملتبا وقد دخل وقت الكراهة المقدمة الرابعة
 في القبلة وكذا في كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 مكانها دون كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 البتة كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 مستقبلها كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 لها او كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 غير الصلوات على كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره
 فتشعر الحاذق من كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره كغيره

العصر والعشاء الا
 اذا جمع بينهما في آخر
 الوقت بمقدار فاعلمها
 فيبطلان معاني

او لعلته عنه مشتمل
 حتى يصلوا على
 خصوص المشغولين
 وهو في شجرها و
 الكونان اما هو
 عليه شعرها على
 وهو على شراطينها
 او غيرها
 ومنه كفتى فانه قد
 كالم في فطنة الا
 الى كفاغراي على
 العتيق وكلمه به بك
 ثم كذا وهو على
 الازالم ثم كمنه
 المعبر عنه بالساق
 على الرجال كذا
 في حكم التاجيك
 وعلم بالنصب ان
 له كالجاءل يرفي

من غير فرق في غير المأكول بين ذى النفس من غير
 كالذوق بينهما ثم به الصلوة منه وما لا يتم به كالسكر
 والفسوس بل لا حوط انزاله فاعلى الثوب او
 البدن من اجزائه وفضلته الطاهر مما كان
 له لحم كالرطوبة وغيرها عند ما كان من افسان
 سيما من نفسه اشقة الذن من فلو باس باعلى
 الثوب او البدن من الشيع او العسل وغيرها من فيلوت
 مالا لحم له من الحيوان وما شئت فيه من اللباس بين كونه
 من المأكول وغيره ملحق بالمعلوم كونه من غير المأكول في الحكم
 بالبطون على الاحوط الاقوى نعم لا باس بحول ما لا يوجب
 في الصلوة كتاب بعض الساعات وضاب التكنين ويجوز
 ما لم يكن ملصقا منه بتوباء او بدنه كخراش منه لقاؤه
 على الاحوط فيه كاعرف وليس حكم المشكوك هنا حكم الموم
 في الجنبة بالاحتياط للفرق بين الشك في اللباس وبين ما
 عليه بناء على الاحتياط فيه نعم يستثنى من منع الصلوة فيما
 كان للباس من غير المأكول الخ بافساده الذي منه الفتنة
 فيجوز الصلوة في جلده فقلوا عن الثوب المنسج من وبر
 الخالص دون المغشوش بوبر الارب و الثعالب وغيرها من
 غير المأكول واما السجج ففي جواز الصلوة فيه وجه قوي اذا
 الاحوط الاجتناع عنه في الصلوة كما ان الاقوى المنع عن السجج
 في الفسك والسموم والخواصل وان كانت هوار شامه ولا باس
 في لبس الكد في غير الصلوة اذا اخذ من يد مسلم او من سوا المسلمين

خاصا كان او غير مطلق لا يستأجر به او حضوره صلواته في صلواته ولو
 اذن للناس بالعموم دخل كما صلب المأذون على كوفى وان كان كدحيا للنبه
 اليه بطلان الدافعا كان العموم مؤكدا باجماع وخبر ولو علم به او ذكره في كوشا
 والقائه في امر متحقق كسركا كانت صلواته صحيحة وان نهاه عن صلواته فقلوا
 كثيرا او لك فاستأجره فاصلا ولا فرق في التعصب بين كسركا وغيره
 ولو بين ما لا يتم الصلوة فيه منفردا وغيره مما لك ان لو يكون في جلده كسبة مطم
 وان كان في مأكول اللحم ولا فخر اجزاء مالا يوجب كل لحم وان كان مذكى كالواكان جلده
 او منسجوا من صوفه او شعره او وبره خالصا كان المنسج منه او ملصقا منه وقا
 بوجوب اللحم الا ان لو يكون من اجزاء من لحمه ما يكون في الخلط منه كذا فيه
 للرجل فان لبسه من عليه مطم فقلوا الصلوة في الدف في البس في ثوبه في غير
 لم تكن له افضرة في صلواته ووجه المنة فانه يجوز لها البس مطم حتى في صلواته
 على الاصح عليه ولو باس بالتميز منه في غير ما يجزبه غرضه في غير ما يصح عليه كالي
 كان سدا او حجة في لفظ او الكنان وغيرها وكذا الطريق به لم يتواصل اطراف
 في الكثرة حد فقلوا عليه في غير ما يصح وان ختم اليه غير محجب كونه كالبطانة له
 وكذا هو كذا جنتا في لبس ما لا يتم الصلوة فيه منفردا منكلا للكد والقائش
 وخبرها مطم في صلواته وغيرها اذا كان مكذوبا او معلما به بالورود عن غيره
 على اربعة اصابع مضغوطة ولا يثنى بحلي واقر اشبه ولا الخاف بل التذوق به
 والاشكاء عليه الخامس ان لو يكون ذهبا بل لبسه وان لم يكن للباس
 كالحاتم ثم على حبال فيصل الصلوة به وغيره ما يخذ حليا محرم

بجمله

على الرجال فضلا عن الصلوة فيه وكذا المودة المعبر عنه بالذهب من غير
 فرق بين الخلق منه والخلق اذا كان بحيث لو عرض على النار مثلاً استخرج
 منه شيئاً من الذهب دون ما تقدم عهده بحيث لم يبق منه الا مجرد
 اللون او كان من اول الامر مطلياً به لا يمكن الاستخراج شئ منه
 فان الاقوى فيه الجواز وان كان الاحوط المنع عنه في الصلوة
 وغيرها نعم لا يلبس بالجمود منه كالدنانير الموضوعة في الجيب
 والكم بل في الحميا المشدود على الوسط ما لم يكن نفس الحميا
 منسوجاً منه لصدق الصلوة فيه وح كذا لا يلبس باقترنه
 والا تكاء عليه بل لا يلبس بكلمة الا تصدق الصلوة فيه ولا
 تعبر في الترو ولا في الساتر بعد كونه مما تصح الصلوة فيه
 كيفية خاصة فيجوز التتر اختياراً بالصوف والقطن مثلاً
 وان لم يكونا منسوجين بل والخشيش ونحوه اختياراً مع تحقق
 الستر به وصدق الساتر عليه ولا يخرج من ستر القبل بيديه
 ولا يبدى من وجهه ولا الذبر باليتيه ولا الطل بالطين ونحوه
 وان امن الناظر المحترم او كان في ظلمة الليل ونحوه ولو تغدأ
 الساتر الواجب تحصيله مع فقده ولو بالشرا باضعاف
 ثمنه ما لم يضرب بالمال صلى عارياً بركوع وسجود صلوة
 المختار

انه صلى

المختار من غير التستر بيديه ولا بالطين وغيرهما الا يكون ستر الصلوة
 مع الامن من الناظر المحترم والا صلى عارياً او من برأسه منخفضاً للركوع
 والسجود بزيادة الانخفاض فيه في الجملة ولو دار الامر بين الستر المنوع
 عند الغصوب والصلوة عارياً قدم الستر تقديم الفواة الصفة على
 فواة المصوف ولا يجب التستر من جهة القدمين الا اذا كان واقفاً
 على فخيم فيه شقوق كالشباك ونحوه بحيث تبد وعور تملن كان تحته
 وان لم يكن هناك ناظر محترم فيجب التستر من تلك الجهة ايضاً تكملة في
 مكروهات اللبى ومستحباته يكره الصلوة في الثياب السود بل مطلق
 اللبس عدى العمامة والخف والكساء الا في مصيبة الائمة الهداة
 المناسب لبدنه لا تظهر الخمر في ايامها تعظيماً للشعائر ومع ذلك
 مروي في الجملة والظاهر تعميم الحكم للرجال والنساء وكذا يكره في
 المشيع بالمعصفر المضرى بالزعفران بل في المصبوغ المشيع المقدم المفسر
 بشدة الحمرة وفسر ايضاً بمطلق الشدة في اللون وعليه فتعم الكراهة لطلق
 اللون المشيع الشديد وكذا يكره التوشيع بازار ونحوه فوق القميص
 بان يخرج طرفه من تحت ابطه الايمن ويلقيه على منكبيه الايسر كما
 يفعله المحرم فانه من الجاهلية والظاهر تحققة بالعكس ايضاً ولعله
 اليه يرجع النهي عن استمال الصمما ويحمل في تفسيره ان يدخل الرجل
 اذنه تحت جناحيه ويجعل طرفيه على منكبيه واحد وعليه فيكون

مطابقاً

مغایر التوشیح وفسر ایضاً بتفاسیر اخر و المشهور ما ذکرناه وکذا
یکم ان یتوزع فوق القميص ویکرم فی القباء المشدود و یجزام و فی الثوب
المتکتم بالجملة او الغصب او غیرهما و ذی التماثل و فی الخاتم ذی الصورة
و فی لباس القدم الذی یستر ظاهره و لا یغطی الساق دون ما یغطیه
و اللثام و الثقاب و الخمال المصنوع و فی الثوب الواحد الرقیق الساتر
ولیس العمامة الطائفة و هی المجرّدة عن السدل و عن التحنک الذی هو
بمعنی التلمی باحد طرفیها و ان یصحب حدید طاهر و ترک الرداء
للمصلّی مطلقاً و تتاکد للامام و یتحب التحنک مطّ و یتاکد للمصلّی
و المسافر و یتحب اسدال طرف العمامة بل و دارته تحت الحنک الحاصل
مستجاباً لحدیث یصیر تحت جهة الذقن فی الصلوة و غیرها و یتاکد
لخصوص الصلوة و المسافر و طالب الحاجة و الصلوة فی ثياب متعدّده
المقدمة **السادسة** فی المكان و فیها مطالب **الاول** یشترط فی مکان
المصلّی الشاغل له فی جمیع حالاته حتی الفضاء الشاغل له ان یتکون
مباح التصرف له بالخصوص او داخل فی الماذونین بنحو الاطراق
او العموم فی خصوص الصلوة او مطلق التصرف الشامل لها المحققة
له و لو بشاهد الحاکم او بامارة تکشف عنه کالمضایف و الدیوان
خانات المجهولة لدخول الناس عموماً فیها مطلقاً من غیر اختصاص
بزمان خاص او فی ذلك الزمان المخصوص قبطل الصلوة فی
المغصوب

فی المغصوب و لو کان الکنون علیه بواسطة کالعرش المباح علی الارض
المغصوبه مع العلم بالغصب غاصباً کان المصلّی او غیره دون مالو
کان جاهلاً به او ناسیاً له او مضطراً الیه کالمحبوس بظلم فتنصّ صلوته
لعدم التحريم علیه و ان ضمن الاجرة لما لکنه و اما الجاهل بالحکم التکلیفی
او الوضعی بمعنی الحرمة او البطلان فکالعالی به غیر معذور من غیر فرق
فی المغصوب بین غصب لعین و لمنفعة بل مطلق تطوّل حق الغیر
به المانع من التصرف فیه حق التحجیر و حق الرهانة دون حق الشفعة
قبل اخذ الشفع لجها و اما حق السابق السابق بالبقیة المشتركة کانت العامة
کالمساجد و نحوها فالاقتوی صحة صلوته المرحم له ان ازاله عن محله
و صلی فیه و ان اثم و اصاب المرحم بلح لا یجوز للسابق مزاحمة اللاحق
بعد تحیزه بالمحل و ان کان الاحوط الاعادة للمرحم و یلحق بالمکان
المغصوب فی بطلان الصلوة فیه کل ما کان الکنون فیه بعد قصره
فی المغصوب عرفاً قبطل الصلوة فی الحیمة المغصوبه و بیوت تزیل البس
البکادیة من الصلوة و بیوت الطیب و نحوها بعد ان کان الکنون
فیه عرفاً استعمالها بل و لو اختص الغصب بقف البیت و لو بعضه
وقبة الخیمه و بعض حیطان الدار فضلاً عما الواضیف الیه ما یحیط به
یفضاء البیت من الجدران و سور الدار و رواق الخیمه و نحوها
و ان كانت الارض مع الفضا صباحة و لو تعلّق الغصب لخصوص
و تد

وقد من اوتاد الخيمة او جبل من جبالها فالاقوى صحة الصلوة تحتها وان كان
 للمعصوب مدخلية فامسأها الا ان الاحوط الاجنبيل عنه ايضاً وليس
 مثل الخيمة المعصوبة الصلوة في ظل الجدار المعصوب من خارج الدار لو وضوح
 الفرق بينهما فان الصلوة في ظل الجدار لا يعد نقصاً في الجدار بخلاف الاستقلال
 تحت الخيمة **المطلب الثاني** لو ضاق الوقت على الغاصب بحيث لا يدرك منه
 ولو مقدار ركعة في خارجة صلى في حال الخروج سالكا اقرب الطرق الخارج
 مراعي المائتين من شرط الصلوة كالاستقبال وغيره والاحوط القضاء
 بعده الا اذا كان الخروج بعد التوبة بداعي التخلص فان احتياط القضاء فيه
 ضعيف اما لو دار الامر بينه وبين ادراك ركعة في الخارج على الصلوة
 ما شيا حين الخروج ولو اذن المالك لغيره بالصلوة ثم نهاه في الاشياء
 اتمها ولم يلتفت الى منعه ولا كذلك لو دخل فيها مع سعة الوقت فاطمأ
 بالاذن ثم بان الخطأ قبيل **صلوته** ما لم يجز حدث الرضا قبل
 الانكشاف والاولى له **ح** اتمامها متشاغلاً بالخروج واحتياطاً بالاعادة
 بعده والقضاء على تقدير ترك الاعادة **المطلب الثالث** الاقوى جواز صحة صلوة
 كل من الرجل والمرأة مع تقدمها عليه فضلاً عن محاذاتها على كراهة وترفع
 مع الحائل بينهما بما يمنع المشاهدة في جميع حالات الصلوة او البعد
 عشقاً او غير ذلك باليد من وقفها الى جهة في صورة التقدم وبين الموقفين
 في صورة المحاذاة وتخف الكراهة بحسب اختلاف البعد من السبع العشر

كلما

كلما ازداد بعداً خفت الكراهة ولاكن الاحتياط في تركها ذلك
 واعادة كل منها صلوة ان اقررتنا في الافتتاح فضلاً عن اعادة
 اللاحق منهما مع العلم به بل ومع الجهل والنسيان اي قبل وبلغ
 في الاحتياط اعادة السابق منهما ايضاً **المطلب الرابع** يعبر في
 مقطع الجبهة من مكان المصلي امران الاول طهارته من النجاسة
 مطهراً وان كانت غير متعدية بخلاف غيره منه فانه يعبر طهارته
 عن المتعدية الى الثوب او البدن دون الغير المتعدية وان كانت
 في موضع باقى المساجد غير الجبهة على الاقوى وان كان الاحوط
 طهارتها ايضاً **المطلب الخامس** ان يكون ارضاً بالفعل او ما انبثت الارض
 اختياراً وان استعمل قوطاً الا ما كان مأكولاً منه في العادة
 او ملبوساً كذلك وبالقوة القربية وفي تعميم المنع للمأكول في قطر دون
 اخر وفي زمان دون غيره او في حالة دون اخرى والتفصيل
 بين محل المعتاد وغيره او بين زمان يعتاد فيه الاكل وزمان
 لا يعتاد فيه او بين حالة اتصاله بما فيه من المأكول وان لم يكن

هو

٢
 بل طهارة
 البدن ايضاً

هو ما كولا وحالة انفصاله عنه بالمنع في الأول والجواز في الثاني حيث
الاتصال والانفصال اذ بين ما يؤكل بالبيع متصلاً بما فيه او منفصلاً
عنه كقشر الخنطة التي يؤكل دقيقتها بخالتها وما لا يؤكل ولو بالبيع
وجوه كلها محتمل وان كان الأول اوفق بالاحتياط فبطل
الصلاة بالسجود على ما لم يكن ارضاً او كان ولاكن خرج عنها
بالاستحالة كالمعادن الخارجية عن صدق اسم الارض عليها
كالذهب وغيره من الفلزات والجواهر وغير ذلك من اقسام
المعادن بل الاحوط المنع من السجود على الخرف والاجر المطبوخ
بالنار ونحوهما فاشتك في كون اصله منها كان لجعل المعلوم
من غيرها في بطلان السجود عليه بخلاف ما لو شك في الخرج
عنها فالأقوى فيه الجواز وكذا تبطل بالسجود على الخنطة وان
توقف اكلاها على العلاج بطي وخبث وغيرهما من الحب والبقول
والثمار وان كان قبل اوان اقتطافها دون غيرها من اوراق
الشجر واغصانها واخشائها وان كانت منسوجة كالحصص

والبورى

والبورى ودون ما لا يعتاد اكله او شربه فيها وان استعمل
لضرورة المرض كالعقاقير المتخذة للدواء وحكم اللبوس ولو
بالقوة فيما اعتيد منه لبسه حكم المأكول كذلك في المنع عن
السجود عليه حتى المتخذ من القطن والكتان ولو قبل الغزل
والبيع على الاحوط الأقوى فيها فلا بأس بما يتفق لبسه مما
لا يتخذ منه اللباس كالقبقاب والنعل المتخذين من الخشب والورق
المنسوج ولا بأس بالسجود على القرطاس الا ما اتخذ من الحرير
وان كان مكتوباً بما لا تكون الكتابة هائلة عن مماسة القدم
الواحي من الجبهة له كما لا يمنع صبقه باللون كذلك عن
السجود وفضل الثلاثة التي يجوز السجود عليها من الارض
ونباتها والقرطاس الاول وفضل اقسامه الترتيبية الحسينية
عليه افضل الشاء والخبثة ولو لم يتمكن من احد الثلاثة
اما الفقدان او لضرورة تمنع من استعماله كتقنية ونحوها
سقط اعتباره من غير قيام شئ بدلا عنه فيسجد على ما شاء

في حال الضرورة وان كان الأحوط مع السجود على ثوبه ان كان من
الفطن او الكنان ثم على المعادن الارضية ثم على ظهر الكف واما
الوحل فان كان بحيث لا يتمكن من استقرار الجبهة في السجود
عليه امتنع عنه اختياراً ولو اضطر اليه صلى وركع فاذا رفع
راسه من الركوع اوى للسجود مكثفياً به عنه وان كان
الأحوط الانحياز له نكداً على قدر الركوع بما يتمكن وان كان
بحيث يتمكن من استقرار الجبهة عليه سجد عليه من غير ان
تبلغ جبهته به للسجدة الثانية بل يجب ان لا يلبس
بها من تراب الارض اليابس كما يتفق في الصنف بسبب
العرق لصوق التربة الحسينية بها عند رفع الرأس
من السجدة الاولى فيقلعها ويضعها على الارض ثم يسجد
عليها والا كان من وضع الارض على الارض لا من وضع
الجبهة عليها المطلب الخامس يعتبر في مكان الفريضة اختياراً
ان يكون قاراً يتحقق استقرار المصلح فيه في افعال صلواته
فلو صلى

فلو صلى على راحلة ماشية او سفينة سارياً او سرياً
ما يكون عليه بطلت صلواته دون ما لو كان مستقراً عليه وان
خر كالجركة واحدة قصح صلوة راكب الفينة ونحوها مع
الاستقرار فيها بشرط المحافظة على ما يجب مراعاته في الصلوة
من الاستقبال وغيره بل لا بأس بما واضطر في الجملة عند
الوقوف او الركوع او السجود عليه كالسرير مثلاً ثم استقرار
تجلى تحصل الطائفة في افعال الصلوة واذكارها ما لم
يتلزم الكف عنها البطور لما هي للصلاة بل يكفي الاستقرار
عند الدخول في الصلوة ما لم يعلم زواله قبل الفراغ وان كان
منزلاً لا في بقائه فان صلى كذلك حتى انتهت صلاته
والاستانقها هذا كله مع الاختيار واما مع الاضطرار
فيقط اعتبار القرار فيصلى على ما يشي به من الرحلة
او السفينة وان لم يستقر عليه مراعيلاً للاستقبال عند الانحراف
عنها حيثما يتمكن من مراعاته ولو في تكبير الاحرام فان

عجز عنه بالكلية سقط اعتبار من اصله **المطلب السابع** لا ينبغي
ان يصل الفرقة اختياراً في جوف الكعبة لانه مغموس في القبلة
لا مستقبل لها وان كان الاحوط قوي كفاية استقبال بعضها
لصدق استقبال القبلة وان استند ببعضها الاخر وكذا
في سطحها ذلك غير انه لو صلى عليه ابن شيبان لكان
مستقبلاً واما مع الاضطراب فلا اشكال في جواز ذلك كما
لا اشكال في جواز النافله فيه مطلقاً حتى مع الاختيار كما
ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم تقدمه في صلواته على قبر
المعصوم ولا محاذاته له ولو كان في جوف صندوق او
اوشبانيك كالضريح المطهرة الاجائل يمنع عن مشاهدته
ما يحويه من الصندوق والفرج نعم لا بأس بمحاذاة بعض
الحاوي مع العلم بتأخره عن المحوى لعدم استلزامه سوء
الادب **المطلب السابع** في مكروهات المكان تكلم الصلوة
في الحمام وان كان منزهاً عن القذاره يقيها الشرعية
والعرفية

والعرفية والكراهية التي تقتل فيه دون المصلحة الذي يتبع
فيه الشيا على الاقرب وان كان الاحتياط في التجنب عنه ايضاً
دون سطحه فضلاً عن سطح المصح في معاطن الابل وتحف
الكراهية فيها بالرش بعد الكس وفي مرابط الخيل والبغال والحمير
بد في كل مكان متقدمه منظر للطباع الذي منه المزايل وفي
الطرق النافله ما لم يكن مزاحماً للماء والا فحرم كما تحرم في
المرفوعة التي هي على الاقوى ملك لا رايها الا باذنها المتفقا
ولو شاهد الحال وفي بيت الغائط المعد له ولو كان سطحاً
وبيت النار المتخذ للعبادة وغيرها كالاتون والطاقح والمخازن
وبيت المجوس دون اخوية اليهود والنصارى وان خفت
الكراهية بالكس والرش بعد الجفاف وفي بيت فيه
الكلب الاكلب صيد قد غلق دونه الباب وفي مجرى
المياه ولو سيلاً سواء كان فيه الماء او لا توقع جريانه فيه
اولاً بل لو قطع بعد ما لم تنزل الكراهية عنه والظاهر عدم

الكرهية في الصلوة على سباط طحنته لحر أو ساقية وكرهية القطر
من كراهية الطريق لاعتكراهة الجري وفي بيوت النمل وأوديتها
وهو مجمع ترابها وما نأوى إليه وإن أمن إذاها وفي الأرض
البنج وهي التي يعلو منها شيء مثل الملح وفي الامكنة الاربع
ضجبان ووادى الشجر والبيداء والصلصال بل كل ارض غيب
اهلها وعلى النج مع التمكن من الاستقرار عليه والصلوة
متوجها الى مصحف او باب مفتوحين او الى نار مضمرة ولو
كانت سراجا او حائط ينير من بالوعة يبال فيها او الى شمال
ذي الريح مجتما كان او غيره الا اذا افسد نقصان جزء
منه يخرج منه عن اسم التمثال بل الاول التجنب عن الصلوة
في بيت او دار فيه ذلك وان لم يكن بين يديه من الجهات
وكذا ترك الصلوة بين القبور الصادق يكون لها على اليمين
واليسار والامام والخلف فضلا عن كونها في الجهات
الاربعة وترفع الكراهة بالحائل ولو كان غنة بينه وبين

احد

احد الجانبين فضلا عنها في القول بقسميه او بينه وبين
الجهتين الغير المحاذيتين فضلا عن الجهة في الثاني او بعد
عشرة اذرع من موقف المصل الى القبور على نحو المذكور وان
كان الاصول بل العلة الاقوى تعبد تقدير العشرة من الجهتين
في الاولى والجهتين الاربع في الثاني وترك الصلوة اي على
القبر واليه وان كان مندرسا الاقبر العصور فلا لباس
يجعله بين يديه فضلا عن الصلوة في احد جنبيه وان
كان عند الرأس افضل منها عند الرجلين ما لم يحصل المحاذ
له ولا لباس بالصلوة في البيع والكنائس المتخذة للعبادة
وان اخطأ اهلها في التطبيق المطلب **الثامن** في احكام
المساجد واحكامها يستحب اتخاذ المساجد ففي الكتاب
انما يعمر مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر وفي النبوي
وغيره من بني مسجد بني الله بيتا في الجنة بل هو من ضرورة
الدين وافضلها المساجد الاربع مسجدا الحرام ومسجدا النبوي

ومسجدا

بناء
وكذا الصلوة فيها

ومسجد الكوفة ومسجد الاقصی وافضل الاربعه مسجد الحرام فان الصلوة
فيه بمائة الف بل بالالف ومسجد النبي ^ص بعشرة الاف والاخير
كل منهما بالالف وجامع البلد بمائة ومسجد القبلة بخمسين
ومسجد السوق باثني عشر ومسجد المربعة بثلثي الف وافضل البيوت
بيت الخندق لما يناسب لمن من القرب في بيوتهم وعدم تفرقهم
بل لا يستحب لها الخروج الى المسجد وتعطى العترة كرم الله ثوابه
ما تريد من المساجد التي تمكن منه وترتفع عنه مثل الألامر
وحكم المساجد في الفضيلة الصلوة في المشاهدة المشرفة فانها البيوت
التي اذن الله ان ترفع وينذكر فيها اسمه بل علمها افضل من
المساجد لما ورد من ان الصلوة عند علي ^ع بمائة الف صلوة
ومن حديث معاوية كرىلا والكعبه بان كرىلا علو الرتبة
واما احكامها فيجب ان تكون مكشوفة الاقدار ما نحو الحاجة
الى التظليل فيها وكون الميضاة وهي البيوت المعبدة للاستنجاء
فيها على ابرائها وكون المناء مع حائطها لا تعلو عليه وان
يقدم

يقدم الداخل فيها رجلا اليمنى والخارج منها رجلا اليسرى عكس
بيت الخلاء وان يتعاهد تعلية عند الدخول وان يدعوف
حالتى دخوله وخروجه ويصل ^{بالماء} للتيمم ويستحب كنسها والاسراج
فيها ويكره فيها البيع والشراء وتمكين المجانين والصبيان وقامة
المحدود والقضاة وتعريف الفضول بل يعرف عند الباب ونساء
الشعر ونشاده الا ما كان فيه حكمة او شاهد على لغة وكتاب
الله تعالى وسنة نبيه ^ص او موعظة او ما تعلق بالنبي ^ص او احد
المعصومين ^ع بل والعلماء مدحاً او ثناء فان ذلك كله
من تعظيم الشعار من عمل الصنائع فيها واستطرافها ورفع
الصوت والنوم ودخول من في فيه رائحة الثوم والبصل
والنخع والبصاق وقتل الفل فان فعل ستمه بالتراب ^{وهو} وتظليلها
وتعليقها ^{عليها} اشد على الحاجه وبنائها لشرف وتعليقها والاحوط
ترك ترديداتها بالصوت وغيرها سيما بالذهب والحجر
تجسيها كما يجب ازالة النجاسة عنها كما تقدم واخراج

وتظليلها

حاصلها

حصانها كالجبار جاعها اليها ببيع الاتفا واخذ شئ منها في طريق
 اوطك وان خربت وبأهلها حتى في الاراض الخراجية المقدمة
الابعد في الاذان والاقامة وفيها مطالب **الاول** يستحب
 الاذان والاقامة استنجاباً بأموك كاسيما الثاني حتى قيل
 بوجوبها في الفرائض اليومية خاصة دون غيرها ودون بعض
 الصلوات منها كما استعرف مطلقاً للرجال والنساء والحضر
 والفر **الصحيح** والمرئى اداء صلوة وقضاء عن نفسه
 او عن غيره جماعة او فرداً وتياك في اول المتقابلين من
 ذلك كما تياك في الجهر منها خصوصاً المغرب والغداة ويقط
 الاذان لعصر يوم الجمعة لمن جمعها مع الظهر والجمعة والعصر
 والعشاء حيث يجمع بين الفرضين في عرفه وليلة المذلة
 بل يقط للتانية حيثما يستحب او يجيب الجمع بين الفرضين
 كالاستحاضة وغيرها من مستدام الحدث بل يقط حيثما
 يجمع بينهما وان لم يكن الجمع مستحباً في اذان الاولى وتقيم

ثم

ثم تقيم للتانية ببدون اذان لها ما لم يفصل بينهما بناقلة او بفصل
 طويل ولو مشغولاً بالتعقيب وكذا من يريد قضاء الفرائض
 يؤذن وتقيم للاولى وتقيم بلا اذان للبواق من رده وتقط
 معاً بقيام البعض في الجماعة المعتد بها دون غير المنفصل من
 غيرنا عن الحاضرها والغائب اذا اناها قبل التفرق عن موضع
 الصلوة مسجد كان او غير مسجد قصد لا يبان اليها ولا يصح اجتماع
 معها او مع غيرهما فادى في **الاول** مع الجماعة الفرض **والثاني**
 ما لم يجز دخول وقت الثانية كصلوة المغرب بعد فرائض الاولى
 من العصر وان لم يفرقوا اداء كان الفرض او قضاء عن نفسه
 او عن غيره وان كان الاحوط في القضاء سيما عن الغير عدم
 السقوط وانما يسقطان عن اللاحق ما لم يعلم ترك الاولى
 لهما ولا حد هما والا في المتروك ولا يجيب الفحص عن
 ذلك **والا** لاكتفاء باحتمال الفعل في السقوط بل الكفاية
 احرازه بشاهد الحال ولو قرأت الجماعة كالواردت

الثالثة

في الاذان والاقامة
 في الاولى او الثانية
 او خلفا فقيم لا يقطع
 مع اختلاف الوقت بان
 يترك وقت الثانية
 كما ثبت بعد فراغ
 الاولى من العصر
 وان لم يفرقوا
 كان الاحوط

الثالثة الثانية قبل التفرق ففي سقوطها عنها اشكال والاعتراف
العدم لان السقوط عن المحقق لا يوجب الاستقاط عن اللاحق
ويكفي في تفرق الجماعة صدق المحقق ^{بأصالة} البعض المعتد به
في الازقة ونحوها ويلحق بالتفرق في عدم السقوط اعراضهم
عن الصلوة وتعيينها وان بقوا بمجتمعة معين في المكان فانه
لجزم التفرق ومن حكاها ارجحى احدهما او يمنع كذا لاجز
المحكي والمستمع اذا تم ما نقص منه فيها ولعل السقوط هنا
غرمية **المطلب الثالث** فصول الاذان التكبير ثم الشهادة
بالتوحيد ثم بالرسالة ثم على الصلوة ثم على الفلاح
ثم على خير العمل ثم التكبير ثم التهليل ^{كله} ^{منه} ^{منه} الا التكبير
الاول فيضعف بارجع وكذلك الاقامة غير انه يزيد فيها
بعد ^{للمحكي} صلاة يقول قد قامت الصلوة مرتين ^{وتقتصر في}
التهليل على مرة وفي التكبير الاولى على مرتين ويستحب فيها
الكلام الشهادتين بالشهادة بالولاية ^{لعلهم وان كانا خارجا}

عن فصولها وما يفعل من التثويب من قول الصلوة خير من النوم
بعد الدعاء الى الفلاح في الصبح او فيه وفي العشاء او في جميع
الصلوة بقصد الشريعة فهو غير مرضي عندنا **المطلب**
الثالث في شرائطها يستحب الفصل بين الاذان والاقامة
بركعتين او جلبة او سجدة قائلا فيها رب لك تسجدت
خاضعا خاشعا ذليلا او خطوة او سكتة بل مطلق الفصل
بالذكر ولو يقول الحمد لله كما يستحب في كل منها سيما الاقامة
الطهارة عن الحدث بل تركه الاقامة بدورها والقيام والاستقبالات
سيما في حال الشهادتين وكونه قارا فيها سيما في الاقامة
فمن ^{استحب} بل يعتبر فيها استحبها سيما في الاقامة كل ما يعين
في الصلوة بل يكره الكلام في خلال فصولها وتناك بعد
قد قامت الصلوة في الاقامة ويتألف لوضعه اليه
بعده الا فيما يتعلق بالصلوة من تقديم الامام وتعديل
الصف ونحو ذلك وكذا يستحب فيها الجزم في اواخر فصولها

مع الثاني في الاذان والحكم في الاقامة بما لا ينافي قاعدة الوقف وضع
 الاصبعين في الاذنين في الاذان ومما للصوت فيه وسفعه اذا كان
 ذكراً وفي الاقامة وان استجب رفع الصوت الا انه فيها دون الرفع
 في الاذان وان يقبل بعدهما من دون فصل بينهما وبين الفريضة
 ولما البلوغ والعقل والايمان فيعتبر ذلك في اصل الاذان
 والاقامة بحيث لا يعتد بهما مع فقدان واحد منهما اما اذان
 الاعلام فيقتصر عن اذان الفريضة في بعض الاحكام فانه لا يعتبر في صحة دخوله
 الوقت ^{بل} يكفي في اجرائه الاشراف عليه ويصح من المير المأمون لحصول المقصود
 به من الاعلام وعدم استجاب وصل الفريضة به كما يستحب في اذان
 الفريضة ولو اذن واقام لنفسه تنبيه الاذان لصاحبه الوقت
 فلو اذن للعصر في الوقت المحتق بالظهر لم يعتد به كالأذان للظهر
 قبل وقته وفي الوقت المشترك للأول من الفرضين لاقتضا الترتيب
 ذلك وان صح لو نوى به الثاني حيثما سقط الترتيب للنسيان ^{في}
 الاول على الاصح من الاختصاص للتوقيت دون الترتيب المحتمل
 الثالث

الموجب الثاني في افعال الصلوة وهي واجبة ومنه في الواجبة منها ثمانية
 الاول النية وقد عرفت معناها في الوضوء ^{من} ولها الداعي على الاقوى
 وعدم اعتبار ما عدا قصد القرينة الى الله تعالى من قصد الوجه من
 الوجوب والنية وقصد الاداء والقضاء نعم يعتبر التعيين عند تعدد
 المكلف به فيكفي في النوى ما لو اراد التعبد عنه لغير بقول اقبل الظاهر
 او العصر ^{فقط} قرينة الى الله تعالى وان كان الاحوط قصد ذلك وعتب
 استدامة حكمها الى اخر الصلوة ايها وهو من كمن يعنى لا تنقصد الصلوة
 بدورها عند وسهوا الثاني تكبيرة الاحرام التي لها اثر مفعول ما كان
 مبطل للصلاة ويعتبر فيها تكبيرة الاقتناع ايها لا فتتاح الصلوة
 بها فان ابتدأها التكبير وختمها التسليم وهي مركبة من كلمتين
 مخصوصتين صوتها الله اكبر من غير تغيير حتى في التقديم
 والتأخير والتعريف والتكبير فضلاً عن ترجيحها ولو بالعربية فضلاً
 عن غيرها وان كان موافقاً لها في المعنى نعم لو عجز عنها وضاق
 الوقت عن التعلم اجزئت الزجرج ^ط وان كان الاحوط كونها

بالعزيمة مع التمكن ومع العجز لا تتعين بلغة الصلاة والعجز يعقد القلب
مع النطق ولو بالولولتين منضمات اليه الاشارة لفهمه على ما هو حقيقة
عند الطلب وهي ركن تبطل الصلاة لو اخل بها عدل وهو اما الزيادة
او النقصية ويعبر فيها ما يعبر في الصلاة لا خارجها وما هو شرط
في الكمال في جميع اجزائه والافضل ان يكبر سبعاً ودون الخمس
في الفضل واقله الثلاث وتخير في تعيين ما شاء منها للاقتناع
والاولى تعيين الاخيرة لها ولونوى بالاولى تكبيرة الاحرام ثم نواها
بالثانية بطلانها مع سواء عدل عنها اليها ام لا وصحة الثالثة
لونها وبطلت ايها لونها في الرابعة كذلك وهكذا تبطل بكل
شفع ونصح بكل وتر ويستحب للمهر تكبيرة الافتتاح وان يسمع الاما
من خلفه وكذا يستحب في التكبير اشارة سمي الافتتاح منها رفع اليدين
موجهات باطنهما القبلة مجموع الاصابع الى الازنين ودنيه الى
حيال الوجه ودونه الى النحر مبتدئاً باقتدائه ونهتها بانتهائه
عرفاً وهذه الكيفية مستحب في مستحب **الثالث** القيام وهو واجب

مع

مع التمكن محرم والركن منه ما كان حال تكبيرة الاحرام والمفضل
بالركوع بمعنى كون الركوع عن قيام فتبطل الصلاة بالاخلال
به في احداهما عمداً وسهواً وغيره من القيام في حال الذكر الواجب
واجب فتبطل الصلاة لو اخل به عمداً لا سهواً ولو سهواً وجب
ان يكون القيام على قدميه منتصباً بحسب مكانه مستقبلاً
في محله ومع العجز عنه في الجملة ياتي بالمسوى له ومع العجز عنه
بالكلية يقطع عنه وصلى جالساً أو كع وسجد عن جلوس
فان عجز عن الجلوس صلى مضطجاً على يمينه وان عجز فعلى
يساره ومع العجز عنها بصلته مستلقياً ونوى للركوعه
وسجوده فيه وفي حال الاضطجاع برأسه وان عجز عنه
فبعينه معقفاً لها بدلاً عنها بتكرار التعقيب والاحوط
زيادة التعقيب في بدل السجود عليه في بدل الركوع ولو دار
الامر بين القيام معتمداً والجلوس مستقبلاً قدم
القيام على الجلوس وكذلك الجلوس مستنداً على الاضطجاع

وكل

وكان تقدم القيام مضطربة أعضائه على الجلوس مستقر الدور الامر بينهما نعم
يقدم الجلوس مستقر على القيام ما شيا على الاصح مع الدور ان بينهما ولو دار
امر من اول الامر بين القيام والايما للركوع والسجود وبين الجلوس مع
التمكن منها منخفا فالأظهر تقديم القيام وان استلزم الایما لهما الكونه
قادرًا والعجز طار عليه وان علم به قبل الدخول في الصلوة واهتمت بها
منه بحيث تفيد لقطعها ممنوعة نعم لو تمكن من الجلوس والركوع
الاختناى وبالمجمله الاستقلال والاستقرار واجيان مع الاختيار
في كل فعل من افعال الصلوة وجوبا بشرط في الواجب منها والمختار
ما زاد على كل القيام المتحد مع تكبيرة الاحرام والمتصل بالركوع الذي قد
عرفت ركنيته يتبع ما يجب فيه من الازكار الواجبة والمندوبة في
النسب والوجوب ويتبع فيه اسد المنكبين وارسال اليدين واضعا
كفيه على فخذيته اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى ^{مفك} بلا اجهار كتيبه
ضامًا للجميع اصابعها والنظر الى موضع سجوده واستواء النحر
وقفا الظاهر في الاتصاف والرجلين في الاستقرار وصف القدمين

له بعد السجود الركوع في قيام
والسجود والقيام والركوع في سجود
والركوع في قيام والركوع في سجود
والركوع في قيام والركوع في سجود

على

على جهة التقاضى بحيث لا يزيد احد هما على الاخر ولا ينقص موحيا
باصابعها الى القبلة مفرقا بين يديها ولها اصبع والشر اقصى الفصل والسجود
للجالس الترتيب حال قرائته والراد هنا جلوس القرفصا وهو ان يرفع
فخذيته وساقيه واما حال الركوع فالمختار لفتن الرجلين كما انه
يحب له التوركيب بين السجدين وحال التشهد والله اعلم ^{الركوع}
القرائنه وهي واجبة في الفريضة لثانيه والاوليين من التشايع
والرابعيه والواحيب والاقرائنه الفاتحه عينا مع بسمتها الا انها
جزئها ولا يغني عنها غيرها اختيارا ثم قرائنه سورة كاملة مع
بسمتها الا انها جزئ من كل سورة الاسورة بوائه فالحال الالبسلة
لها وتخير من السور ما شاء منها غير الغرائم فلو قرأها او قرأ
بعضها عمدا بطلت صلوة وسهوا لم تبطل بل قرأ غير ما التذكر
في الحال بعد التمام وقبله بعد تجاوز النصف وقبله واخر السجود
الى بعد الفراغ والاحوط ان يؤم في الفريضة ويعيد الصلوة
مورايس وكذلك لو وجب عليه السجود لسماع او استماع اتمها

موميا

موسيا للعبود وسجد بعدها واستأنفها في الاستماع على الاحوط
 ولا بأس بقراءة الغزائم في النافلة وسجد لها في الاثناء وتيم نافلة
 ويجوز ان يعدل في اثناء سورة الى غيرها اختيارا ما لم يتجاوز النصف
 الحمد والتوحيد فلا يعدل عنها الى غيرهما مطلقا ولو قبل النصف
 ولا عن احدهما الى الاخرى كذلك الا في يوم الجمعة لمن صلى جمعة
 او ظهر فان العدول عنها جائز الى سورة الجمعة والمنافقين
 ما لم يتجاوز النصف فضلا عن غيرهما اذا دخل فيها نيا بآدم
 العدول فالاحوط عدم العدول كما ان الاحوط عدم العدول
 من الجمعة والمنافقين مطلقا ولو قبل النصف الى غيرهما في الصلواتين
 من يوم الجمعة نعم لو لم يتمكن من اتمام السورة لنياء او ضيق الوقت
 ونحوهما عدل وان بلغ النصف من الحمد والتوحيد الى ما يتمكن
 منه فضلا عن غيرهما والافضل له بل الاحوط حج العدول الى
 التوحيد ولا يجب تعيين السورة قبل البسملة لئلا يتخفى كونها
 لها قبل قرائتها على الاقوى لتخصصها بالجزئية للسورة المخصوصة
 بلحوقها

بلحوقها فان الجزئية تركت في المركب فتخص جزئية له بلحوق باقي اجزائه
 به عند الجاحظ كركب في الخارج مع كفاية نيته على السورة في افعال
 الصلوة ولو لم يكن الا ان كان الاحوط له تعيينها الا ان تكون عادته
 قرائة سورة خاصة بعد الفاتحة فان العادة تقوم مقام التعيين
 ويجب قرائتها بعد الفاتحة فلو ابتدأ بها عدا بطلت صلواته
 وسهو اقر الفاتحة ان لم يكن قرأها واطمأنت ان قرأ بعضها ثم
 اعادها او قرأ غيرها والا في الاولى وتخص في سقوط السورة في
 عند الاستسجاء المتعارف عند العقلاء حاجة بغير فواتها
 عرفا او مرض فضلا عن الضرورة الشرعية التي تليح المخذولة
 بل يجب القوط في بعضها الذي منه ما يوجب قرائته
 فوات الوقت على الاقوى ويجب تعلم القرائة من المحدثين
 اذا لم يجزها في الوقت اذا وسع التعلم فان كان الذي عجز عنه
 الفاتحة ابدل عنها غيرهما مما يساويها من القرآن ان تمكن
 والا فبما يساويها من الذكر والا في اختيار ذكر الاخيرتين

الاجابة
 في
 السورة
 في
 التيميم

من التبيين الرابع وان عجز عن بعض الفاتحة قرأ ما تمكن منها
وابدل عن الباقي بما يساويه قرأ ما من غير جامع التمكن والآ
فما يساويه من الذكر فلا تسقط الفاتحة كلاً او بعضاً الا الى بدل
بل لا بد من بدلية غيرهما عنها مرتباً في الغير بين القرآن وغيره
من الذكر على الاحوط الأقوى وان كان السوء فان تمكن من
بعضها قرأ ما يساويه منها وسقط عنه الباقي بلا بدلية عنه
وان عجز عنها راساً سقط التكليف بها بلا بدلية عنها من
الذكر على الأقوى بخلاف الفاتحة كما عرفت وليست القرآنية
ركناً في الصلوة على الأقوى بل الاذكار مطلقاً كذلك فلا تبطل
الصلوة لو اخل بها سهواً كلاً او بعضاً حتى فات محلها
ولا كذلك لو اخل بها عمد كلاً او بعضاً ولو جرف منها ولو
بتأديته من غير مخرجه لغیر ضرورة بزيادة أو نقصه
او بتغيير الترتيب بين أياها بل وكلها المرتبة على النظم
القرآني فتبطل الصلوة بذلك وما لو اخل بالحركات الاعرابية
والنبائية

والنبائية وغيرهما ما يخل بصحة القراءة نعم لا يجب مراعات ما يعنيه
اهل التجويد في القراءة من متعناها وان كان الاحوط القرآنية
على هذه القراءات السبع ويجيب الجهر فيها على الرجل في الغدا
والاوليين من المغرب والعشاء والاختفات في الظهرين مطلقاً
في الحضر والفران استحب الجهر باليسلمه فيها فلو جهر في موضع
الاختفات واخفت في موضع الجهر في الكل والبعض عمدًا بطلت
صلوته ولا تبطل سهواً ولا يعيد ما اخل به فيه وان كان
الاحوط اعادته وكذا لا يعيد الجاهل بالحكم فانه معتد
هنا وفي الجاهل به في القصر والتمام فان الجاهل بالحكم
في غير الصور تبين كالعامد من حيث الصحة والفساد وانما
المرتبة مخيرة بين الجهر والاخفات فيما يجب الجهر فيه على الرجل
مع الامن من سماع الاجنبى صوتها ولا يخرج بالجهر عن
التعارف واقله ما يسمع به القريب منه لجوهر صوته
واقل الاختفات ما يسمع به نفسه ويجوز القراءة باتباع

أو ف

القارئ أو على المصحف وان كان الأخط مع التمكن القراءة على الحفظ
 والعاجز عن القراءة من تقدم لا يجب عليه الايتام مع التمكن
 وان كان هو الأخط والأخط ترك القرآن بين السورتين
 وتحقق بقراءة سورة كاملة بعد سورة كذلك بعنوان الجزئية
 والوظيفية وفي تحققة بقراءة بعض السورة منفضاً إلى سورة
 قرئها قبله توقف والأخط المنع عنه ايضاً نعم لا بأس بقراءة سورة
 ما زاد على السورة بعنوان القرآنية ومطلق الذكر كما لو قرئ سورة
 او بعضها في الصلوة مثلاً وحمل القراءة انما هو بعد تكبيرة الاحرام
 وقبل الركوع والتحيز في غير الاوليين من الفرائض مطه وان نسي
 القراءة فيهما بين قراءة الفاتحة وحمد حامع البسملة وبين
 التسمية الرابع التي هي الافضل مطه اما ما كان او ما مؤماً
 او منفرداً وصورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
 أكبر محافظاً على العربية والكيفية الخاصة مكتفياً بما قرأه وحده
 وان كان الافضل بالأخط تكرر هاتئنا وتحقق فيها حتى

الاسئلة

في البسملة في القراءة على الأخط والظاهر استمرار التحيز بينهما حيث لو شرع
 في احدهما جاز له العدول في الاثنى إلى الآخر ولا تجب الموافقة بينهما
 في الركعتين فله ان يقرأ في احدهما ويرجع في الآخر ولو عجز عن التيسر
 المذكورة كلياً او بعضاً ابدل عنها او عن بعضها غيرهما من مطلق
 الذكر ويتوجب الاستعاذة بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم
 قبل الشروع في القراءة في الركعة الاولى والتوتيل ونحوه الصوت
 به بلا غناء وافصاح الحروفه والوقف على فواصل الآيات
 مراعيًا لمعاينها متعظاً بها سائلاً عن آية النعمة والنعمة
 ما يناسب كلامها والسكينة بين السورة والحمد بمقدار
 النفس وكذلك بين السورة والتكبير للركوع او الصلوة اذ المياك
 بما يتوجب ايضاً من الحمد بعد الفراغ من ام الكتاب ونحو قول
 كذلك الله وفي بعد التوحيد **القامي** الركوع وهو ركعتان
 في الصلوة تبطل بزيادته ونقصانه عدلاً وسهواً في غير
 الجماعة وهو واجب في كل ركعة مرة واحدة ومحلها منها

بعد

بعد القراءة وهو انما يتحقق بالانحناء الخاص وهو البالغ حداً
تصل يده بل راحته على الاخطوط الى ركبتيه على وجه لو اراد
وضعها عليها لا يمكنه ذلك وقصير اليد او طويلها يرجع
الى المستوي واختلاف افراد المستويين خلقه يدور حكم كل مكلف
منهم مدار يديه وركبتيه فلا يكفي ما دون ذلك من
الانحناء ولا يجب ما زاد عليه بل لا يجوز اذا اوجبت الزيادة
الخروج عن مستواه ومن عجز عن الانحناء المذكور ان لم يمكن
منه بل هو اولى من الایاء برأسه وان عجز عنه راساً او
له برأسه ويرفعه بدلاً عن الرفع عنه فان عجز عنه ايضاً
او من بعينه تغيضاً وفتحاً والرفع عنه ان لم يتمكن بعد
القيام من الجلوس والركوع عنه جلاً لقدم الركوع جالساً
بعد القيام على الایاء له قائماً برأسه او بعينه اما لو دار الامر
بين القيام والركوع بالایاء وبين الجلوس والركوع بالانحناء
قدم القيام مؤمياً للركوع على الركوع ساقطاً عنه القيام

كما عرفت

كما عرفت في القيام وان كان مقوس القائمة خلقه او لعاض
فان كان دون الانحناء الخاص الخفى بقدره وان كان بقدره
دون اقصى مرتبته انى بالمرتبة القصوى على الاقوى وان كان
يمر بربتها الى ذكر الركوع بعد قصده وهو المائتين حاله
قيامه وركوعه ولم تثبت بدلية الایاء هنا عن الركوع
كما ثبتت بدليته عنه حال القيام والاضطجاع والاستلقاء
وان كان الاخطوط ضم ذلك معه ايضاً ونجيب في الركوع
الطائفة بقدر ذلك كراواجب فتبطل الصلوة لو اخل بها عمداً
لا سهواً لانها ليست بركعة مطهرة وان قيل بركبتيها في مستوي
الركوع فتبطل لو تجرد الركوع عنها الا ان الاقوى خلافه وان كان هو
الاخطوط وعليه يتم الصلوة ويعيد هاواخلها ولو سهواً
وكذا يجب الذكر في الركوع والافضل بل الاخطوط التسبيح مخيراً
بين التسبيحة الصغرى وهي سبحان الله ثلاثاً والكبرى وهي سبحان
رب العظيم ونحمده مرة واحدة والافضل تنليتها ايضاً والافضل

المرجحة

منه الزيادة بما لا تنحصر في الصور والاولى القطع على الترتيب والوصول الى
الواجب عامداً قبل الوصول الى حد الركوع او بعد الطائفة او اتمه
حالا للرفع قبل الخروج عن اسمه او بعده لم يجز بالذكر المربوب قطعاً
ولو عجز عن الطائفة في الذكر بقده بل ^{سقط} وجوبها وان به ولو
بغيرها الا ان يجز عليه كما لا ذكر الواجب قبل الخروج عن سائر الركوع
وليجز رفع الرأس عنه بعد الفراغ من الذكر مقبلاً عليه ^{صلى الله عليه}
قيامه ويتجوز عنه قول سمع الله لمن حمده والحمد لله رب العالمين
وان يكبر لفعائده الى آخره ثم يجز الهوى الى السجود فلو هوى من
ركوعه اليه حتى سجد عمداً بطلت صلاته وسهواً لا تبطل
وتذكر له لو التفت اليه قبله ويتجوز فيه بعد التكبير لله والهوى اليه
وضع اليدين على الركبتين مالتاً لهما كفيه وادفعاً لهما الى خلفه
باستواء ظاهره وتجميع رقبته ومد غنقه والنظر الى ما بين
قدميه والزيادة في الذكر على القدر الواجب والقطع بالوتر
السادس السجود الواجب في كل ركعة سجدتان وهما معاركتين تبطل

الصلوة لو اخل بها دون احداهما بالزيادة والنقص عمداً وسهواً
فلو اخل باحداهما سهواً لم تبطل والكلام فيه مرقع في حقيقته
واخر فيما يجز فيه اما حقيقته فهو الغناء الخاص وهو
بالاف حد وصول الجبهة الى الارض المستوية من موضع الجبهة
الى موضع القدمين ولا باس بالاختلاف اليسير بين الموضعين
بما لا يزيد على اربعة اصابع مضمومة ارتفاعاً وانخفاضاً على
الاحوط الاقوى فيه واما ما يجز فيه فامور **الاول** وضع
الجبهة التي هي ما بين قصاص الشعر الى طرف الانف الاعلى ^{جبين} والجبين
طولاً وبين الجبين عرضاً على الارض او ما ثبت منها كما
عرفت والجبين الاعتماد لهما عليها بما يزيد على ثقل الرأس فيه
ويكفي منها في الوضع قدر المسمى ولو كان اقل من ذلك لم يكن
الاحوط مراعات قدره وكونه مجتمعاً لا متفرقاً ولو كان هناك
ما يحول بينها وبين محل السجود من وسخ وغيره وحجب
ازالة وقد تقدم وجوب ازالة ما يلصق بها من الارض

لتحقق وضعها عليها سواء كان في السجدة الاولى والثانية ولو
 وضعها على ما لا يصلح السجود عليه بعد تحقق قدره او على ما لا
 يتمكن من القيام معه جرتا عنه الى ما يصلح للسجود عليه
 دون رفع حتى لا يتكرر السجود به ولا باس برفع الرأس لو سجد
 على المنوع بالاتراف مطلقاً ولو لم يخرج به عن مسماه عرفاً
 فضلاً عما لو خرج به عنه وان كان الاحوط في الاولى
 عدمه بل يخرج عنه ثم يزيد في الاختنا الى بلوغ قدره وتساكن
 الاحتياط في المنع عن الرفع في صورة ما لو انخفض ^{اندا}
 على القدر المقدر ولو فعله سهواً احتياطاً بتمام صلواته
 واستأن واستينافها بعده وان كان في بعض جهته ما لا
 يتمكن معه من السجود من دقل ونحوه حفله خفية في ^{الوجه}
 ووضعه فيها ل يتمكن من وضع باقي الجبهة عليها
 فان عجز عن وضع الجبهة اصلاً انتقل الى وضع الجبين فان
 عجز الى الذقن **الثاني** السجود على الاعضاء الستة من الج

السبعة

السبعة مع الجبهة الكفين بيافئها اختياراً ومع العجز عن
 الباطن فالظاهر ومع العجز عنه **الثاني** في الاقرب فالاقرب من
 الذراع والركبتين والهامي الرجلين والاحوط السجود على رؤسهما
 ومع قطعه او العجز عنه فعلى رؤس غير من الاصابع ومع التقصير
 فعلى الاقرب فالاقرب من القدم واليجب الاستيفاء في غير الجبهة
 اي من الساحد حتى الكفين بل يكفي المستفيضة السجود عليها
 كالجبهة الا ان الاحوط في خصوص الكفين بل لعله الاقوى عدم
 الاكتفاء بالسجود على رؤس الاصابع متجاوياً لباقي كفها عن
 الارض كما ان الاحوط في القدمين التجافي لهما عنها وكذا لاجنب
 الاعتماد على الساحد ثم ان على ثقل العضو في الوضع الا فيما اذا كان
 المحل بحيث لا يتمكن منه تماماً الا بزيادة الاعتماد عليه كالصوف
 والريش والقطن المنقوش **الثالث والرابع** الطائفتين والذكر
 وهما واجبان في السجود على احد وجوههما في الركوع كما وكيفا
 قبطل الصلوة ولو اخل لهما او باحد هما كلاً او بعضاً عمدًا ولا تبطل سهواً

والذكر فيه كالركوع إلا أن العظم مبدل بالأعلى ولا يقبل بصدق السجود
لأنه يقع بعض مساجده غير الجبهة عن محل ثم وضعه عليه ثانياً في غير
حال الذكر لحاجة كالحك ونحوه أو غيرهما فذكر السجود بذكر
الوضع بعد الرفع نعم يعتبر الوضع مستقراً في حال الذكر ولا بأس بشاركة
غير المساجد معها في الوضع كالذكر عین مع الكفين وأصابع الرجلين
مع الأقدامين بل في الجبهة يستحب انغام الأنف معها إلا أن الأولى
زيادة الاعتماد عليها مع المشاركة ولا يجب مباشرة غير الجبهة من
المساجد للأرض أو ما نبت منها بل يجوز مع الحائل بينهما كالفرش
ونحوه ثم يجب أن يرفع راسه بعد الفراغ من الذكر ويجلس معتدلاً
مطمئناً ثم يسجد ثانياً كالأولى ثم يرفع راسه من الثانية كذلك
ولو عجز عن الانحناء قدر السجود الخفي قدر الممكن ورفع مسجده
الحديث يمكن السجود عليه ويستحب التكبير للهوى إليه وبعد رفع
الرأس عنه حال الجلوس والجلوس بعد الثانية انتهى مطمئناً فيه
بل هو الأصوب متوكل في جلوسه بين السجدين أو بعدهما الغير
القيام

القيام على الورك الأيسر مخزجاً للقدمين من تحت وركبة الأيمن جامعاً
ظهري اليمنى في بطن اليسر بل يكره فيه وضع الأيمن على العقبين معتدلاً
على صدق القدمين واضعاً كفيه في حال الجلوس على فخذه اليمنى
على اليمنى واليسر على اليسر ناظر في حاله إلى حجره سابقاً يديه
سماً اليمنى في الوضع للسجود قبل الجبهة مستوياً للجبهة بل وابق
المساجد عند وضعها في عمالها والأرغام بمسماً الأنف على مسماً
ما يصح السجود عليه وسبط اليدين مضمومتين الأصابع حتى الإبهام
حذاء الأذنين موجهاً لهما إلى القبلة وشغل بصره حاله بطرف
الأنف والدعاء في السجود بما يريد خصوصاً طلب الرزق
الحلال والأولى أن يكون بالمأثور وإذا أراد النهوض في
الركعة أخرى اعتمد على يديه من غير عني لهما سابقاً برفع
ركبتيه **فائدة** السجود لله من أكمل الطاعات وأفضل في
العبادات بل ما عبد الله بمثلها وأقرب ما يكون العبد من
ربه عند سجوده وهو اغيض ما يكون من عمل على إبليس

لانه امر بالجود فعصى وهذا امر به فاطاع ونجى وانه سنة
 الاوابين وقيل سجد اوم ثلاثة ايام بليل اليها وسجد على الجحيم
 على حجارة خشنة حتى احصى عليه الف مرة لا اله الا الله حقا لا اله
 الا الله ايمانا وقصد يقا وكان جعفر بن محمد ع يسجد السجدة حتى يقال
 انه راقد وكان لب الحس عليه في كل يوم سجدة بعد طلوع الشمس
 الى وقت الزوال ثم انه قد يجتنب في غير الصلوة كسجد السجود كما
 ستقف عليه واحكام الخل ولتلاوة ايات الغرام الاربعة وهي
 اخر ايتي سورتي والنجم والعلق والاية الامة الامرية لله دون
 دون الشمس والقمر في حكم فصلت ولايتكبرون في التزويل والاستماع
 ولاستماعها دون السماء الذي يستحيل على الاقوى وان كان
 الاحوط السجود له ايها وجوبه على القوز ولو فات في الزمان
 الاول اتى به معجدا في الثاني وهكذا وحكمه الاداء وان طال الذي
 وتكرر السجود بتكرار سببه مطلقا لخل فعله في الاشياء او لا
 اختلف السبب لكن تلاوا وسمعوا لانه تكرر منه احدهما مع

وحدة



وحدة الاية او تغايرهما ونبت مضافا الى ما عرفت من كونه بنفسه
 عبادة للسجود المندوبه وهي احد عشر اية عند ايه وله يسجدون
 في سورة الاعراف وضلالهم بالغدو والاصال في الرعد ويفعلون
 ما يؤمرون في النحل ويزيد هم خشوعا في بني اسرائيل وخر واسجد
 وبكيا في مريم وفي الموضوعين من سورة الحج عند قوله يفعل ما يشاء
 وعند قوله افعلوا الخير وفي الفرقان في وزادهم نفورا والفعل عند
 قوله رب العرش العظيم وفي ص عند قوله وخر راكعا واناب
 وفي اذا السماء انشقت عند قوله واذا قرأ قبل الاولي السجود عند
 كل اية فيها امر به وكذا ينبت لخصوص الشكر لله عند تجديد
 كل نعمة ودفع كل نقمة وعند تذكرهما وللوقوف لاداء كل فضيلة
 او نافلة بل كل فعل خير ولو الصلح بين اثنين مقصدا على سجدة
 واحدة او اثنين على معنى الفصل بينهما تبغفيل المدين كما هو
 الاول والجميعين والجميع مقدا للايمن منهما قائل ما وجد عند
 كل واحد منهما بل الظاهر استحباب التبغفيل في نفسه ايها ويستحب

السجود

السجود اثبات النوازل عين والمصاق الصدأ والبطن بالأرض كما أنه
 يتحجب في هذا السجود ايته بل وفي غيره موضع سجوده بيده ثم
 امر رعا على وجهه وغيره من بدنه ولا يعتبر في سجود غير الصلوة
 وسجدة السهو ما يعتبر في سجودها الا النية والسجود على الجبهة
 بعد الانحناء الخاص واباحته محلها فلا يعتبر فيه الطهارة الا من
 الحدث ولا من الخبث ولا الاستقبال والاستتر فضلاً عن وصف السائر
 الا باباحته ان فيه التستر على الاحوط فيه ولا في مسجد الجبهة كونه
 ما يصلح السجود عليه من ارض وما يحكمها ولا السجود على باقى المساجد
 الا ما يكون الاخلال به موجبا لعدم صدق السجود عرفاً عليه
 وان كان يتحجب فيه مراعاة ذلك كله على حد السجود في الصلوة
 خصوصاً التكبير بعد رفع الرأس منه بل الاحوط عدم تركه
 والاشهاد بعده والاولى ان يذكر في سجوده احد الاذكار
 الماثورة التي منها قول لا اله الا الله حقاً لا اله الا الله ايها
 وقصد بقا لا اله الا الله عبودية ورقاً سجدتك يارب تعبدك
 ورقاً

ورقاً لا مستنكفاً ولا مستكبراً بل انا عبد ذليل خائف متجبر
الراجح الشهاد وهو واجب في الركعة الثانية من كل فرضيه
 وفي الاخيرة من الثلاثية والرابعة فيجب مرتان في غير اثباتيه
 وفيها وفي النوافل مرة واحدة ومحلّه بعد رفع الرأس من
 السجدة الثانية والواجب فيه الطائفة بقدر الذكر الواجب
 فيه من الشهادتين والصلوة على النبي ﷺ واله على نحو المتعارف
 والاحوط بل الاقوى الاقتصار في صوته على قول اشهد ان
 لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده
 ورسوله اللهم صل على محمد وال محمد من دون ابدل عنه
 بالمرادف له وان افاد معناه ولا الظاهر بالضمير في الال
 ولا الفصل بعلى بن ابي طالب والمعطوف عليه من اسمه والتركيب فيه
 بتقديم الشهادة الاولى على الثانية وهما على الصلوة والصلوة
 عليه قبل الال ومن لم يحسن ذلك كلاهما بعضاً تعلم ولو بالاتباع
 الغرض وبالنظر الى المكتوب ومع عدم الامكان ولو اضيق الوقت

اجزائه ترجمه ولو عجز عنها فالاولى الذكر بقدره والاحسن التمجيد منه
ان احسنه فان عجز عنه اصلا سقط الذكر مطلقا وفي سقوط
الجلوس مطمئنا بقدره ترويضاً من كونه شرطاً في الذكر الواجب
في سقط بسقوطه ومن كونه واجبا في واجب فلا يسقط اليسوء
بالمعسوء وهو الاوفق بالاحتياط ان لم يكن اقوى ولا كان
في ذكر السجود والركوع لو عجز عنه على الاقوى لظاهر كون
الطائفة بقدره انما اعتبر شرطاً للصحة الذكر فيها ويستحب فيه
التورك والنظر الى حجر كما تقدم وان يزيد في الذكر على الذكر الواجب
من ذكر وتحميد ودعاء مطلقاً والاولى ان يكون بالماتر بان
يفتح في الشهادتين بسم الله والحمد لله وخير الاسماء لله وادناه
الاقتضاه على احد الاوليين والدعاء للنبي بعد الصلوة عليه
وعلى اله يقول شفاعته في رفع درجته حتى في الشهد الاخر
الا ان الاحوط فيه عدم الاتيان به بقصد الوظيفة ويستحب
يسمع الامام تشهد من خلفه كما في سائر اذكاره **الثامن**

التسليم

التسليم وهو واجب في الصلوة وحيز منها وان كان يخرج به عنها
ولو بغير قصد وله عبارتان السلام علينا باضافة وعلى عبد الله
الصالحين والاخر السلام عليكم باضافة ورحمة الله وبركاته اليه
من دون قصد التحية لهما والمضاف فيهما مندوب سيما في الاخير
وخصوصا في عطف البركات على الرحمة الا ان الاحوط
المحافظة عليهما واما السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
بعد الصلوة عليه فليس يخرج عنها بل هو مستحب غير واجب
فيها وان كان الاحوط للمحافظة عليه ايضا ويجوز الاكتفاء باحد
العبارتين في التسليم الواجب وان كان الاحوط الجمع بينهما
مقتدا للصيغة الاولى على الثانية ولا يعبر بقصد الخروج في
التسليم المخرج ومع الجمع بين الصيغتين فالسلام الواجب المخرج
هو الاولى فالثانية تقع ندبا ولو اراد الخروج بالثانية قدما
مقتصر عليها ويعتبر فيه ما يعتبر في الشهد من اللغة
العربية معروفة السلام فيهما مقتدا له على خبره والطائفة بقدره

ويتجيب فيه التورك والنظر الى حجه وان يعلم المنقر التسليمه الاخيره
واحدة الى القبلة صوميا بمؤخر عنده الى يمينه وكذا امام الا انه
يؤمن بصنفته وجهه الى يمينه وكذلك المأموم ان لم يكن على
سواء احد والا وهي تسليمه اخرى الى يمينه بصنفته وجهه ايضا
وتعبر فيما ذكر من افعال الصلوة واجزائها من القراءة والاذكار
امران **الاول** الترتيب على نظم المتعارف الذي قد عرفت من النية
وتكبيره الاحرام قائما ثم القراءة وسوقه بعد هاشم الركوع
والذكر فيه ثم الاندصاص بعده ثم السجدة الاولى والذكر فيها
ثم الجلوس بعده هاشم السجدة الثانية كالاولى ثم الجلوس
للتشهد حيث يكون محله ثم التسليم كذلك والافالقيام
بعده للركعة الثالثة او الرابعة والذكر فيه بدل القراءة فلو
اخل بالترتيب عمدا بطلت صلوة مطلقا وكذلك سهوا ان قدم
ركنا على ركن والافان قدم ركنا على غيره اثم صلوة من
غير تدبر له للمنفق فيها الوقت كرسه الاثناء وان قدم

غيره

غيره على غيره من الاجزاء غير الاركان التي بالمنشئ وبما بعده
على ما يحصل معه الترتيب وتمت صلوة وان اوجب سجدة
السهو بعد الفراغ كما استعرف في احكام الخلل **الثاني** المولاة
وهي معبرة في افعال الصلوة وما يجب فيها من القراءة
والاذكار حتى الايات بل الكلمات والحروف منها والمراد منها
عدم الفصل بما يوجب معه خصوصية الصلوة من غير فرق
في وقوعه بين افعالها وبين ما يجب فيها بعد صدق المأخوذ
لها عليه فبطلت الصلوة لو اخل بها جهدا المعنى عمدا وهو
لفرض المحو وسلب اسم الصلوة عنه والمراجع في الصدق
وعدمه هو العرف ولو كان الفصل بين الاجزاء ما حيا الصلوة
الجزء فادون الصلوة بطلت الصلوة به عمدا لاسهوا العمد
بطلانها ببيان سهوا فضلا عن نسيانها وصف المولاة فيه غير انه يعيد مع
كونه في المحل على ما تحصل معه المولاة المربوبة نعم لو اخل بها في تكبيرة
الاقتراح يعيد هاشم فترقا بالنية على الاخطار بقصد الاستيناف

وختلاف

وان كان الاول وقوعه في الحمل الذي صلى فيه حافظا فيه ما يقرب
جلوسه صلواته واقل ما يجزي منه التكبير ثلاثا بعد التمام افعالية يديه
في كل مرة كغيره من التكبير او افضله السجدة المنسوبة الى الصدوق الطاهر
فاطمة الزهراء عليها السلام فخلعة لها من ابصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيفية
ان يقولوا لا اله الا الله اكبر اربعا وثلاثين مرة ثم الحمد لله ثلاثا وثلاثين مرة
ثم سبحان الله كذلك الباغ عدد الجوع من التكبير والتحميد والتسبيح
مائة مرة موزعا على التسبيح للربوب والاولى ان يكون بالمائة
والمنكوس في كتب العلماء المعتمدة لبيان ذلك وغيره مفصلا
كالجمل وغيره ولا بأس بذكر بعضها **ملها** قول لا اله الا الله
وحده وحده الخن وعده ونصر عبده واعز جنده وغلبي الاخراب
وحده فله الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير
اولها الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له وله الحمد له الملك
وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل
شئ قدير لا اله الا الله وحده وصدق وعده ونصر عبده وهزم

الاحزاب

وهزم الاحزاب وحده اللهم اهدنا لما اختلف فيه من الحق باذنك انك
تهدي من تشاء الى صراط المستقيم **وهنا** قراءة اية الكرسي والفاطحة
والتي شهد الله ان لا اله الا هو الحي **وهنا** قول اللهم اهدنا من عندك
وافض علينا من فضلك وانشر علينا من رحمتك وانزل علينا من بركتك
وهنا قول اللهم صلى على محمد وال محمد واجعل من النار دارنا قس
الجنة ومن وجبت من الحور العين **وهنا** البقرة قل اللهم مالك الملك
ومنها قول اعوذ بوجهك الكريم وعزتك التي لا ترام وقدرتك
التي لا تمنع منها شئ من شر الدنيا والاخرة ومن شر الاوجاع كلها
والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الى غير ذلك والتعقيب احلب
للرزق من الضرب في البلاد الارض وفي نسخة اطلب الرزق الخصال
بعد الصلوة على محمد واله اللهم ان قنار وقا واسعا حلا الاطيا
من غير كد واستجب دعوتنا من غير تردد ونعوذ بك من الفسحين
الفقر والدين بحق الامامين الباطين الحسن والحسين اللهم
يارزق المفلتين ويارحم المساكين ويا ذا القوى المتين ويا خير

الناصر

الناصرين وياغيثا المتغيثين ويا الله العالمين اياك نعبد واياك نستعين
 اللهم ان كان رزقي في السماء فانزله وان كان في الارض فاخرجه
 وان كان قريبا فبعد فغيره وان كان قريبا فغيره وان كان
 يسيرا فكثره وان كان كثيرا فخلله وان كان حلا فطيبه وان
 كان طيبا فبارك فيه يا رحمن يا رحيم وصلى الله محمد
 واهل بيته الطيبين الطاهرين **الجزء الثالث** في قواطع الصلوة
 وهي **الاول** الحث بقسمه الاصغر والاكبر فبطل الصلوة بوقوعه
 في اثناهما مطلقا عمدا وسهوا اختيارا واضطارا ولو بعد السجدة
 الثانية في الركعة الاخيرة قبل الشهادتين وبعد قبل التسليم منظر
 كان بالماء او بالتيتم ولو مع وجبات الماء بعده في اثناء الصلوة
 قطع في الاول من الصلوة الزبوة وعلى الاصح في الباقي منها
 الا المتماضه والمسلومة والمبطون مع عدم سعة الفتحة للصلوة كما
 تقدم **الثاني** الالتفات الى غير القبلة مبطل للصلوة في بعض الصور
 وجملتها هي ان الالتفات اما ان يكون بكل البدن او بالوجه خاصة

وعلى

وعلى التقديرين فلما ان يكون عن عمد وسهو وعلى التقادير الاربعة
 فاما ان يكون الى الخلف او الى اليمين او الشمال او الى ما بينها فله ستة
 عشر صورة حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة اما الالتفات بكلمة
 فان كان الى الخلف او الى اليمين او الشمال فبطل مطلقا وسهوا وان
 كان الى ما بينها بمعنى قوس ما بين القبلة واحدا الجانبين فبطل
 عمدا لا سهوا وعموم ما دل على ان ما بين المشرق والمغرب قبله بالنسبة
 الى من دخل في الصلوة معذرا في التوجه الى ما بينهما من غير
 فرق في البطلان بالالتفات المذكور بين وقوعه في جميع حالات
 الصلوة لا اعتبارا بشرط في الوضوء وهيئتها مطلقا وان كانت مجردة
 عن الاركان والاذكار **واما الالتفات** بوجهه خاصة فبطل
 ان كان الى الخلف ولو بالكثر وجهه بحيث يرى من خلفه مطلقا
 عمدا وسهوا وغير مبطل ولو عمدا الى احد جانبيه اليمين والشمال
 وان كان مكرها الصديق الاستقبال معه باستقبال مقادير
 بدنه نعم تبطل مطلقا في عكس بان استقبال احد الجانبين بمقادير البدن

وكان

وكان وجهه الى القبلة لفوات شرط الاستقبال الذي هو الحكم الركن من
الصلوة ومنه يعلم الحكم بالاولى لو كان الالتفات لخصوص وجهه
الى ما بين اليدين والسمال وان كان الاول في التثنية والتثنية لخصوص
الوجه بعد الانتهاء الاعادة ثم الالتفات الموجب للبطلان لم يفرق فيه
بين وقوعه في الفريضة والنافلة للمعتبر فيها الاستقبال كما لو صلاها
مستقرا دون ما لو صلاها ماشيا او ركبا لسقوط شرطية الاستقبال
فيها كما عرفت في القبلة **الثالث** التكلف وهو وضع احد اليدين
على الاخرى تحت السرة او فوقها للتأديب والخصوع كما يفعله غفرا
مبطل عند الافسورة كالنقبة وغيره ابل قد يجب تقية كمن في
بطلانها مع تركه ح نظر وان كان الاعادة بعد الفراغ يوافق
الاحتياط والاضطرار اختصاص المنع في حال القيام للقراءة او الذكر
كما هو المتعارف عندهم وان كان التعميم هو الاحوط **الرابع** التاميم
وهو قول الميم بعد ختام القراءة متصلا باخر الحمد كما يفعله
غيره مبطل عند الافسورة التقية فيجب وفي البطلان بتوكل بعد

وجوب

وجوب فعله وعدمه والاحتياط فيه ما تقدم في التكفير **الخامس**
التكلم بحرفين ولو هما متينين وحكمة الحرف الواحد المفهم وان كان
بدون هاء السكت لتمام مبطل للصلوة عند لاسهوا ولو لم يعم
الفراغ منها فقد ذكر بعد صحة الكلام انه في الالتفات فانه لا تبطل
الصلوة به لو وقع سهوا او نسيانا ومثل الكلام السلام الواقع
في غير محله فانه مبطل عند لاسهوا والاحوط التجنب عن التاوه
والانين اذا تولد منهما احرفان الالحنف من الله بل الاحوط
التجنب عنه ايضا لاني ضمن ذكر اودعاء **ولما التفت** والعال
والتخنج وان اشبه تولد الحرفين منه فالظاهر انها من مقولة
الافعال دون الاقوال فيدوي البطلان وعدمه متعلقا على
الكثرة وعدمها وكذلك الاصوات دون اسمائها لقطع وقتها
فالها كلام مركب من حرفين مبطل عند لاسهوا والابا ايضا بالحرف
المرد وان طال مدة ولا بأس بقصد التنبيه بما يكون ذكره
اودعاء ما لم يتخفى القصد اليه ويجوز في الصلوة تسميت العاطي

وجوبه

وجوابه لو عطس بقول رحمة الله واثابك الله وغفر الله لك بصيغة
الماضي والمضارع لانه دعاء فضل عن التمجيد لو عطس وجب على
المصلي رد السلام لو سلم عليه بخصوصه او في ضمن العموم من وجب
رد سلامه بالمثل لا بما حصى منه بزيادة الحمد والركعة او احداها
على الاحوط الاقوى بل الاحوط تركها وان اضافها المسلم الى سلامه
لعدم اعتبيل المماثلة فيما زاد على صيغة السلام ثم ان ههنا
فروع **الاول** البدن والسلام متعجب المصلي واما هو فواجب الحيض
له البدن وبه وان وجب الرد عليه **الثاني** وجوب الرد على الفور
عرفا فلا بد من تفضل ما لا ينافي الفورية العرفية من الكلام وغيره
نعم يتطوع بعد طهارة فوات زمن الفورية ولا تبطل به الصلوة
وان اشتم حتى اذا تشاغل عند الترتك بالذكر او القراءة الثالث
السلام الواجب ثم ما كان بنحو المتعارف وهو السلام عليكم تبعريف
السلام او تنكيره وجمع الضمير بالرد او افراده وفي غير الصلوة يتخير
في الجواب بين المثل وتقديم الخبر على المبتدأ وفيها يتعين **الاول**

من غير

من غير اعتبيل المماثلة في خصوص التعريف والتنكير والجمع والافراد
في الضمير وان كان الاحوط مراعاتها ايضا في خصوص الصلوة **الرابع**
لو غير المسلم المهيئة المتعارفة في السلام بتقديم الخبر على المبتدأ والتعليق
فيه على مشيئة الله او غيره او غير ذلك مما يوجب تغير اسلوب
صيغة السلام **الرابع** لم يجز في غير الصلوة فضلا عنه فيها
الخامس وجوب الرد على المصلي عيني ان اختص السلام به
وكفاي ان كان مع جماعة كان السلام عليهم فيجب له السبق
الى الجواب لتعلق التكليف به وان كان كفاييا ومع الشك
في انه راجع معهم في السلام عليهم لم يجز للشك في التكليف
السادس لا يجز الرد على من سلم في حالة النوم او الانعاش
او الجنون او كان هالكا او صبيغا غير مميز واما هو فوجب
رد سلامه بناء على شرعية عبادته وان لم يسقط بوجه
الرد عن المكلفين به وكذا لا يجز رد السلام المكتوب
ولا المحمول بالرسالة بخلاف النيابة التي هي على الاقوى تنزيل

الفقهي

النفس منزلة النفس لا الفعل منزلة الفعل فان حجب الروح لانه انشا
 للسلام لاخبار به كالمحمول وان كان من الارب فيه الر عليه وعلى
 المحو لعينه يقول عليك وعليه السلام **السابع** انما يتحقق الرد بعد
 انتهاء السلام للوجوب لحدوث التكليف به فلا يخفى الرد قبل
 الختام ولو تقارنا في حقبة السلام وجب **الر** على كل منهما الرد **و**
 على صاحبه **الثامن** لو سلم جماعة على واحد دفعة او بالتعاقب
 كفي جواب واحد بصيغة الجمع ما لم يخص القصد ببعضهم
التاسع انما يجيب الرد حيث يكون متحقا له ولا يكون
 السلام منها عنه فلا يجيب الجواب بل لا يجوز في الصلوة
 لو كان المسلم كافرا او رجلا مسلما على امرئ اجنبية سيما
 الشابه او بالعكس بناء على حرمة صوت كل منهما على الاخر
 لغير ضرورة كالاجيب رد غير السلام من الخيبة فخصصك
 الله بالخير وماك الله بالخير وانعم صباحا وحيات الله
 وفخوذك من النجيات بل لا يجوز ذلك في الصلوة وان

من ردها

وان ردها بصيغة السلام قاصدا لجارده بالعداء **العاشر**
 يجب الاسماع في رده ولو تقديرا ما لم يبلغ الصوت في العلو الخارج
 العادة او يتلزم فعل المبطل من المشي وغيره وفي وجوبه مع تعدد
 الاسماع نظرا وان كان هو الاحوط **السادس** الفقهية بل مطلق
 افراد الضم عند التسم لمعلوم معناه عرفا مبطل للصلوة مطر
 ولو بطرقة قهرا ولا يبطل سهوا لئلا يكون في الصلوة ولاباس
 بالتسم ولو عمدا وان بدت منايه وان اسنانه ما لم يظهر معه
 صوت السابج البكاء لامر ونبوي من فقد ميت او مال او غيرها
 مما يوجب تالمه وانكسار قلبه مبطل للصلوة عمدا ولو بالقهر عليه
 مطر وان كان مجررا عن الصوت والنجيب على الاقوى وان كان
 الاحوط فيه وفي صورة الغلبة عليه الاتمام ثم الاعادة وليس
 بمبطل لو كان سهوا لئلا يكون في الصلوة على الاصح وان كان
 لامر اخر وى لطلب الجنة والخوف من النار واهوال البرزخ والقيامه
 فضلا عما ينبعث عن محض الشوق الى لقاء الله تعالى والقرب

من

من ساحة جنبه فانه من افضل الطاعة واكمل القربات وان اشتغل
على رفع الصوت ما لم يكن خارق العادة **الثامن** الفعل الماحي لصوت
الصلوة مبطل لها وان قل كالوثبة ونحوها مظهر ولو سهوا الفرض
المحو الذي لم يفرق في الحكم معه بين العمد والنسيان وان استندم محو
المتابعة العرفية اللان من بين الافعال فبطل لها عمد الاستهوا
على الاقوى والا فغير مبطل ولو عمدا وان كان كثير على الاقوى لو
فرض تحققة بدون المحو والاعمال العلة الاظهر لم ينفك صدق
الكثرة عن المحو الذي هو علة البطلان وان كان هو الاحوط
على فرض الانفكاك في الكثرة الغير الماحية الاتمام ثم الاعادة
فلا بأس بما كان من الافعال قليلا غير الماحي ويرد به النص
كقتل الحية والعقرب والمشي القليل نحو الخطوة والخطوتين لحك
التمام عن المسجد والاشارة باليد او غيرها لانداء احد وحمل
الطفل موضعه وضمه وارضاعه عند بكائه وعد الركعات
للخص ومنالو الشيع العصى او لم يرد به نص من سائر الافعال
المتنصفه

المتنصفه بالقلة وعدم المحو بها عن الاسم وعن المتابعة العرفية وبذلك
ظهر لك الحكم في الاكل والشرب وان قل للمأكول والمشرب نعم
يستثنى من الابطال بالكثير شرب الماء لرفع العطش في دعاء الوتر
فاو بالصوم في صبيحة ليلته خائفا مفاجاة الفجر مع كون
الماء امامه وان توقف تناوله على مشي خطوتين او ثلاث
فانه حيوز وغير مبطل وان طال شربه مراعى اجلة ما يعبر
في الصلوة من غير فرق في الصوم المنوي بين واجبه ومنه به
بل ولا في النافله بين الوتر وغيرها وان كان الاحوط
بل لعلة الاقوى لاقتصار فيها على الوتر ضها بل لاقتضا
معه ايط على حالة الدعاء دون غيره **التاسع** الشك
المتفرق عند الركعات الثنائيه والثلاثيه والاوليين من
الرباعيه مبطل للصلوة كما استعرف **العاشر** زيادة الجزع
وتقصانه عمدا مبطل لها تنبيه يحرم ابطال الصلوة الا لضرورة
موجبة لذلك كخوف الفرس على النفس والعرض او المال

المعتد به واختصاص المنع عنه بالفرضية او تعميمه للنافلة وجهان قولان
والثاني هو الاحوط ان لم يكن اقوى ويكره في الصلوة مضافا الى ما تقدم
عقب الرجل شعر بل سبه وهو جعبة في وسط راسه وشدة وانفك
بوجهه اليمين واليسار وما بينهما الى القبلة بل ويعنيه كذلك التخم
والبصاق وخصوصا الى القبلة واليمين وما بين يديه وان كان
لا بد منه فليكن الى يساره او تحت قدميه اليسرى والناوة والاني
وان اشتد على حرف واحد وقرعة الاصابع ونفضها للتصويت
والعقب القليل بلحيته وسائر جوارحه والثنايب والقطي ومداغمة
الاخشين والريح ما لم تحدث مفاجئة ذلك في الصلوة بل كلما اوجب
تشتت البال وكان منافيا للاقبال الذي منه النعاس وكسالة
التعب للبحث **الرابع** في حكم الخلل الواقع في الصلوة وهو اما عن عمد
او سهوا وشك اما العمد فن اخل معه بواجب منها شرط كان
كالطهارة ونحوها او جبرئ ركنها كان او غير ركن بنقص كان
الاخلال او بزيادة او تغيير الكيفية كالجهر في موضع الاخفات
او بالعكس

او بالعكس مع العلم بالحكم او الجهل به قاصدا كان او مقصرا بطلت
صلوة الا في الخلل بالجهر والاخفات مع الجهل بالحكم فانه معدوم
فيها **واما** السهو والرجبة هنا ما يعي النيات فان تعلق بشرط من
شرائط الصلوة فان كان ما اخل به احد الشرائط الثلاثة في
الطهارة عن الحدث والوقت والقبلة بطلت صلوة وان كان غير
من الشرائط طهارة موضع الجبهة لو اخل بها او يكونها ما يصح الجود
عليه فضلا عن غيرها لم تبطل وان تعلق بجزء من اجزائها تدارك
ما اخل به ولو بما يحصل معه الترتيب ان كان المحل باقيا وان فات
المحل بطلت صلوة وان كان المنى ركنا كما جزمه كالعدم المخرج او ناء
والا لم تبطل وان اوجب قضاء او سجدة سهوا وهما معا ومحل
التدارك هو ما بينه وبين الدخول في الركوع الاخر او سمي السجود
او التسليم المخرج او استلزم العود عليه زيادة الركوع او سمي السجود
فالاول يمكن اخل بالقيام حتى ركع او بالركوع حتى سجد وبالسجدة
حتى ركع في الركعة اللاحقة او سلم في الركعة الاخيرة او بالتسليم حتى
فعل

فعل المنافي اما العود على تلبية الافتتاح لو اخل بها او بالقيام فيها حتى قرأ
 فلم ينفك عن الاستيناف **والثاني** هو استدزام العود لمن اخل بالذكر في
 الركوع حتى خرج عن سماء اوبه في السجود حتى رفع راسه او بالجلطة
 بين السجدين حتى دخل في الثانيه ولو نسي السجدين وشك
 الخما من ركعة او ركعتين قضاها واستأنف الصلوة بنية التقرية
 المطلقة اي ترجيح الجانب الاحتياط للعلم بالتكليف والشك في المكلف
 به لدوران بين القضاء والاعادة اذا علم بذلك بعد فوات محلي
 الشك والنيان كالوقتتين ذلك بعد الدخول في الركن الا لاحق
 او التسليم ولو زاد في صلوته ركعة او ركعتين او عابطلت صلوته ولو
 سهوا وان جلس قبلها مقدار التشهد على الاصح فيه ولو نقص
 من صلوته ركعة او ركعتين باسلم على ما قبل الركعة الاخيرة فان تذكر
 بعد فعل المنافي لها عمدا وسهوا كالحديث والاستدبار بطلت صلوته
 وان ذكر بعد فعل ما ينافي عمدا لا سهوا فصدعا لم يفعل المنافي
 اصلا صح صلوته وانما يجب قضاء الجزء المنسي اذا كان سجدة

واحدة

واحدة والتشهد بل وابعاض حتى الصلوة على النبي ص والعمود على القمط
 فيه بل لعله الاقوى وسجدت السهو بعده قبل التكلم **اما** الشك في الكلام
 فينبغي ما قبل **الاول** من شك في فعل من افعال الصلوة التي بالشك
 ان لم يدخل فيها هو مرتب عليه وان كان مندوبا وان دخل فيه ولو
 في مقدّماته لم يلغى اليه بعد الفراغ مطا ولو كان المشكوك كتابا
 ولو كان ركعة **الثانية** من شك بعد النية في ان هل نوى الظهر والعصر
 مثلا او الفرض او التقل استأنف ان كان المشكوك في الوقت المحقق باجدا
 كن صلاته في الوقت المحقق بالظهر وشك انه هل نوى الظهر والعصر **اما**
 لو شك في الوقت المشكوك بينهما في نية الظهر والعصر نواها ظهر الاضا
 اما موكد او عدول الى ما يجب نية **الثالثة** من شك في عدد
 الفريضة الثانية ولو كانت قصرا او الثانية كالغرب او الاوليين
 من الرباعية او لم يدرككم صلاتك صلوته الى ابعده ولو شك في الرباعية
 بعد يتقن الاوليين منها لمواكها التحقق برفع الراس من السجدة
 الثانية على الاقوى دون ما قبلها وان كان بعد الذكر فضلا عما لو

كما انه
 لا يلغى اليه

كان

لو كان قبله ففيه صوت منها ما تصح الصلوة معه ومنها ما تبطل
والاول منها بعضه منصوص عليه بالصحة والبناء فيه على الاكثر واتمام
الصلوة ثم الاحتياط بما يحتمل نقصانه من الصلوة تكيد الله وبعضه غير
منصوص والغیر المنصوص منه ما يمكن ارجاعه الى المنصوص بعد
ومنه ما لا يمكن ذلك ومحكوم عليه بالصحة **الظاهر على الاقوى :-**
اما الاول فمنها الشك بين الاثنين والثلاث بعد اكمال الركعتين الاولتين المحققين
بما عرفت فانه يبنى على الثلاث ويتم صلواته ثم يصلي ركعة من قيام او ركعتين من
جلوس بخير **ومنها** الشك بين الاثنين والاربع بعد اكمال السجدين
فينبى على الاربع ويتم صلواته ثم يصلي الاحتياط بركعتين من قيام ومنها
الشك بين الاثنين والثلاث والاربع كذلك يبنى على الاربع ويتم صلواته
ويحتاط بركعتين من قيام ثم بركعتين من جلوس **ومنها** الشك بين الاربع
والخمس في حال الجلوس بل ولو في السجدة الاخيرة صح صلواته واتمها
بالشهادتين والتسليم ثم سجد سجدة السهو بعد الفراغ **ومنها** ان تجزئ القيام
المندرج عن القراءة والتسبيح والافتتاح مرات **واما الثاني** وهو ما يرجع

ومنها الشك بين الاثنين
والاربع مطلقا
اي حال كان يبنى
على الاربع وان صلواته
ثم احتاط بما نقص
من صلواته

الى المنصوصة

الى المنصوصة بعد اتمام فيها الشك بين الاربع والخمس في حال القيام فانه يهدى
القيام ويرجع ثم شك بعد الهدى الى ما بين الثلاث والاربع فيعمل بمقتضاه
ومنها الشك بين الثلاث والاربع والخمس في حال القيام اي رجوع
الى ما بين الاثنين والثلاث والاربع بعد اكمال السجدين وعلى ما
يقضيه ذلك **ومنها** الشك بين الخمس والست في حال القيام هدى
القيام ويرجع شك بعد الهدى والجلوس الى الصلوة الخاصة فيبني فيه
حكمه **واما الثالث** وهو ما كان احد طرفي الشك خاصة على تقدير
صحى كما لو كان الشك بين الاربع والخمس بعد الركوع مطلقا قبل الذكر
او بعده قبل رفع الرأس او بعده قبل السجدة او بعد ما بين السجدين
او بعدهما قبل الشهادتين او اثنائه قبل التسليم فالاقوى الصحة في جميع
صورتها والضايف في الشك كالمائتين بين الصحيح والفاسد بعد
اعتبار سلامة الاوليتين من الشك قبل اكمالهما المحقق بما عرفت هو انه
مضى دار الشك بين الاقل والاكثر بنى على الاكثر وكلها بعد الفراغ
بما يحتمل نقصه **الاذا استلزم البناء عليه بطلان الصلوة فينبى على**

وبعد سجدة السهو
فيكون من غير
القيام المندرج
الى المنصوص
والاحتياط
ومنها الشك بين
الثلاث والخمس
في حال القيام هدى
القيام ويرجع
لا ما بين الاربع
والخمس وعلى مقتضا

من الشاهد وان لم
يقرأه يسجد السهو
ان تجزئ القيام
عن الذكر والافتتاح
مراعاة

القول

الاقل وحيثا دار مع ذلك بينه وبين الاقل منه بنى على الاكثر منها كمن شك
 بين الثلاث والاربع والخمس بعد الركوع مط فانه يبنى على الاربع ويقيم ثم
 لحناط بما يقتضيه الشك بين الثلاث والاربع من صلوة الاحتياط
 وعلى هذا الضابط العمل في جميع الشكوك الصحيحة وان كان الاخطى في
 غير الصلوة المنصوصة العمل بما ذكرناه والاعادة بعده وما عدى بقية
 الصلوة المذكورة كمن شك بين الاوطى والثانية مط وبين الثانية
 والثالثة قبل اكمال الاوليتين وبين الخمس والست بعد الركوع وخو
 ذلك مما يوجب البطلان على التقديرين فكلها مبطل المسئلة السادسة
 المراد بالشك هنا هو تساوى الاحتمالين المتقابلين وتردد الحسن بينهما
 من غير ترجيح فان غلب احداهما على الاخر كان ظنا وتعيين العمل به مط
 فرضا كان او نفلا قويا كان الظن او ضعيفا حاصلا من اول الامر وبعد
 التروى صحيحا او مبطلا فالظن هنا بمنزلة اليقين من غير فرق مط مط
 بالظن الحاصل من اى سبب كان بين الشائبة والثلاثية والرابعة
 وفيها بين الاوليين منها والآخرتين في ركعاتها وسائر اجباها

بلغ

السابعة

لا تبطل النافلة بالشك الموجب للبطلان في الفريضة مط سواء
 كانت ركعة كمفردة الوتر او ركعتين كمعظم النفل او اربع كصلوة الاعراب
 وصلوة جعفر مط ويقتضى الشك بين الاقل والاكثر في البناء على احدهما
 الا اذا استلزم البناء عليه البطلان للخرج عن الوضيفة فيتعين العمل
 على ما يكون به صحيحا فيبنى على الاقل في مفردة الوتر ولو شك فيها بين
 الركعة والركعتين وفي شتى النوافل بين الركعتين والثلاث وحشيا
 خير بين الاقل والاكثر كان الاول افضل عملا باليقين واخذ بالاشك
 والخبر الخير والمراد بالنافلة ما يقابل الفريضة بالفعل فتعم الفريضة
 المنفردة ويومية كانت او غيرها كالمعادة لادراك الجماعة والاحتمال
 الحلل والاكوف المعادة قبل الاجلاء وغير ذلك من الاسباب المقضية
 لاستحباب الاعادة فالمدة في البطلان بالشك وعدمه على الاتصاف
 فعلا بالوجوب والاستحباب السابعة لا عبرة بشك كثير الشك مط
 على وفوق الشكوك ما لم يكن ههنا والتقني على عمله سواء اختلفت
 اكثره لفعل خاص فبلغ في غير ابغى ام لا ويقتضى على حكمه الى

ويقتضى الشك

رد الی الوصف والمجمع فی وصف اکثره هو العرف الثامنة ركان الاحیاء
واجبة فلو جوز ان يدعيها وبنا ان الصلوة وان كان لو فعل ذلك اجزى عن
العادة على الاقوى وان اتم التاسعة يباح في صلوة الاحیاء ما هو واما
على تعدد الجزئية والتفليته من عدم خلل البطل والاضحان في ركنه
الفا في حقه البسمله وركن الفتوى لو كانت ركعتين والنسبة وكبيره
الاحرام ولو كانت ركعة العاشرة قد تقدم في حق ما تقدم بيان ما يجب
فضائه من اجزاء الصلوة وهو السجود والشهادة وابعاضه فنوي به
بدلته عنه مفارنا بالنسبة لاوله عما فظا فيه على ما كان واجبا في
الجزء النسبي حال الصلوة بل لا يجوز الفصل بينه وبين الصلوة بالمناجاة كما
في الاجزاء في الصلوة وكذا لا يجوز كما عرفت فعل البطل بين الصلوة وركان
الاحیاء لانهما شئ واحد على تعدد بر نقصانها فلو خلل البطل بينهما استأنف
الصلوة وان كان الاحوط فعل الاحیاء ثم العادة كما كان الاحوط بل
لعله الاقوى ناجز قضاء النفس عن ركعت الاحیاء طاعة لما يجب سجدة
السجود كل يوم ساهيا ^{للمسلم} في غير محله والشك بين الاربعة والخمس بل

لكن زيادة في الصلوة ونقصانها يتركها في علمها وان نذكرها بعد الصلوة
كالسجدة والشهادة وصورتها ان ينوي سجدتين لما احسنه من زيادة او
نقصان فبئس الله تعالى عافانا ربنا بالنسبة حال وضع الجبهة على الارض ثم يسجد
بغير تكبير ولا فرائض فالدلالة في سجوده بسم الله وبالله وصلى الله على محمد
والى عهده ولقول في تشهد الشهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
استشهد ان محمدا عبده ورسوله ونضيف الى ذلك الصلوة على النبي و
اله ويجب فيه السلام مفصلا على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
ويعبر فيه ما يعبر في الصلوة من الشروط على الاحوط بل لعله الاقوى وعلمها
بعد الفراغ من الصلوة حتى قضاء المنسنة وركعت الاحیاء وبعد ذلك
بعد استبنا ولو مع الاغواء والخمس المبحث الرابع في قضاء كفرا نص يجب على
من كان باقيا مسلما من الجنون والاشقاء على الاظهر والخمس النفاس
ممكنا عن الطهارة قضاء ما فانه من الفرائض الموصية بحملها او شيان او يوم
في تمام الوقت فن كان مشغوبا الوقت فافدا لحد الاوصاف المتقدمة
لا قضاء عليه بعد الاداء بالنسبة اليه الا الكافر فانه وان كان مكلفا

بعد الوقت

بالاداء لم تكن من الاسلام لكن الاسلام يجب ما قبله واداء الرضا المسلم او لم
 الكافر ثم كفى وجب عليه قضاء زمان ردة والاحوط القضاء بالنسبة الى
 المعنى عليه وفاقدا الطهورين وبتاكيد الاحصاء وفيها اذا كان هو السبب في زوال
 عقله بشرب مسكر او مرقه ولو طهر ما وجب زوال التكليف وقد مضى من
 اول الوقت مقدار فعل فرضه فامه بطهارة ولو بالتراب وجب قضاء ثلثها
 ولو لم يقع ما يمنع عن التكليف وقد بقى من اخر الوقت مقدار ركعة كذا في
 وجب فعلها بغير من غير حاجة الى قصد كونها اداء او قضاء او مطلقا
 منها وان كان الاقوى كونها اداء ومع تركه وجب قضاء فقلوا لو ترك
 الفرضين المشبهين منه يوم واحد كالظهرين او العشاءين فضاءهما كذا في
 مقدما للظهر على العصر والمغرب على العشاء والاحوط مراعاة ان الزمان
 في قضاء اليوميه بين الفوائت السابقة مع ما وان جعله ولو وقف العلم
 على التكرار مع الامكان الغير المؤدى الى العسر والحرج كظهر بين عصرين
 او عصر بين ظهريين وجب قضاء الفائت كما فان من حيث الفرض والتمام
 فيبقى ما فاته في الفرض ولو في الحضر وما فاته في الحضر ما ولو في السفر

وجوز

وجوز ان يفتى كل من الرجل والمرأة عن الآخر كما ولا يحى في ما هو في
 الثابت في الذنوب عند من حيث الشرائط والموانع ومن فاته في فرضه في
 الحضر مرة في بين الفرائض الخمس صلى ثلاث صلوات في ثلثه وثلاثه
 وسابعة مرة في بين الظهر والعشاء ينوي بها ما هو في ثلثه
 بخبرنا فيها بين الظهر والافحات ولو فاته في السفر كذا في صلى مرة
 وثلاثه واحده مرة في بين الصلوات الباقية ينوي بها ما في جهدها
 منها ولو تغيرت عن غيره من حضر في سفر او بالعكس فاته الفرض في تمام
 الوقت فضاءها حسب ما كان مختلفا في اخر الوقت في بعضها فصرق
 الاول وثامنا في الثاني وفي نفس الولد الاكبر في الذكور اي من اذكر
 اكبر منه عن ابيه بل عن ابويه على الاحوط ما فاته من الصلوات والصوم
 معه ولو عن نفسي بيان كان متمكنا من اداها وترك ولو فعله ولو
 وكانا متساويين في السن حيث لا يكون احد في الحج الاخر في
 وجوب القضاء عليها كما فاته او السقوط عنها او التوزيع بينهما
 وجوه المواضع الاخير ولا يغني البلوغ والعقل حين الموت بل

من كان في حصة الكلب في كذا لا يعبر بها في حصة غيره
 عليه كالمقطوع عند غيره غير أنه المخرج الخامس في الجملة وهو حصة في
 الفرض ثم دون النوافل على صلوة الاستسقاء وإننا كذا في التوبة
 أداء وضوء ولا يجب إلا في الجمعة والعيد فلو تعذر أن الأداء الجملة ويجوز
 افتداء الفرض بمثلها وإن اختلفا في الفرض عددا أو وقتا أو غيرها وإن
 صلى منفردا أن يعبد بها جماعة أما ما وما معهما والوفاة أن يعبد بها جماعة
 لا مأمورا وكذا المأمور وأقل ما تعقد به الجماعة اثنتان الإمام احتجوا بذلك
 بأدراك الإمام في الركوع قبل خروج جبرئيل من السماء وإن كان الأصغر أدركه قبل الشروع
 في الرفع من غير أن يركع ركعتين كونه قبل الذكر أو بعده أو في الدنيا ولو
 الخ في الركوع فرفع الإمام رأسه قبل أن يصل ^{المأمور} الحمد بطلت صلوة ولو شكك
 في الحرفي بنى على عدمه ولو حصل هذا الشك بعد رفع الرأس لم يفت البطل
 الدخول في الإتيان مع احتمال الحرفي فإن لم يركع في الصلاة فإن رفع الإمام
 رأسه قبل أن يركع انفرد في صلوة أو انظر إلى الركعة الأخيرة ولكن ^{في ذلك}
 نبه عند الدخول في الإتيان ولو كان المأمور من الحرفي بالحق

رفع الامام راسه من الركوع جازله ان يركع بعد كل ركعة في الامام في موضعه ومبني
في ركوعه الى ان يلقى بالصف وبعد رفع راسه منه او بعد الجلوس للركعة او بين
السجدة او بعد قيام او حال القيام للثانية وهكذا الى الحوط الاخرى ان
يكون مشبه حال عدم الاستئصال بالقول الواجب في ذكره وقراءة او غيرها
ما يعتبر فيه الطائفة وان لا يسلزم الاخر في القبلة وان لا يكون حال
انتمائه بعد اعلانه لا يجوز الانتماء معه ختبا او في غير ذلك من ذلك طلبا
للمكان الا فضل كما لا يجوز جاز للختام من كراهة الانتماء في الصف بل الظاهر
جواز بدو ذلك سواء كان في السجدة غير سواء كان المشي الى الامام او
المكثف او حيا بين اذ ليس فيه الا فضل قليل في انتهاء الصلوة وفي غير ان
غير فادح اذا لم يكن ماحيا والاخرى عدم وجوب جمل الرجلين عليه في المشي
بل المشي متخطيا على وجه لا يفي صورة الصلوة ويدل على فضل الجماعة بالدخول مع
الامام على اي حال كان وان كان لا تدرك الركعة الا بادر ذلك الركوع فله
في الدخول معه في الشتم الذي يروى بان بنو ويكر ثم يجلس معه فاذا سلم
الامام قام وصلى في غير جماعة الى استينائية او تكبير قد حصل فضل الجماعة
وان لم يحصل ركعة وفي جواز الدخول معه وهو في السجود الاخير في السجدة

معه جود او صبر وينظر الى السلام لم يثبت في ذلك فصيل الجماعة وان كان
 الا حوط ترك ولو فعل استأنف في هذه الصفة بنية وبكبر وان لم صلوة والاحوط فعله
 ذلك انما الاول بالكبير الاول ثم استأنف صلوة جديدة ويعبر في الجماعة امر
 الاول ان لا يكون بين الامام والمأموم جسم حائل يمنع من مشاهدة الامام او شاهدة
 من يشاهده من المأمومين في جميع احواله فلو شرب في اكثر احواله كفي في الصحة
 وان لم يشاهده في بعضها لم يمتنع في حال الجلوس وان كان الا حوط فيه للنعى
 نعم في الاكتفاء بشاهدة بعضه في بعض احواله من ثقب ونحوه كنهاده
 راسه عند القيام من ثقب في الاعلى او وسطه في الركوع منه في الوسط او
 طرفه منه في الاوسط لاشكال والنعى احوط فلو باس بما لا يمنع عن المشاهدة كذا
 وان منع عن الاضطراب كاشكال ونحوه كما لا باس بالحيث ان كان مأموماً
 يشاهده الامام ولو بالواسطة ما لم يعلم فاصلاً بل وكذا اذا كان بينه
 وبين من تقدم من الامام والمأموم او المأموم المشاهدة حائل مانع كالجدار
 ونحوه اذا كان مشاهداً ولو بطرف عذبة او احدتهما المأمومين الشاهد
 في جانبية واحدتهما فلو باس بالاسطوانة الواقعة بين الصفوف المتخللات
 اذا شاهد بعض المأمومين بعضهم المشاهدة ومنه يعلم الوجه في صحة صلوة
 الصف الواحد المستطيل اذا كان الامام في داخل الحراب يجب ان يشاهده

المأموم

المأموم الذي له نعم لا يصح صلواته اذا كانوا في جانب الامام لم يخلو له الحراب بينهم وبينه
 كما لا يصح صلوة الصف الواحد الواقع بجانب الاسطوانة ان كان في حال
 الامام المشاهدة وعدم مشاهدته غير له الامام ولا للمأموم المشاهد
 هذا الشوط انما هو معتبر في المأمومين الذين بين الامام والمأموم في الذكر والوقوف
 حيث في النسيان اذا انتم بعضهم ببعض والاقبل يمنع الحائل بين الله والامام
 اذا علمت حواله للتمكين من التتابع له وان كان الا حوط لمن الجانبين
 باس بعد المشاهدة اذا كان له اذن او طلة او جنباً ونحوه منع عن غيرهما كما لا باس
 بالحيث ان كان زجاجاً شاهده الامام بعينه لا يارثام صورته كالمراة
 الشاة ان لا يكون موقوف الامام اعلى من موقف المأموم بما لا ينقص عن شبر
 في النسيم وفي الاضطرار فغير العلم مقام ما لم يخرج من موضع كونهما بطول
 ولا باس بارتفاع موقف المأموم عن موقف الامام مقام ما لم يكن بينهما حائل
 وعدم الحائل شرطاً لشدته واستدل به فلو عرض في الدنيا لجل الامام
 عدم ثقب المأموم عن الامام وقد ع بالانقطة على الا حوط ان لم يكن
 الا بخلل صفوف المأمومين المعتبر ذلك الشد فبما بين الصفوف ايضاً

في عدم الحائل في الصلاة
 في الدنيا لجل الامام

لم يؤد الا عدم المشاهدة

فيه على الصلوة فيما بين موقف الامام ومسجد المأموم وهو كما ان شرط ابتدائه
 في الاستدراك على الاخطى بل اصله الاقوى فلو ارتفع نفع الصف اما لفراغهم
 من الصلوة او لبطلانها انصرف المشاعدي او اقرب بالمشي ان لم يكن ما حبا
 لصورة الصلوة مع عدم الفضاخل في منية بالذكر الواجب ويجوز للغير
 ان يحرم بتكبيره الاحرام قبل المندم اذا كان متمشيا للصلوة الرابع عند فقد
 المأموم على الامام في الموقف بما وجب فقه عرفا الظاهر عند عدم تقدم
 العقب بل ولا الساواة على الاخطى فيه ان لم يكن اقوى بل الاخطى من تقدم
 الامام مقامه في صلوة العراف جماعة من الجالس بتقدمه عليهم ولو ركبتيه وهو
 شرط في الابداء وفي الاستدراك فلو تقدم عليه في الابداء فان كان
 عند بطلت صلوة ان كان من نية البقاء على الابداء والافتراد وصحت
 صلوة وفي صحة الابداء لو عاد الى موضعه وجب نية وجبة الا ان الاخطى
 وان كان غير فضله او نسيان فالأقرب بقاء الفقد في ان عاد الى موضعه ان
 كان لا حوط معه فجد بد النية اليه واحوط منه بجه الامام كذلك استثنى
 الصلوة او الافتراد من حيث حين النية التي من متابعة المأموم للامام بان
 لا يتقدم عليه في شي من جميع الافعال وتكبيره الاحرام في الاول دون
 غيره

فيها من اوان كان الاخطى فيها المتابعة بقية ان سمعها كان الاخطى ان لم
 يكن اقوى فآخر عنه في كل ما لا يجوز التقدم فيه سيما تكبيره الاحرام التي
 لا تعقد الصلوة اليها ولو ركع المأموم سجد قبل الامام رفع يده ونحوه
 عاد معه اليه ان أمكنه الخوض والايضا على حاله في تحفة الامام وكذا ان
 سبقه في رفع راسه من الركوع عاد اليه كذلك ولو كان عن غير النظر او
 الخوض بل هو الاخطى وكذا الحكم في السجود وسبقه في الوضع او الرفع في
 صورتي العدد والسمي ونعم لو سبقه السلام تمت صلوة ولا غنى عليه ولو كان
 عن الامام بركن او ركبتين جاز به والحق لم يطل وقد ورد بذلك ان كان
 بعد او نسيان والا فالاخطى مع التأخر الفاخر عند اما نية الافتراد
 او اتمام الصلوة مع عدم الاعادة ولا يقطع عن المأموم شي من افعال الصلوة
 والاولى الا الفرائض في الركعتين الاوليين فان الامام نسيها عنه حكم سؤ
 انتم به حال الفرائض او بعد دخوله في الركوع من غير فرق في حقه في الركعة
 بين كون الامام في الاوليين والاخيرين نعم يضر المأموم العدد والسمي او
 للمد وحده ان خالفه في انما جازوا الامام على تعيين الفرائض كما اذا اذ

وان أمكنه الخوض

في احد الركعتين الاخيرتين او كانت ثالثة الامام فانه للمأموم وخفت حتى يسلم
 عالم بنفسه عنه ولو كانت الصلوة حرمه ولو ادركه في ثلثائه فشهد معه فجاء
 في غير الثانية ولو ادركه في الاخرة جاز له ان يقوم بعد رفع الامام واسر
 من السجدة الاخرى وان ينظر متجافاً كأنه اذ اكره الله تعالى حتى يسلم
 الامام ثم يقوم ~~الساكن~~ عدالة الامام ويبلغ احرازها بما يجب
 اطمئنان النفس لنفسه بيا فضلاً عن قيام البدنة عليها حتى لا يجرى
 بمنزلة العلم فيها فلا يفرح الصلوة خلفهم بل فضلاً عن الفاسق فالحرز العلة
 وصلى معه مقتدياً به ثم بان الخلاف في الدنيا انفر من حين اليقين الى
 بان بعد الفراع صحت صلواته وكذا بلوغه فلا يصح الابقام بالصبي وان
 كان متميزاً وقلنا بشريعة عباد الله لا يكون ابن نزل ولا يلحق به ابن شبيهه فانه
 ملحق بالسكاح الصحيح وتوهم الخشخاش الونى ووجرها وان كان مثلهما ولو لم
 الونى او مثلهما دون الخشخاش فضلاً عن الرجل ولو يقوم الفاعل الطائم ولو لم يقطع
 الفاعل وتوهم الفاعل الفاعل وللصبي المثل في غيره والفاطم لها و
 يؤم المقيم المقيم فضلاً عن ذي الجبره كغيره وكذا مستحب النجاسة بعد غيره
 وحسن الصلاة اذ يأتى من لا يحسنها لعدم الممكن منها اذا اقتضى به في
 حل الصلاة اقلها ولو كان في الركعتين الاخيرتين او في الثانية
 وحسن

والصليح

ولحق به في الركوع فلو باس بالوقت باس به كالك باس به لن لا يحسن الصلاة من الاذكار والصلوة
 لعدم سقوطها عن المأموم الذي لا يخل الامام عنه الا الصلاة وغير المحسن ^{بغير}
 ممثلة ان الحد يصل بحسنها في الصلاة على الاقوى وان كان الاحوط هو المتيقن
 القدوة ^{والوالم} وكل ^{بها} فله فيه الا نفراد منه شاة لكن من انفر قبل الركوع في الركعتين
 الاوليتين يلزمه الصلاة على لوني الاقراء وهو في الفتون ولو واحد ^{لقد}
 وكل من الامام والمأموم بالنسبة الى سكره يلزمه حكمه في نفسه او في اعداد
 الركعات فان الشاك منهما يرجع الى الظان فضلاً عن المبين وان لم ^{يصل}
 له ظن ولا يرجع الظان منهما الى المبين في غير بل هو متعبد بظنه السابق
 نية الا يتمام بامام معين فلو كان بين يديه اثنين فنوى الا يتمام بهما
 او باحدهما لا يعينه لم تغفل الجاهل بل يجري عليه حكم المنفر ويكفي
 في التعيين تعيينه في نفسه بان نوى القداء سجداً الامام وان كان
 يزعم انه زيد بن ثابت فهو فانه لا يصدق في القداء وان اخطأ في الظن
 جازاً فلو نوى القداء بزيد بن ثابت انه عريان ويقطع التاكيد ان خاف
 الفتوت ونقل الصلاة الى النقل ان امكن ولو خاف الفتوت قطعها ولو
 كان امام الاصل قطعها مكف خاتمة في مسجدها الجاهل ومكروهاها

السافة ولو يمكن التعريف في معنى التمام وفي لزوم الفحص مع الاستحالة ولو بالنسبة
 ممن خيل بغيره الاطشاة في تولد في الاقوى للزوم ما لم يستلزم العسر والمخرج
 والادنى على التمام وفي لزوم الفحص لئلا في ان يكون المقتضى مفسوما
 ابتدا واستدانة فلو طلب غريبا او ابقا او ضالا في موضع جيتا وجبنا في
 على التمام وان قطع سافة بل مستان فم انقص في الرجوع ان كان
 مستاذ وكذا في الذهاب ان عين ولو في الاثناء مفسومة في محل يكون بينه وبين
 بينه سافة ولو على غير سفر بعد قصد المقتضى في الاثناء والم ولم يقصر اذا كانت
 لدوا لرجعه ولا بعد ما صلته فصر قبل العدول في كون فضلا عن خارجة ولو في
 في القصد المزبور بان كونه منبذ لا صلا في البيع لغيره واجبة كانت البعثة كالزبد
 والمملوك او بالانضباط والكنادام او موقوف كالا سب اذا قصد النبوع المسافة
 لم يكن الشايع من غير الرجوع متى تمكن منه من المثلين حصوله وفي وجوب
 السؤال من النبوع عن قصده السافة وعدمه والباقي على التمام ما لم يعلم قصده
 وبمعناه والاول هو الاحوط انه لم يكن الاقوى بل هو كذا في النبوع
 فقصده بعد السؤال عنه ولا بأس بالعدول في الاثناء عن المسافة المقصودة الى
 اخرى ولو بضميمة ما قطع قبل العدول لانه ينفذ على حكم القصر الثالث ان يكون
 السفر من غير عا فلا يقصر العا في سفره كالادنى والثالث سفر العا في

فيها

وان كان الثاني هو

بالنسبة الى اجابة النبوع

كالقاصد

كالقاصد المحبته حرة كقطع الطريق او نيل المظالم من الظالم او لصيد اللهب في
 الصيد للفوت والنجاة فم ليس فيه ما وقع المحرم في اثنائه على وجه لا يؤدى
 الى حرة السفر فيه وان ادى اليها ذلك كركوب الدابة المفضو ان كان له ليس
 منه ما كان ضدا واجبا فيبقى قد ركه وسافر على الاقوى اذا قصد
 التوصل الى ترك الواجب فيتم على الاحوط بل لعله الاقوى وهو شرط
 ابتدا واستدانة فلو كان ابتدا وسفر سافة ثم قصد به العصية في
 الاثناء انقطع حكم القصر وانتم في الباقى وان كان سافة ولو انعكس
 الامر بان كان ابتدا به عصية ثم عدل عنها الى ما يكون السفره سابقا
 فقصر في الباقى ان كان سافة او كان اربعة ولو كان دون الربعة و
 كان جيتا لوضع الاقارب بلغ المسافة لم يقصر وان كان يبلغ الاقارب
 وحده سافة وجب القصر عند الشروع في الاقارب والاحوط للجمع
 فيما في من الذهاب لدون الربعة كان الاحوط للجمع لو عرض فصلت العصية
 في الوقت والمسافة الرابع ان لا يخذ سفره سفره حرة وعلا له كالمحارب
 والحبال وعمله الضحى كراكب البحرية النارية والى وامن السيد
 والسيد الذي يجل ببله معه يطلب مواضع المطر من باب الشجر وجمع
 كان سفره عمله بعد صدق الانصاف بالادعاء وصف الموقف ظاهر على
 النكر الميئذ حصوله في المسافة الثانية فان هو لا حكمهم التمام في المسافة

اعبار

وان كان الاحوط فيما قبلها سببا للثانية الجمع بين الفطر والادامام والظاهر كون
 سفره في حله ولو كان سببا للكاري بدون دابة والملاح بدون سفينة وكذا
 الباقون فالأقوى الفطر وان عاد إلى عمله عاد على حكم التمام في المرة الأولى بعد
 العود عليه وينقطع حكم التمام ويلزمه التقصير مع الإقامة عشرة أيام في منزل
 مطلقا وان لم تكن منوبة وفي غير منزله ان كانت منوبة مع انائها تمامًا ويرجع
 بعد ذلك إلى التمام في السفر الثانية على الأقوى وان كان الاحوط فيها بل
 وفي الأولى الجمع ولو كان تردد الكاري في عمله وكذا غيره فيما دون السادة وانفق
 له العمل إلى السادة ففطر ولو كان عمله في أماكن مخصوصة كالعرف فسافر في كل عام
 مثلا كان حكم التمام انما هو ان لا يقطع سفره بالعزم على إقامة عشرة أيام
 ثمانين متواليات بلبانها المتوسطة بينها ولو جبر للمكسر يوم الدخول
 والخروج فان اقام كذلك انقطع حكم السفر من الفطر وكذا الواضحة الهبة
 كالحبيب الذي يعلم بقائه في الدن المذكورة ولا يندرج بعدد الإقامة لخروج
 من البلد إلى ذابجه كالسائين والزارع الضريبة ما لم يبلغ حد الترخيص على
 الأقوى من غير فرق في عزم الإقامة بين حصوله قبل حياها او بعد لدخول
 فيها ولو نوى الإقامة ثم بدله رجع إلى الفطر الا ان يكون قد صلى ثمانا ولو
 فريضة واحدة فليس عليه الا ان يثبت سفرًا ولو صدر منه غيرها من آثار
 الإقامة كالصوم والنفل ونحوها فالأحوط الجمع كان الاحوط ذلك فيما

إذا بدى

إذا بدى له بعد دخوله في الرحلة الثانية أو الرابعة من الضريبة التي للبس بها بنية الإقامة
 وبقى على الجمع الا ان يثبت سفرًا او يرجع إلى عزم الإقامة مع فعل الفريضة ثمانا
 ولو نوى الخروج من على الإقامة بعد تمامها او في الاثناء بعد فريضة ثمانية
 إلى عادته المسافة ثم يعود منها ثم في الذهاب والمقصد والاياب إلى محل الإقامة
 ان كان من عزمه قبل بد الإقامة فيه او في محل لا يكون بنية وبين المقصد
 مسافة وان تلفقت المسافة منه ومن الذهاب وان لم يكن من بنية قبل
 الإقامة انما في الذهاب والمقصد على الأقوى وقصر في الرجوع خاصة
 من محل الإقامة الأولى ام لم يجر به على الأقوى وان كان الاحوط في الجمع
 والمقصد وقصر في الرجوع إلى البلد على الأقوى فيه ايضا السائين
 ان يبلغ سفره الحد الترخيص فلا يكفيه للفطر الا فطار مجرد البلبس به
 قبل بلوغ حده وان كان الاحوط فيما قبله بعد التلبس بالجمع في الصلوة والادامام
 مع سعة الوقت إلى بلوغ الحد الذي مداره على خفاء صوت الاذان وصوته
 الجدران وما يجيها من صوت الصرير الختام دون شبيهه ومع اختلاف
 العلل مبين فالعبرة على الاحوط بل العمل على الأقوى بخفا ثمانا معناه الخروج
 ابتداءا وحدها وتطوره في الرجوع ضرورة ان ما يخفى منها آخرها يبدى ويظهر
 فيبقى فيه حتى

وان لم يجر على الإقامة
 وحصل من لا يخرج
 من منزل جرحه
 الا اذا كان المقصد
 والادامام رجوعه إلى بلد
 كان من بنية الرجوع
 الله والاياب منه إلى
 الإقامة ثم العود منه إلى
 بنية ثمانية ثم في الذهاب
 والمقصد والاياب إلى
 محل الإقامة ونفقة في العود
 منه إلى بنية ولو ترك منه
 ذلك ثم في الجمع إلى الله الا
 في العود الاضطرار إلى بنية
 فيبقى فيه حتى

اولا ومع فقد ذلك اعتبر تعدد بوجهها كذا ذلك ما يجب الاحتياط في التقدير في
 كل من التخرج والدخول والدار في الصلوة والجدول والاسمين السمع والبصر
 على المتوسط والشارف عنه من ذلك يرجع اليه وكذا في الارض والبلد على
 المستويين ومع خروج الشارف عن الاستواء ارتفاعا او انخفاضاً يرجع
 اليه ومبدأ الساعات من سور البلد المتوسط او منهاى بيوتها من التخرج
 وفي كبرها البلدان من منهاى المحلة بالنسبة الى الخارج منها وان لم يقطع
 حكم السفر في الرجوع بالوصول الى احد الطرفين على الاقوى ومن دخل
 عليه الوقت وهو حاضراً ثم سافر لم يعمل فالعبرة بما كان في زمان
 اداء الفريضة لا بدخول وفيها على الاقوى فيقصر صلوة في الفرض وفيه
 في العكس بان دخل الوقت وهو سافر واخر الصلوة حتى دخل البلد و
 ان كان الاحوط للمع فيها ما يجب الى التكليف ايها ولو ترك الصلوة
 او نسباً فانه وهو كذلك في تمام الوقت فالمدار في الصلوة على ما تحقق
 به الصوت من اخر الوقت بالنسبة الى المكان الذي هو عليها فيمن المصنوع
 او السفر وان كان الاحوط ما عرفت واذ انك هذه الشروط المذكورة
 كان حكم المسافر في تعيين الفرض في غير الواطن الذي رجعه اليه وذكرها فلو
 انهم صلوة فيما بين الفرض عليه بطلت واعادها في الوقت فضلاً عن

خارج

فارجع العلم باصل الحكم الشرعي من وجوب الفرض في السفر مع الجهل به
 اصلاً حتى صلواته ولا عاؤه عليه ولو علم به في الوقت فضلاً عن
 خارجه فان الجاهل بالحكم الشرعي هنا معذور وفي الثاني الصلوة
 في ذلك وجهه الا انه مخالف للاحتياط ولا يلحق بالجاهل بالحكم التام
 فانه غير معذور اما لو كان جاهلاً ببعض خصوصيات كجهل النطاق
 كثر السفر باقائه العشرة وانقطاع سفر العشرة لفصل الطاعة في التمام
 قائم فالاحوط بل العمل الاقوى عدم معذورته في قصره جهلاً بموجبات التمام
 من الدلالة ونحوها ويجوز السافر الذي حكمه الفرض بين الفرض والتمام
 في المواطن الاربعة مسجد الحرام ومسجد النبي والصلوة على الاقوى بالصلوة
 غير ما دونها فانها لا تكون في الزمان المتأخر ومسجد الكوفة والشارف
 الحسيني وهو على الاحوط ان لم يكن اقوى في حله ما قرب من عاين القبر
 الشريف الى خمسة وخمسين ذراعاً بالبدن وكل ما قرب منه كان هو الادنى
 والله العالم والتمام في المواطن الاربعة المذكورة افضل وان كان الفرض فيها
 لحوط المقصد الثاني في صلوة الايمان والكلوم فيها مرة في وجوبها واخر
 في كبشها وثالثة في احكامها اما الوجيبك فيجب الصلوة عند كسوف الشمس
 وخسوف القمر كذا وبعض الرائيين في الارض والخسوف الزلزلة وغير
 المعتاد من الريح السود والصفراء والجماء والظلمة الشديدة وغير ذلك من

فيعمل الصلوة في الوقت وخارج

ما قلناه

منه

على الاول وبانه به كالتك في افعال الفريضة اذا كان في المحل بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الزكوة الذي هو اعظم الفرائض حتى افترق ابنها باقامة الصلوة التي هي محور
الدين في كثير من الايات وجوبها من خروبان الدين وهي على فئتين
زكوة المال وزكوة البدن المعصية بنكوة الفطر اما زكوة المال فالكل
فيها من فقه غيب عليه الزكوة واخرى فقه فيها فيه الزكوة وثالثه فقه يعطى
له الزكوة فيها من حيث الاول فقه الزكوة على البالغ العاقل الحر المالك
للنفس لا يمكن من النكاح فيه فلا تجب الزكوة على الصبي ولا على المجنون
ولو ادبراً اذا اعتوره الجنون في الحول وفي الحاق المني عليه به او بالناس
وجهاً ولعل الاول هو الاقوى وان كان الاوسط هو الثاني ولا على
الملوك وان كان مشتقاً بالحرية كالمدير وام الولد والكاتب المشروط مطلقاً
والطلق وان لم يؤخذ شيئاً من مال الكتاب وان ادعى فقهياً بغير منه اذا بلغ
تضيقه نصاباً ولا على من لم يملك فلا يجزي المقرض والموصوب في الحول
قبل الفرض ولا الوصي به قبل الموت من الجنان ولا على من لا يمكن من التصرف فيه
عقلاً او شرعاً كالغصوب والمضال والمهون والمجور بغير بدنه والمفقور فان
عاد بعد سنين زكاه لسنة استخباراً والنفقة المعذرة لعياله في غيبته ولا يمنع
الكفر من الوجوب وان لم يصح منه معه ولو اسلم سقط عنه ولا الدين فلو اقرض
نصاباً وحال الحول عليه بعد الفرض جبت الزكوة عليه ولو اقرض الولي بمالك
الطفل كان الرعي للطفل ولا زكوة عليه ولو ضمنه بشرط الملائكة فاجر نفسه كان
الرعي له والزكوة عليه ولو انفق الوصفان واحدهما اى الولادة او غيرها الملائكة
فاجر به لنفسه كان كالواحد به للطفل المجتث الثاني جبت الزكوة في الدوام الثلاثة الاول

والقول ولا البيع
المؤخر من فقهه
جبت البيع من حين
العقد وان اشتد
والمجور عليه

والفقير

منه

والفقير الغنى والخلو الا ربع الخطة والغير والزم الزهيب والنقيد السكون من
الذهب الفضة اذ بلغ المال قد انصف اما الاول فنصفه ثانياً اخر نصفه ثانياً
كل واحد منهما خمس في محل واحد ثانياً فاذا بلغت سنه وعشرين ففيها بئس
مناضريه منها ما دخل في السنة الثانية فاذا بلغت سنه وتلاثين ففيها بئس
لبن وهي الداخلة في السنة الثالثة فاذا بلغت سنه واربعين ففيها حق وهي الداخلة
في السنة الرابعة فاذا بلغت احد وسبعين ففيها احد عشر وهي الداخلة في السنة الخامسة
فاذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بئس لبن فاذا بلغت ستاً وعشرين ففيها حق وهي الداخلة
ثم اذا بلغت ما ذكر واحد وعشرين ففي كل خمس حق وفي كل اربعين بئس لبن
مراعياً للطبقة واحدة او بهما مع عدم حصولها بعدهما ومع المطابقة لجل منهما
خبر في الطبقة بهما كما يجزى كذلك لو طاب مع ذلك بهما ايهما كما يجزى مع عدم
المطابقة لكل من ذلك من دون لزوم مراعاة الاول عفواً اما البقرة فمئة الجاروس
ففيها نصابان ثلاثون وفيها بئس او بئس وهو ما دخل في السنة الثانية
واربعين وفيها مئة وهي الداخلة في الثالثة واما الغنم ففيها خمسة نصيب اربعين
وفيها ثمان مائة واحد وعشرون وفيها ثمانان ثم ما ثمانان وفيها ثلاث غنم
ثم ثمانان واحدة وفيها على الاقوى اربع شيا ثم اذا بلغت الاربع مائة ففيها
ففي كل شاة والفريضة جبت في كل نصف من نصيب هذه الاجناس وما بين النصيبين
منها عفو لا يجزى غيرها وجبت بالنصف الباقى وجزا اصطلاحهم في تسمية ما
عنه من الزيادة خفياً وفي البقر وضاً وفي الغنم حقاً وفخراً في زكوة الوا

واحدة

في الاول

ولو في بعض الحول
 و لا يرفع على
 صفة الباطن
 فلا يرفع على
 العلوية
 مضافا الى ما تقدم امور ثلاثة الاول السوم اى الرعي فلا يرفع على العلوية لم يقدرا
 في جميع النسخ وصف السوم فضلا عن اتمام السنة او اكثرها او نصفها بل و ما يرفع من
 النصف ايه من غير رث في العلف بين ان يكون العلف بالحق من مال الملك او
 غيره مبرعا في بذله او يعرضه لمواساة ارضا بغيره فابندها او معتبه للرعي فيها
 كانت مائة لا معلومة بخلاف ما لا يرفع في نفس الرعي فالأدب انها بحكم العلوية
 وان شاذ بها الرعي الثاني مفعول عليه جمعا فيه جميع شرائط السابقة فلو رث
 او خرج من ملكه ولو يعرض زكوي بغيره او يتركه او منع من الرعي فيه انقطع
 الحول ولسانها هو الجدي من حين زوال النافع وحق حوله الحول بل بالول
 الثاني عشر بل القوي استظهار الوجوب به بحيث لو لم ينفذ الزكوة عنه
 كان الاقوى مع ذلك احتسابه الحول الاول لا يرفع الحول الثاني ولو شهد الى
 نلم النصب ولو للملك من احدى النسخ به في الحول لم يرفع الزكوة عليه ولكن ما قام من
 التوابع اعظم ما يخل به ولا بعد السخا مع الومى ان كان نصبا مستفلا عنها
 او غير مكملة لنصب اخر اذا انصفت الهبة ولا كان زمان الملك فيها عند ابي
 كل فيها حول بانفائه فلو ولد من خمس من الابل حفا وحى واربعة من البقر
 مثلا فكل حول بانفائه فبنيته كالم ملكه في ذلك الزمان للختلف اما ان لم يكن نصبا
 مستفلا ولا مكملة للنصب فلا يرفع فيها للمعا ولعل منه على الأدب ما اذا ولد له
 اربعون من الغنم اربعين بل فانه ليس فيها الا ثمانون لم يكن نصبا مستفلا ولكن كانت
 مكملة للنصب الا ان كان ملكا ولو ولد من البقر احدى عشر او ثمانون من الغنم
 احدى والعشرين استأنف حولا واحدا للجمع بعد انهاء حول الاول للجرم عن الزيادة فابندها

في اثباته

حول الزيادة من حين الاستيفان في ادب الوجوه كان الأدب ايه فيما لو كانت
 الزيادة مكملة للنصب فمثلة على نصيب مثل مال الملك عشر من الابل ثم في
 انشاء الحول ملك سنة اخرى بالولادة او غيرها بنون الاربع شياء في العشر
 ابدا والناؤه في الثلث وكذا فحين ملك حفا او لا ثم ملكه عشر ثم وصدا حول
 السخا من حين النياج لامن الاستغناء من الارض من الماد من السخا ههنا ما يرفع
 الفصل من الابل والعجل من البقر الثالث ان لا تكون عوامل ولو في البعض الادب
 المصحح في صدق العوامل العرف على نحو ما سمعته في السوم بغيرها كما في الابل
 الناة الماخوذة في الزكوة اقلها الجدي من الضان والثنى من الغنم والجربا
 الذكر والانشى ولا يؤخذ البر ولا المنيه ولا الهرم ولا ذان العوس ولا ذاة
 الذكوة ولا فعل الضارب الثاني من وجب عليه سن من الابل ليست هذه
 وعند اهل منها دفعها واخذ ثمانين او عشرين درهما ويجوز ان ابن اللبوا الذي
 عن بذل الخاضع مع عدمها من غير جبر ويجوز ان يدفع عما يجزى الا مقام الله
 النصيب من الذناعم وغيرها من غير الخسيس القيمة التوفية والخسيس افضل وبساك
 في النعم الثالثة اذا كانت النعم مرضى لم يكلف الصعيه ويجوز ان يدفع من غير غنم
 البلد الرابعة لا يجمع بين شق في الملك ولا يرفع بين مجمع فيه ولا اعتبار
 بالخط واما القلوت الاربعة فجب الزكوة فيها اذا بلغت نصبا وهو فيها مضمومة
 اوسى والوسى شون صاعا والصاع لثلاثة اطل بالوطى العرا في سنة بالملك
 فيكون النصيب الفين وسبعائة رطل بالعرا والف وثمانمائة رطل بالمد في

مفعول فانه
 لا يرفع فيها
 ان كان سنة
 في ح

ولو كانت عند
 دفعها ومعها ثمانين
 او عشرين درهما

لا يرفع اربعة ادر
 رطلان واربعة
 بالعارى وطلو
 نصف بالمد في ح

تقدم في الكيفية والكمية بالدرهم والدينار والنفق الشرح والصبر فلا زكوة
 فيما دون النصف ولو بغيره وجب فيه وفيما زاد عليه حكم ولو بغيره ونشرط فيما في
 تعلق الزكوة بالنفك فان اراد ان يكون ملكا بالزراعة ان كان ما يزرع او الانفاق
 اي انفاق الزرع او النمر مع النجر او منفردا لا ملكا قبل انفاق الكرم وبدا التخلو
 في الخيل وانفاق الحب في الزرع فجاء عليه الزكوة وان لم يكن زارها وبعد فعل
 الزرع دون من انفق اليه فضلا عما لو انفق اليه احد القلاء المذكورة بالشرع ونحوه
 في عناء ثلث ايام الاولى وقت تعلق الزكوة بالغلات عند اشتداد الحب في
 الحنطة والشعير الظاهر صدق الاسم عليه من حينه وعند بدا الصلاح لا منفرد
 والاحزاب في ثمر الخيل الصادق عليه اسم النمر قبل الاطباب ايضا لغز وعرفا كما قيل و
 انفاق الكرم حصرا في الذهب واخرجه عند النصفية في الاولين وجب في النمر
 بعد الجذاز والانتفاط ولو يجوز تقديمه قبل وقت الوجوب ولو في النسخ
 بعنوان الفرض جازا لاعتكاف ذلك عليه من الزكوة عند الوجوب وبقاء الفاضل
 على صفة الاستحقاق ولو تغير وصف المستحق لا ما يمنع عن الاستحقاق في اثنان
 المالك الاخراج النافيه بغير النصف بعد اخراج حق السلطان المأخوذ بالفساد
 بل وباسم الخراج بل وبعد اخراج جميع المؤن السابقة واللاحقة على الدوني وان
 كان الاحوط فصرف الاخراج على اللاحقة وحوط منه عدم اخراج شيئا منها عند
 حصة السلطان حقه المأخوذ منه باسم الخراج دون الماسة واخذت للمالك
 ذلك كله على نفسه من دون كون شيئا منه على الفقراء الثلاثة قبل قول المالك
 بالبرقة عن الخي ولو بغيره التالف او الدفع الى المستحق وبعد الوجوب لنفس

المال

المال في المول او عدم اليقين منه في انفاقه او غير ذلك مما من فقلنا شرط الوجوب الا ان
 يعلم بقاء الخي واشتغال عنه ولو بقيام اليقينة عليه بذلك فيجب له الا ان يعلم بالدفع
 في المراجعة كلما منتهى بها بالامطار او بغيره ونحوه او ما لا يثبت من خيل او غير بل
 يشرب بعرضه ففيه العشر وان سقاه بها وما سقى بالديار والفسق والنزاع
 ونحو ذلك ففيه نصف العشر وان سقاه بها حكم الغالب بل الاغلب منها في مع
 في مثلها السقي بكل منهما ما يجزى لا يجزى صدقة غزاة باحدهما اخذ من نفسه العشر
 ومن النصف الاخر نصف العشر ولو فرض حصول الثلث في بعض الموضوعات كما
 فالواجب الاقل في الاحوط الاكثر ولا عبرة بالامطار العادية في ايام السنة فيما يثبت
 بالديار مثلا فتم في انفق حصول الاستغناء بما عن الصالح بحيث سواه او نسب
 اليه جزي عليه حكم الماسة لا يجزى اخذ الربط عن الزكوة في المرفوعة صح
 تعلق الزكوة ولا العنب عن الزبيب كذلك فم جزي قيمة كما يجزى في نفسه مع
 تعلق الزكوة بنفسه بل لا يجزى عنه فريضة كما لا يجزى هو عن البس نحو العكس
 وكذا العنب والزبيب والحصرم والبرياء في مذهب الجنب بالدفع قيمة ولو في
 انواع النمر في الاحوط والعكس الاخذ من كل نوع بحصته وان كان الدوني الاكثر
 بمطلق الجيد من الممر الكوة فحب الزكوة في كل ما يثبت الارض ما هو كل ادوز
 من الحب كالماشر والافسح والارز والدخن ونحو ذلك الا للخصر والبقر كالفقار
 والبارزجان فلا زكوة فيها وحكم ما تنجب فيه الزكوة حكم ما تنجب في قدر النصاب
 وكية ما يخرج منه واستثناء المؤنة وغير ذلك ما تقدم وكذا يستحب في مال الجاني
 وفي الخيل الاناث دون الذكور وغيرها من البغال والحمير والرقبي واما النقي
 وهما المسوكان من الذهب والفضة لعلها مله بها وان هجر في وقت سواها

المرح

بسكو ملك الكفر والاسلام فحب الزكوة فيما يغروط ومعاذة الى الشروط العامة
 الاول انصاب هو في الذهب اثنتان احدهما فسخ وهو غشون دينار اي متفلاذخا
 مكو كما بسكو العالم وان سمي بغير اسم الدينار والثاني على وهو كل رصبة اربعة اعد
 بالعاما يبلغ والفرق بينه في كل من المضامين ^{يصلح} العشر منه ففي الاول نصف
 متفلاذخ في كفاة قيراطان لان المتفلاذخون قيراطا وربع العشر ^{يصلح} ثمانية قيراطا
 قيراطان وفي الفضة نصا بان اربعة اعد ^{يصلح} ثمانية قيراطا وربع العشر منه وفي الثاني
 على وهو اربعون اربعون بالعاما يبلغ فالفرق بينه في الاول خمسة دنانير وربع العشر
 منه وفي الثاني درهم واحد فلا يحب فيما نقص عن النصف الاول ولا فيما بين
 النصفين الثاني ان يكونا متفوشين بسكو العالم كما عرفت فلا زكوة في السبا
 ولا المصوغ فيما حرمه كانت كالا وانه او محلة كالخبي وزكوة عاخرة وان
 قصد الفرار من الزكوة بالسبك والصباغة قبل وجوبه ولا تقطع بعده و
 لو اخذ السكوك حلية للزينة مثلا لم يغيب الحكم سواء زاده قيمة بالانقاذ او نقصت
 مع امكان العالم به على وجهه اما لو غيبت بالانقاذ بحيث لا ينفى المعاملة فلا زكوة
 ان كان الغيب به قبل الوجوب والادلة بسقط الثالث حولان الحول الذي
 قد عرفت لمحققه بمول الثاني عشر والكلوم فيه قد تقدم والدار على وجوب
 النصاب فيه وحولان حول عليه ولو نقص النصاب في اثنتائه او ثلثه او اربعه
 النصاب بجنسه او بغير جنسه او بالسبك ولو قصد الفرار لم يحب فيه الزكوة
 وان استحب اخراجها اذا كان السبك بقصد ولو خلف لبعاله ففقه يبلغ
 النصاب فما زاد حتى حال عليها الحول يحب الزكوة فيها ان كان حاضرا و

لا يحب

في ان كان غائبا وان كان الاحوط اخراجها على التقديرين ولا يجبر لو قصر النصاب
 من جنس خيس اخره في جميع ما ذكره كن ملكه عشرة دنانير ومائة درهم واربعه من ابل
 وعشرين من البقر ودون عنه او من الفل فلا شيء عليه وان كان الفضة لفعلة ولا
 من الخي الا انك قد عرفت ان ثلثا من منه من الاجر والثواب اعظم ما قبل به ولو خرج احد
 الفضة بن بالآخر بان سبك درهم العالم من الذهب الفضة فلا زكوة الا ان يبلغ
 الخالص من اعد ^{يصلح} ثمانية قيراطا وكذا لو خرج احد ^{يصلح} ثمانية قيراطا من الرصاص
 وخرجها فحب الزكوة ان بلغ الخالص منه نصبا والافلاذخ سواء كان الفضة اقل
 او اكثر ولو علم زبادة الخالص على النصاب الاول وشك في بلوغ الزائد فقد
 النصاب الاخر فان سمحت نفسه بالادخار عن الزائد ابع احتياطا والا وجب
 الغشبار عنه على الاقوى فخصبا بالغبين بالبرائة المتغلغل به ومنه من الزكوة
 بل الاحوط واعلم الاقوى وجوب الفحص اليه لو شك في بلوغ ماله قد رما ببلوغ
 به في الخ ولكن وجوب الفحص لو بالنصف منوطا بما كانه وليس به والافلاذخ
 الفحص والخرج والجمع هو البرائة عن وجوب الزكوة ونحو الفضة بدل الغشبار
 لو ضمنها للالك لان له ولديه الشد بل كاضم اليه الثالث في السحق وهو
 اصناف ثمانية الفناء والسكين وهما ان اجتمعا في الذكر اجتمعا في الغن وان
 اجتمعا في الظاهران للسكين اسو حاله عن الفقير وقيل بالعكس والجمع بينهما
 من لم يملكه مؤنة السنة لفسده ولن يعول به وان لم يكن من يحب عليه فقده و
 الله والحادم وما شاركهما في مسير الحاجة اليه كتاب النحل والادان والقرش
 وفس الركوب وكب العلم ان كان من اهله كل ذلك حسب ما يلين لجاله من المؤنة

الاصل في النصاب
 الفحص لو شك في بلوغه

لا يخرج مالك هذه الدعيان عن مسخى الزكوة وان شئت انما هما عن ثبوت السنة ومن
 ملك ضبعة لا ينفى ثبوتها سنة وان وفي عن الاصل بما لو باعه اعطى على الزكوة
 فكذا الخوف ان يفسد حقه عن ثبوتها نعم لو كان من المؤنة يصنعها او ناء يصنعها
 خلاصتها عليه الزكوة لا يستغنى عنها ولو اشتغل عن الكسب بطالب العلم الذي
 جاز له تناول الزكوة لا يهيبه الشقة من الكسب والادب جواز اخذها من حشيشة
 والكسب ياداه على التكلم لثبوتها كغيرها من الفقراء وان كان الاحوط لها الا
 على قدر التكلم في اخذ من الزكوة وصية في قول مدعي الفقراء ولا يكلف باليه
 ولا باليهين وكذا مدعي التلف لو كان له مال على الاثني وان كان الاحوط فيمن
 كان ذامال ان يجهل في اخذ حاله بالاسئلة من هتكه بل الاحوط مع ذلك به
 احلافه على ما يصح ولو دفع للمالك زكوة الى الامام او نائبه الخاص العام
 منه ولو لم يلدفع الى الفقير بنفسه فظهر غناه استرجع العين او بدلها مع الا
 ومع الغدر لم يضمن خصوصاً مع اخذها به عن حاله قبل الدفع له الثالث العا
 عليها وهم السعاة فصيلها ولا يعين فيهم الفقراء فلا يلحق الغنى في استحقاق هذا
 التعفف التصف الذي هو قسم الصنفين ^{الاولين} وعطوف عليها في الآية الشريفة فلا يكون
 ضماً فيها الرابع المؤلفة وهم الذين يسمون باليهاد او الدقاق بالاسماء في الصدقة
 سواء كانوا كفاراً او منصفين من المسلمين الذين يظنون ان الشهادتين ولم
 يتفقه الاسلام في قلوبهم والادب عدم سقوط سهم المؤلفة والعاملين في
 زمان غيبة الامام ع اذا كان نائبه العام ميسوط اليد ولو في بعض الاماكن
 لا بأس في الرقاب وهم ثلاثة الاول العبد المكاتب ^{مكاتب} مطلقاً كان او مشروطاً مع

تقويم

البحر

البحر عن اداء مال الكدابة لضعف كسبه والاحوط مراعات العجز عند جلاء النعم
 العبد بخت الشدة عرفاً سيما اذا كان مؤمناً في بدعي المؤمنين الثالث مطلق مشق
 العبد بعد شرائه لكن بشرط عدم وجود المسخى للزكوة بخلاف العبد بخت
 الشدة فانه لا يشترط فيه فقد المسخى واما من جوب عليه كفارة جنيته
 العتق او كان احد خصماً لهما وكان فقيراً فالاحوط وله على الاثني الا
 له من سهم الفقراء لو من سهم في الرقاب والولاء في الاخيرين للفقراء وبخبر
 في الدفع في فك المكاتب بين المولى وبين العبد لكن ان لم يصح بصرفه الى
 الثاني في ذلك ولو لا مستغناؤه ببراءة وخوف استرجع منه السارس
 الغار من وهم المدبون في غير عصبية ولا سرف بشرط العجز عن الوفاء
 ولو لمكوا لو ستمهم الا اذا كان الدين لا يصلح ذات اليدين حيث لو لا
 التحمل وبذلك الاصلح بخشي من وقوع الفتنه والفساد وكن تحمل وبه
 الضليل مع حمل القائل وخوف الفتنه بين طائفتين او غرامه مال قال
 حمل من ثلثه وخشي الفتنه فانه لا يعين في هذه الصورة العجز عن الوفاء
 بل يعطى من سهم الغار بين ذوات الما قبله من الدين ولو كان غنياً على الا
 وان كان الاحوط اعطاهم من سهم سبيل الله ولو حمل للمالك كون الدين
 في عصبية جاز له دفع الزكوة اليه للوفاء على الاثني وان كان المنع احوط
 نعم يحرم عليه اخذها ان كان في العصبية ولو بان ذلك للمالك بعد دفع
 اليه لذلك استرجع مع بقاءه ومع التلف جاز الا على وجه عليه ذكره من

من سهم كسبيل ولو كان له دين على من يجزيه وفائه جاز له اعطائه عليه

من سهم الغارمين وان كان ممن يحب عليه نفقته فضلاً عن غيره بل يجوز
 الاحتساب عن الدين والنفقة عنه لغیره وان كان ميتاً لم يكن له
 مال او كان ولم يكن الاستيفاء منه الا في سبيل الله وهو على الاقرب
 جميع سبل الخير الموجب للقرب اليه تعالى عموماً وخصوصاً كالجهاد وحجهم
 من الدفاع وبناء الفناطر للحد والدراس والخراجات والرباطات
 وغير ذلك من المصالح العامة وعونة الحجج والزوار وذلك الاسير
 والمنكوب من بد الظالم وان ملكوا قوة يستقيم فان الغنى غير معتبر فيهم
 وان كان الاحوط بل اصل الاثني اعتبار الحاجة والله العالم التام من ابن
 السبيل وهو المنقطع به في السفر فحينئذ سفره بذهاب نفقته او نقاد
 او تلف راحلته او خوذ ذلك ما يتقدر معه الذهاب مثلاً ولا يراى به
 الا ان لا يخرج من وطنه ومقره ولو بالعارض كالميل الذي دخله مسافر
 فعن على استبطانه لا انقطاع موضوع السفر شرعاً وعرفاً بل لله ولا
 يخرج عنه يقصد الاقامه او الزور ولو بين يومين فانه ابن السبيل وان
 وجب عليه الثمام والعصام فان عنوان السبيل لا يندرس في السفر
 والانتظار فتم يشترط في دفع الزكوة له ان لا يكون سفره معصيته وان
 لا يتمكن من رفع حاجته ولو بالاعتناء ببيع وخوفه او الاقتراض
 ويعطى هذا الصنف من الزكوة وان كان خنياً في بلده بشدة الحاجة
 الى ان يصل الى بلده او المحل يمكنه فيه الاقتراض وخوفه فلو لم يصل
 وكثر وقته ولو الى الفقيه المأمون في ذلك المحل الا ان الرحلة اذا لم تكن

في السفر
 في الزمان

باجرة

باجرة وكان مشرفاً على شرائها فانه يملكها بالشرع في العدم في الاوصاف
 في هذه الاوصاف التي هي الثمانية مضافاً الى ما ذكر في ضمن بيانها والاراض امنا
 الاوصاف فيعتبر في غير المؤلف من الاوصاف الثمانية امور الاول الايمان بالمعنى
 الاخص فلا يعطى الكافر ولا غير اصل الحق من فرق المسلمين من سهم الغارمين ويجوز
 اعطاء غير الخلف من اولاد المؤمنين والمجانين ولكن بيد وليهم الخاص والعالم
 فان لم يكن فبيد من يتولى امرهم ان كان مأموناً وان لم يكن ولياً والسفيرة يعطى له
 وان كان محجراً عليه في ماله الثاني العدالة وهي معتبرة في العالمين قطعاً لا يتمان
 وغير معتبرة في غيرهم على الاقرب وان كان الاحوط اعتبارها فتم يمنع منها
 اذا كان موجباً للاعتناء على الاثم او الاغراء بالبيع وفي المنع منع عن التكرار
 الثالث ان لا يكون ممن يجب نفقته عليه كالابوين والاولاد والمطلقات والزوجة
 الدائمة دون النقطعة والمملوك وكل من التزم بنفقته شرعاً بنذر وغيره
 ويجوز الدفع لغيرهم وان عاك به تبرعاً وكذا الاقارب وان كان يرثه كالاب
 مع عدم من هو مقدم عليه في الارث الرابع ان لا يكون لها شيئاً اذا كان الزكوة
 من غيره من دون فرق بين السهام جميعاً بل وبين زكوة المال والفقير اما
 زكوة الهاشمية فلا بأس بشئ ولها منه من غير فرق بين السهام جميعاً حتى سهم
 العالمين فيجوز في استعمال الهاشمية مع الاضطرار ولكن الاحوط ان لم يكن
 اثنى الاقتصار فيه على قدر الضرورة يوماً فليوماً والمصلحة على الهاشمية
 من صدقة غير فدية ما كان واجباً بالاصل ولو بالعارض بنذر وخوفه

وان عاكاً
 مع

وكانت الهبة
 ولو بالعرض
 بنذر وخوفه
 وخوفه

على زكوة من هاشم
 كالامام بن جوارز
 الثاني من هاشم

الا وهو طينة ان لم يكن الخوى واما المندوبه ولو كانت ذكوة فخارج فلا باس
 بل فمما اهتم والاول بل الا وهو طينة من الصدقات المحقة كما وضع
 شي من الطعام في راس الارض ونحو ذلك مما يوجب الهلكة والفساد
 فان من شرب السجادة باي من جنسها ولو كانت اما للراعي في سائر الارض
 بسحب فمما في زمن الغيبة الى الغيبة المأمون لانه اعرف بموافقتها من
 المالك وان جازله كما تقدم ان يتولد هو بنفسه كما له ان يتولد الغزل و
 الثعنين والابدال بالغيبة الثانية يجوز ان يختص بالزكوة احد الاصناف
 ولو اختلف عن صنف وشتمها على الاصناف افضل وانا بضمها الا واما
 او الغيبة برئت زمة المالك ولو تلفت وبسحب للغيبة بعد القبض منه
 بالولاية العامة ان يدعوله بالخير والبركة ونحو ذلك من الدعوات الخيرية
 الثالثة الاقرب انه لا حد للقدر الذي يعطى من الزكوة فله ان يكثر وان
 كان الاول بل الا وهو طينة في الغلة ان لا يكون اقل مما يجزى النصاب الاول
 وفي الكثرة له ان يعطى الفقير بدفعه واحدة او بدفعات لا يحصل وصف
 الغنى وبعد لا يجوز الدفع اليه الا بعد ان لم يوجد السحق اسحب عن صاحبها
 واوصى بما كفيها من الامانات الى عنده الخامسة بكرة المالك ان يطلب
 من الفقير مملوك ما دفعه اليه صدقة ولو منته وبه نعم لو اراد الفقير
 بعد تفرغها عند من يريد فالاولى له تقدم المالك على غيره في
 الشاء ولذا رآه عليه السلام ان يعطى زكوة الذهب والفضة اهل

من ان الزكوة للفقراء
 وان كان المالك
 وقوله ما كفيها من الامانات
 من الزكوة من صاحبها

الزكاة

اهل المسكنة وزكوة النعم اهل التجمل والتوصل الى المواصلة بها ان يتجنى
 قبولها الشائنة المتولى لاجراء الزكوة وتعيينها هو المالك او وكيله او وليه
 وكذا المالك ولاية الغزل له ايضا ولاية الابدال بالقيمة ودفعها الى المتحق
 التاسع لا ينبغي نقل الزكوة عن المحل مع وجود المتحق فيه ولو نقل مع
 وجوده ضمن ومع عدمه لم يضمن مع التلف الا بالتفريط والاول
 بل الا وهو طينة الاول نقل مع وجود المتحق في المحل ان يدفع اليه مقدار
 ما يكفيه ان يوصل الزكوة الى محل يريد نقلها اليه فيكون اختلاف الزما
 ح بحكم الحاجة في الدفع الى المتعد من المتحقين العاشرة الزكوة بعد تخصيصها
 بغزل المالك وتعيينه كما ^{يكون} عند سمانه لا يضمنها مع تلف الاول بالتفريط
 ولو احتاج الى الكيل او الوفاء فاجرة الكيال والوزن والالت الكيل والوزن
 على المالك الحادية عشر اذا اجتمع المتحق سبيان او اكثر مثلاً يشترط لها
 الزكوة كالفقير والعزم والكتابة جاز له ان يعطى بكل سببان نصيبا الشائنة
 تجب النية في الزكوة كسائر العبادات البدنية عند الدفع للمتحق وعند
 الاشتراعى الرقاب لحصول الاتفاق به على الاقوى وان كان الا وهو

مع ذلك

مع ذلك اعتناقة مقارنا للنية ايضاً ويتولاها المالك او كيد الفوض عليها
 ايضاً او وليه عند الدفع ولو لا الولي الخاص والعام ويتولاها الحاكم عن المتنع
 عند الدفع كيتولاها عند اخذ من الكافر وعند دفع الفقير وكذا
 يجب التعيين مع تعدد الحق لمن عليه ^{أو فكليلة} فانه يجب تعيينها عند
 الدفع بل الاحوط ذلك فيمن يجب عليه زكاة المال والفطره ايضاً ^{في} الجدا
 ما لو اخذ الحق في ذمته فلا يجب التعيين بل يكفي قصد الاشتغال بالداء
 ما عليه وان جهل نوعه القسم الثاني في زكاة الفطر وفيها مسائل
 الاولى من تجب عليه الزكاة وهو البالغ العاقل الحر الغني فلا تجب على
 الصغير ولا على المجنون وان كان ادواً وان اعتمر المجنون في وقت الوجوب لم يلحق
 به المعنى عليه كذلك على الاحوط بل لا قوى كما تقدم ولا على المملوك مطعون غير فرق
 بين القن والمذبر وام الولد والمكاتب المشروط والمطلق الذي لم يتجر منه شيء
 فان تحرر بعضه وزرع عليه وعلى المالك بالنسبة ان لم يعمل به هو وغيره
 ولا على الفقير الذي قد تقدم معناه وان كان الاولى لمن يملك رائد على مؤنة
 يومه وليته له وليا له صاعاً يعطيه زكاة فوجب على من كان جامعاً لهذه
 الشرائط

وتكفارة

الشرائط اخرج الفطره عن نفسه وعن كل من يقول به ولو مقبراً وجب على
 الكافر والمخالف وان لم تصح منها وتسقط عن الاول باسلامه ولا تسقط
 عن الثاني باستبصاره وفطرة الضيف بعد صدق ^{الاسم} المضيف ضافه قبل
 الهدال وان لم ياكل عنده فيسقط عن نفسه حق مع عدم اخرج المضيف عنه
 وان كان الاول بل الاحوط ان يدفعها عن نفسه الثانية وقت وجوبها
 عند طلوع هلال شوال ويمتد الى الزوال والاول بل الاحوط دفعها قبل
 صلوة العيد ومع عدم ^{الحق} المستحق غرضها وتبقى عنده امان لا يفهمها لو تلفت
 بغير تفريط ولو اخر لدفع عن وقتها مع الامكان ضمنها مع التلف الثالثة
 لا يجوز تقديمها على وقتها لا ينحو القرض والاحتساب عليه عند الوجوب ان كان
 باقياً على وصف الاستحقاق لا يجوز تاخيرها عن وقتها بغير عذر وكذا
 نقلها الى غير بلد مع وجود المستحق فيها ومع عدمه او عدم امكان تسليمه
 جاز النقل بغير ضمان الى غير جنسها وقدرها والضابط اخرج ما كان توقفاً
 غالباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارض والاقط واللبن وافضل
 ما يخرج التمر ثم الزبيب ويليها ما غلب على قوتهم وهي من جميع الاجناس

على المضيف

صاع وهو مقدار طال بالعراق وله دفع القيمة بدلا عن العين الخامسة
 يستحب لمن عليه الفطر ان يدفعها في زمن الغيبة الى الفقيه المأمون تأييدا
 للزكاة عند الدفع له وله ان يتولى ذلك بنفسه او بتوسط من يوصله
 من قبله الى المتحقق السادس يجب النية والتعيين في زكاة الفطر
 والمك فيهما كما تقدم في زكاة المال ^٢ والله العالم بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب الصوم الذي هو عبارة عن الكف عن المفطرات فهارا من الفجر
 الصادق الى الليل وفيه مباحث الاول في النية وفيها مسائل الاولى يشترط
 في الصوم النية التي هي الداعي عند اتي الاقوى كما تقدم في كتاب الطهارة
 ولا يعتبر فيها غير القربة والتعيين مع تعدد نوع المأمور به لا مع اتحاد
 فلا يجب قصد الوجوب والندب ولا الاداء والقضاء الا في صورة التحمل عن
 غيره فان الاحوط بل الاقوى اعتبار قصد ايقة الثانية وقها في الواجب
 المعين بالاصل والعارض مع التيسر قبل الفجر الصادق بحيث يطالع عليه
 ناويا له ويجزى تقديمها في اى جزء من الليل بشرط استدائها اليه كما يكفي
 استدائها في النهار ايضا نعم لو نسي النية في صوم اليوم المعين رمضان

النية مفقودة
 هذه الزكاة من
 زكاة المال

كان او غيره

كان او غيره اجزى تجد يد هاقبل الزوال ما لم يتناول المفطر قبل ذلك ما لو وجد بها بعد الزوال
 فانه لا يجزى الا اذا قلنا بكفاية النية الواحدة من اول الشهر للشهر كله مع تحققها منه
 كذلك ولكن ^{مستحب} ان الاحوط بل الاقوى خلافه ويلحق النسيان في ذلك غيره من الاعمال
 الشرعية كالمجهول بكونه المعين او نسيانه او نحو ذلك فانه يجب هاقبل الزوال ويجزى لا بعده
 واما غير المعين من الواجب فيمنع اختياره من الليل الى الزوال دون ما بعده واما الصوم
 المتدبر فالاقرب امتداد وقتها من الليل الى ان ينقضي من الغروب مقدرا ما يمكن تحديدها
 فيه الثالثة لا يفتح النوم في الصوم وان استمر في كل اليوم اذا نام قبل الفجر ناويا للصوم
 فبطله ولو اخل بالاستدانة في النهار بان غرم على الاططار فعلا ثم عدل بطل صومه
 وان لم يتناول المفطر ولو غرم في اول النهار ان يفطر في العصر مثلا ثم عدل ففي البطون
 به اشكالا والاحتياط فيه لا يترك الرابعة لا يقع في شهر رمضان صوم غيره واجبا
 كان او ندبا من المكلف بصومه وغيره كالكافر ونحوه نعم يكفي فيه نية صوم غيره
 من غير تعرض فيها لكونه من الخامسة الاحوط بل الاقوى وقوع صوم كل يوم
 من شهر رمضان بنية مستقلة وان كان للاكتفاء بنية واحدة في اول الشهر عن
 الشهر كله وجب السادسة لو اراد صوم يوم السبت من اول الشهر نواها من تعبها

وغيره من رمضان ولو انكشف منه ولو انكشف في أثناء النهار عدل الى نية ولو نواه من رمضان
 بما يجب الوضوء عنه ^{للمجرى} عنه وان كان منه وكان باطلا ^{للمحسب} الثاني فيما يمسك عنه وفيه مقصدان الاول
 والثاني الاكل والشرب مطهوان لم يكونا معتادين كالحصه والحزن والثراب وعصاة الاشجار
 ونحو ذلك الثالث الجماع مطهرا ولم ينزل وطأ كان او موطأ حراما كان او مباحا في
 القبل والبرصا كان او متينا انسانا كان او بهيمة الرابع الاستبراء وهو طلب نزول
 المنى ولو تغير جماع بيضا وبلاعبة ونظر اولى بحلل كان او يحرم مع حصوله بقصد
 كان او بغيره اذا كان من عادته حصوله بذلك والا فالاقرب عدم الاضام مع عدم
 القصد وان اتفق الانزال وان كان الاحوط فيه القضاء كما ان الاحوط بل لعله الاقوى
 بطلانه بالاستبراء والملاعبة مع القصد للانزال لا تقطاع استدانة النية بذلك
 وان لم ينزل الخامس اتصال الغبار خصوصا الغليظ منه الى الخلق ولو تمكنه
 من الوصول لعدم التحفظ من غير فرق بين غبار دقيق وغيره وكون المثير له هو
 او غيره ولو الريح ولو دخل في الانف اوفى قضاء الفم وشك في وصوله الى الخلق
 لم يقصد في الصوم ما لم يتبعه وتغير عنه بالابصاق ونحوه وحكم الدخان والنجاسات
 خصوصا الغليظ منها حكم الغبار في الافساد بناء على ما قويناه من تعميم الحكم

غير المعتاد

28

غير المعتاد في المأكول والمشرب ولا بأس بالمعظم والاستثناء والسواك والغرط مع
 التحزين من وصول الماء ولو من جراب البصاق ما لم يستهلك فيه بالمباغاة الا بقا
 بعده للسادس البقاء على الجنابة ليلا عامدا من غير ضرورة الى المجرى غير فرق بين
 شهر رمضان وقضائه وبين غيرهما من الواجب المعين والموسع بل المندوب على
 الاحوط غير الاولين بل لعله الاقوى البطلان بالاصباح جنبا وان لم يكن عن عمد
 في قضاء شهر رمضان والاحوط بل لعله الاقوى الحاق مطلق الواجب الغير المعين به
 ومن البقاء عمدا احداث سبب الجنابة في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم ولو رجع
 الاخير خاصة عفى وصح الصوم المعين والاحوط القضاء ولوطن السعة
 واجنب بيان الخلاف لم يكن عليه شيء اذا كان مع المراعات اما مع عدمها فعليه
 القضاء وتارك التيمم لفقد الماء او لغيره من اسباب التيمم ولو لضيق الوقت
 حتى يصبح كشارك الغسل بل الاحوط والاقوى وجوب البقاء مستيقظا حتى
 يصبح فيه وكذلك ما يصح فيه الصوم بالتيمم عوضا عن الغسل ولو تيقن ^{انتهى} بعد
 الصبح صلا فان علم سبق الجنابة عليه ليس للمنى مثلا دخل في حكم البقاء
 غير متعمد حتى يصبح وقد تقدم الكلام فيه والافهول اجنب بالنهار ذي

كان الاحوط بل لعله الاقوى في

مع التيمم

الاعتذار

الاعتدال لا يبطل صومه من غير فرق فيه بين الموسع وغيره والمندوب والاحوط
 البدر لمن اجنب النهار والاقوى عدم وجوبه ولو اجنب شهر رمضان
 في الليل فنام غير ناو للغسل فصدرا عن الوضوء عدمه فاستمر يومه الى ان اصبح
 فسد صومه ولو نوى الغسل مع احتمال الانتباه لم يفسد نعم لو انقبض ثم نام
 ثانيا واستمر الى الصبح فسد صومه والنوطة التي حصل الاحتدام فيها بمنزلة النوطة
 الاولى بعد الجنابة في شهر رمضان فلو نبت بعد هاشم نام واستمر يومه وجب
 عليه القضاء وقيل لا يجب الا اذا انقبض ثانيا ثم نام والاول هو الاحوط ان يكن
 اقوى ولو نسي غسل الجنابة في شهر رمضان حتى مضى الشهر وبعضه لزمه
 قضاء الصوم كالصلوة على الاظهر ويعني بحد الجنابة في الاحكام المذكورة
 حد الحيف بعد الانقطاع ليلًا والنقاس نعم لو حصل النقاء حيث لم يبق مقدار
 زمن الغسل او بدله واشتغلت بالغسل في وقت تظن سعة للزراعة ففاجأها
 الصبح ولم تعلم بقائها في الليل حتى دخل النهار صح صومها المعين دون الموسع
 والمندوب واما المستحاضة فالاقرب عدم مدخلية غير الاغسال النهارية +
 في صحة صومها والاحوط ولعله الاقوى تقديم غسل صلوة الغداة على الفجر وفعل

وفعل الصلوة في اول وقتها حيث لم يتخلل بينهما فصل باكثر من نافلة الفجر ولا يغسل آخر الصلوة
 السابع روى عن الراس في الماء ولو مع خروج البدن كله دفعة او تدبيرها بحيث استوعب
 الماء على جميعه في وقت فلو روى من بعضه ثم روى بعض الآخر بعد اخراج الاول
 لم يفدح في الصوم والمراد بالراس مجموع ما فوق الرقبه لخصوص المناقذ
 على الاصح ويصدق ارتقاس الراس في الماء وان لم يرتس معه الشعر كما لا فرق ظاهر
 في صدق الارتقاس بين غسل الراس في الماء وصبه عليه حيث يتروعه حيناً
 والاحوط بل الاقوى الحاق المضاف بالماء في ذلك الثامن تعدد الكتب على الله تعالى
 والائمة عليهم السلام والاحوط بل الاقوى الحاق باقي الانبياء والارصاء بهم من غير فرق في الكتب
 عليهم بين الامور الدينية والدنيوية التاسع تعدد القي ولو ابتلع المقي ليلًا مع العلم بحصول
 اثره في النهار ولكن عليه القضا ودون الكفارة وان كان لاحوط الجمع بينهما +
 العاشر الاحتقان بالماء ولا بأس بالجماد وان كان الاحوط الاعتناء عنه ايضاً وفقد
 الامور المذكورة التعقيب لاسكان عنها عدم الاصباح جنباً في قضاء رمضان والوجوب
 الغير المعين حسب تقدم انما يفيد الصوم بها اذا وقع عن عمد وان كان الجهل بالمكرم
 الشرعي وامتنع الغفلة والنسيان فلا يفدح في صحة الصوم حتى الاكل والشرب والجماع

ولا يتفاوت في الحكم بالابطال لهذه الامور بين الصوم الواجب بقسمه والندب والكره المحرم
 في حلقه مثلاً لا يبطل صومه بذلك بخلاف المكره على تناول المفطر نفسه فانه يفطر
 ولو كان تقيّة كالافطار معهم في عيدهم نعم لو تناول غير المفطر عندهم تقيّة لم يبيح
 صومه بل لا يبعد ايّما الصحة لو افطر تقيّة بذهاب القرص من دون الحمر والقرص الموال
 معهم في غير الاخيرتين على الافطار فيها على عدم المناقاة للصوم ولو انتهت زمانه
 الآن الاضطر مع ذلك ولعله الاقوى القضاء فيها ايّما المقصد لثاني وفيه مسائل
 الاولى يجب الكفار مع القضاء بافساد الصوم رمضان حيث ما ياتهم بعد تقدّم
 ومالا ثم بافساد لا كفارة عليه وان وجب القضاء ولا يجب الكفار في شيء من الصيام
 عند شهر رمضان والندب المعين وقضاء شهر رمضان بعد الزوال والاعتكاف
 على وجه ياتي انشاء الله والكفار هم عقربته او صيام شهرين متتابعين او اطعام
 ستين مسكيناً او الاقرب وكفارة شهر رمضان التخيير بين الثلاثة وان كان الاضطر
 مراعاة الترتيب فيها العتق او الا فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم
 يستطع فاطعام ستين مسكيناً ولو افطر على محرم كان عليه كفارة الجمع على الاضطر
 بل لعله الاقوى المسئلة الثانية لا تنكر الكفار بتركها موجبه في اليوم الواحد

فيما يوجب القضاء
والكفار

عند الجماع فان الاضطر ولعله الاقوى فتركها بتركه فيه ولو فعل ما يوجب الكفارة
 ثم سقط بعد ذلك فرض الصوم بسفر وحيض او غيرهما من المسقطات لم تنقض
 على الاشبه المسئلة الثالثة يجب القضاء خاصة في شهر رمضان بامور الاول
 تعد التي كما عرفت الثاني الاقرب ثبوت القضاء عند تبين وقوع الاكل بعد الفجر
 بدون المراءات مطّحتي مع قيام البينة على الفجر لم يطلع فاكل تعديلاً عليها
 ثم انكشف خلافه فضلاً عما لو اكل اخلاً على اخبار من لا يثق بخبره بعد الطلوع
 او اخبره بخبر الطلوع ولا كنهه من كونه هالاً فلم يعتمد على قوله فاكل بل لو قيل بان
 عليه مع القضاء والكفار اذا كان الخبر عدلاً او عدلين بل وثبوتها ايّما مع
 عدم المراءات مع الامكان كان له وجه قوي نعم لا يتوقف ثبوت القضاء على
 تقدير كون الخبر بالطلوع عدلين بل العدل الواحد ايّما في وجه قوي على تبين
 سبق الطلوع بل يكفي فيه عدم تبين خلافه بخلاف سائر الصور المتقدمة هذا
 ولو راى فلم يري الفجر فاكل فصارت الفجر فانه لا قضاء عليه والظاهر اختصاص
 حكم المراءات بشهر رمضان دون غير حتى المضيق والعين فيبطل الجميع بعد تبين
 ان الاكل وقع بعد الفجر ولو مع المراءاة وان الاضطر في الاخيرين الانعام معها ثم القضاء

الثالث الافطار تقليد لمن اخبر ان الليل دخل وان كان جائز له التقليد لغيره ولا المجيب
 على ما وعد لان بل الاحوط ان لم يكن اقوى وجوب الكفارة ابي مع عدم جواز التقليد
 والتفاته الى ذلك حال الافطار الرابع الافطار لظلمة قطع هو حصول الليل منها فبان
 حفاظه ولم في السماء علة وكذا لو شك او ظن بذلك منها بل لعل المجيب في الاخيرين
 الكفار ولو كان جاهلاً بعدم جواز الافطار بذلك نعم لو كانت في السماء علة
 فظن دخول الوقت فافطر ثم بان الخطأ لم يكن عليه القضاء فضلاً عن الكفارة
 والظاهر ايضاً مساوئ شهر رمضان لغيره في ذلك الخامس ادخال الماء في الفم
 للتبرد بالمضمضة او غيرهما فسبقه ودخل الجوف فانه يفتى بحرمان جاز له ذلك
 على الاصح والاحوط لما في العبث بالتبرد بخلاف المضمضة للطهارة للصلاة
 فريضة بل وناقلته بل وغير الصلاة من الغايات فلا قضاء وان كان الاحوط
 الاقتصاد في عدمه على الفريضة خاصة في الحائض غير الماء من المضافات بالماء
 في المضمضة والاستئناس بالمضمضة في القضاء مع عدم التعمد وجب يوافق
 الاحتياط للمسئلة الرابعة وهو وطء من حبة الصائم في شهر رمضان
 مكرهاً الزمة كفارتان وبغير ذنبها ولا كفارة عليها ولا تغريباً ولو طأ وعنه

الصائم اذا

كان على كل منها كفارة وبغير ان المسئلة الخامسة من افطر في شهر رمضان
 عالماً عامداً مستحلاً فهو مرتد وان لم يكن مستحلاً غرضه نجسه وعشرين
 سوفاً فان عاد غرضه ثانياً فان عاد فقل في قول قولي والاحوط قتله في الرابع
 تكلمه يكره للصائم امور منها مباشرة النساء تقيلاً ولمسا ومبداً علة لمن تتحرك
 شهوته بذلك ولم يقصد الانزال بذلك ولا كان من عادته والا حرم في الصوم
 المعين في وجه قولي بل الاول ترك ذلك حتى لم يتحرك شهوته بذلك عادة
 مع احتمال التحرك بذلك ومنها الاحتمال ولو نجح الذي شبهه او كان فيه مسك
 او صل منه او خفاف ووصله او خيد طعمه في الحلق لما فيه من الصبر والخوف ومنها
 اخراج الدم المضعف بالحاجة او غير ما بل يقوى ذلك في جميع ما يوشك ذلك
 او يصير سبباً لهيجان المرء من غير فرق في ذلك كله بين شهر رمضان وغيره
 وان استند فيه بل حرم ذلك فيه بل في مطلق الصوم المعين اذا علم حصول
 الغشيان المبطل به ولم تكن ضرورة تدعو اليه ومنها دخول الحمام اذا خشى
 به الضعف ومنها السعوط وخصوصاً مع العلم بوصوله الى ما في الجوف
 بل الاحوط في الاخيرين ولعله الاقوى القضاء اذا كان الصوم معيناً بالاحوط

الكفاية ايضا فيما يجب هي فيه ومنها اسم الراحيين خصوصا الزحبي منها الذي
بها اكل بنت طيب الرخ نعم لا يابس بالطيب وان تحفته الصائم يمكن الاول
ترك المسك منها بل يكره التطيب به للصائم كان الاول ترك شم الرخ الغليظة
حق فصل الى الحلق ولا يابس على الصائم في مضمضات وموضع الطعام للصبي
وزق الطائر ووق المرق وغير ذلك مما لا يتعدى الى الحلق بل وان اتفق
التعدي ما لم يكن عن قصد بل وان كان ولكن كان عن نسيان سواء كان
الوضع في الفم لغرض صحيح او لا وكذلك يابس بائنا رقيقه المجتمع في فضاء فيه
ولا ابتلاء فحاشته التي لم تحصل لم تصل الى فضاء الفم سواء كانت مقلوعة من
الصدر او نازلة من الراس وان كان الا حوط في الاخير عدم التبتل عكس الالباس
باستنقاء الرجل في الماء بل والامر به وان كان مكرها لها كبل الثوب وضعه
على الجسد بالنسبة الى كل منهما البحث الثالث في الزمان الذي يصح فيه الصوم
وهو النهار دون الليل ودون العيدين الفطر والاضحى ولوندر صومه لم ينقصد
ولوندر صوم السنة كانا متشبهين منها وانفق في غيرهما جميع ايامها
الا الحيف والنقاس بالنسبة الى المرتبة ولوندر صوم يوم خاص من الاسبوع

كالخمس

كالخمس بالجمعة مثلا فصادف احد العيدين حرم صومه وقضاه من يوم اخر على الاحوط الا ترى
ودون ايام الشري وهو الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة من كان بمكة
ومدينة من طلوع الفجر الصادق الى دخول الليل المتحقق بذهاب الحرمة الشرقية ولكن
يجب اذا اجتمع من الليل في الطرفين مقدّمه لحصول اليقين ويستحب تأخير الافطار
حتى يضيء العشائين خصوصا المغرب لتكتب صلواته صلوة صائم الا ان تنازع
نفسه او يظن غير الافطار معه البحث الرابع فيمن يصح منه الصوم وهو العاقل
المسلم الخالك من الموانع منه كالحيض والنقاس وغيرهما واما البلوغ فهو شرط للرجل
لا الصبية على الاصح فيقع صوم الصبي المميز ولكنه يقع ندبا ولو صام في شهر رمضان
فبلغ في اثناء اليوم لم يجز له الافطار بعده على الاظهر ولا يصح صوم الكافر وان حجب
عليه ولا المجنون ولو ادرك اصادف جنونه ولو جزم من النهار ولا المغر عليه
ولو كان بفعله وصادف الاعاء ولو جزم من النهار ولا من الحائض والنفساء
وان صادف ذلك جزم من النهار ويصح من المتخاضة مع فعل ما يجب عليها
من الاغتسال النهار ولا يصح منها التركه وكذلك لا يصح من المريض اذا قصر فيه
بشدّة المرض او بطيئه ومن الصبي اذا استلزم حدوثه بل يكفي في البطلان خوف الفرس

فصل في الظهور اذا كان على غير طريق العقلاء والمدار فيه على نفسه دون غيره
 ولو كان طبيباً اذا حصل الوصف بتخديره وكذا لا يصح صوم الواجب شهر رمضان
 كان او غيره معيناً كان او موسعاً على الاصح من المسافر العالم بالحكم الذي يقصر
 في صلوته الا ثلاثة ايام في بدل الهدى وقائمة عشرة في بدل البدنة من فاض
 من عرفات قبل الفريضة عامداً والنذر المشروط فيه سفر او وجع الحضر على
 الاصح ولا يكفي طلاق النذر على الاقوى كما ان الاقوى جواز الصوم نداء لكن الاوط
 تركه الا الثلاثة ايام للمحاجة في المدينة ويصح الصوم من المسافر الذي حكمه التام
 كالمقيم عشر وبعد الثلاثين متوذاً وكثير السفر والسفر المحرم ولو سافر قبل
 الزوال افطر ان تجاوز حد التحصن ودخل عليه الوقت دون ما قبله فضلاً
 فانتهى على عمال السفر بعد الزوال والمسافر ان دخل ببلده او بلغ حد التحصن قبل الزوال
 ولم يتناول مفطراً جديداً فيه وصام من شهر رمضان ولو تناول المفطر قبل الدخول
 او دخل بعد الزوال امست استجباً بالاجوباً ويلحق بالبلد في الحكم المذكور
 المحل الذي عزم على الإقامة فيه عشراً ولبا سفر فيه ايضاً المرفى الذي يرى قبل
 الزوال البحث الخامس حيث ما يقصر في الصلوة يقصر في الصوم الا فيما عرفت

وحيث ما يتم

وحيث ما يتم يصوم الا اذا كان الاربعه المتقدمه فله ان يتم صلوته فيها مسافراً
 وعليه الافطار وكذا في المسافر الذي دخل ببلده بعد الزوال لم يصلح الظهورين
 فان يتم صلوته وهو مفطر او بالعكس لو سافر بعد الزوال من يوم صومه ولم يصل
 في ببلده صلى قصر وهو صائم على الاقوى كما تقدم من ان المدار في القصر والتمام
 على حال الاداء دون الوجوب بالبحث السادس في اقسام الصوم وهو ينقسم
 الى واجب ومندوب ومكروه ومحض اما القسم الاول وهو الواجب
 فستة من شهر رمضان وصوم الكفارة وصوم القضاء وصوم دم المتعة الخ
 وصوم النذر وشبهه من العهد واليمين وصوم اليوم الثالث من ايام الاعتكاف
 والكلام فيه في فصول الاول صوم شهر رمضان والكلام فيه يقع في مسائل
 الاولى دخول شهر رمضان شهر رمضان انما هو بطلوع هلال المعظم
 برؤية او بالتواتر وبالشياخ المفيد للعلم وغير ذلك ما يفيد فيجب الصوم
 على من حصل له ذلك وان انكره كما يجب عليه الافطار بذلك في هلال شوال
 او كمال العدة وثبت بشهادة عدلين مطلقاً ولو لم يكن في السماء علة على
 الاقوى عند من قامت عنده البينة ولو كان غير المجتهد كما انه ثبت بحكم

الحاكم

الحاكم لم يعلم خطأه ولو بالنسبة إلى غير مقلديه بل وإلى الحاكم الآخر ولو ثبت في محل كذا
ثبوته فيه بالنسبة لجميع القطر المحدد معه في الافق ولا يثبت بشهادة العدل الواحد
ولا بشهادة النساء ولا ^{بشهادة النجاشي} ~~بشهادة النجاشي~~ المأخوذ من سير القمر اجتهاد مع الشمس
ولا غير ذلك وإن افاد ظناً ^{الثانية} من كان بحيث لا يعلم شهر رمضان
بخصوصه مثلاً كالاسير المحبوس تحري وصام ما غلب عليه ظنه انه شهر رمضان
فان استمر الاشتباه او علم انه كان شهر رمضان او بعده اجزؤه بخلافه
بان انه كان قبله فانه يقضيه حر ولو تجدد له ظن اخر بغير الشهر الذي ظنه
اولاً ولم يكن قد صام عداليه ولو لم يقن اصلاً تخير في كل سنة شهر امرأياً
للمطابقين الشهرين في سنتين بان يكون بينهما احد عشر شهراً لا يزيد
ولا ينقص والا حوط القضاء مع ذلك والا حوط الاقوى اجراء احكام شهر
رمضان على ما ظن انه هو من الكفار والمتابعه وغيرهما مادام الاشتباه
باقباله بان انه متقدم او متأخر فالاحوط كفاية شهر رمضان وإن
كان يقوى سقوطها في الاول ولو كفاية قضاء في الثاني اذا فرض
حصوله بعد الزوال وكذا اجراء احكام عيد الفطر على ما بعد اكمال الثلاثين يوم منه

الثالثة

الثالثة يجوز السفر الموجب للافطار في شهر رمضان كما انه لا يجب الاقامه
ان دخل عليه وهو مسافر وكذلك ضاق عليه وقت القضاء في السنة
فيجوز له احداث السفر ان كان حاضراً ولا يجب عليه الاقامة ان كان في
مسافراً على الاقوى وإن كان الاحوط ترك السفر في الصلوة الاولى والاقامة
في الثانية والظاهر لما في الصوم المعين بالاصل وبالعارض بصوم رمضان
في الحكم المذكور وإن كان الاحوط خلافه ^{الرابعة} يشترط وجوب صومه مضافاً إلى
ما تقدم من شرط صحة الصوم البلوغ وهو في الرجل بالكمال الخمس عشر سنة إلا
ان يكون قد اشعر في العانة او نزل باحتلام او غيره قبله وفي المرأة بالكمال
السبع والخمسة عشر للحق بالرجل في هذا الحكم الخامسة يلحق بالرجل المنقرض
بالصوم في وجوب الافطار عليه كما تقدم الشيخ والشيخ وذو العتاش الذين
يشق عليهم الصوم لكن عليهم التقديرات عن كل يوم بمد من الطعام بل الا
بمددين والاحوط بل لعله الاقوى وجوب القضاء عليهم ايضا مع الامكان
وكذا الحامل المقرب والمرضة القليلة اللبن يفطرن مع خوف الضرر على
النفس والولد من المرض دون الجوع والعطش من غير فرق بين كون الولد

لها لغيرها متبرعة بارضاعه ومناجزة عليه اذا تعين عليها الارضاع وان لم يتعين
 بان قام الغير مقامها مجانا او باجرة مبدولة من غيرها بل ومنها ما مع تمكنها فالاحوط
 بل لعله الاقوى عدم افطارها وعليها القضاء والكفارة من مالها عن كل يوم بمبدل
 بمعدين السادس عشر شرايط وجوب القضاء مع الفوات وهي اربعة البلوغ وكمال
 العقل والاسلام والصحة فيما بين رمضانين بقدر ما فات فلا يقضى ما فاتة الصغر
 او جنون او اغماء او كفر المرتد يقضى ما فاتة سواء كان مليا او فطرا على الاظهر
 وكذا يقضى كل تارك عمد او نسيانا او النائم المتوعد نومه اليوم كله من دون
 سبق نية منه في محله الفصل الثاني في صوم الكفارة التي يجب بحسب اسبابها
 وهي تنقسم اقسام وان اختلفت مقدار صومها وفي كل واحد تبيين في خصائصها
 الثلاث العتق والصوم والاطعام ونجبر فيها وما يحصل فيه الامران التحيين
 والترتيب وكفارة الجمع بين خصائصها الثلاث وقد عرفت وجوب صوم شهرين
 متتابعين في كفارة شهر رمضان وكذا يجب صوم ثلاثة ايام في كفارة من
 افطر بعد الزوال في قضاائه وانها لكفارة اليمين على الشهر وهو الاظهر
 ولا حاجة فعلا الى ذكر الصوم في بقية اقسامها والاحوط ولعله الاقوى التابع

على الاحوط

في هذا الصوم

في هذا الصوم ايضا كما صله ويحصل التتابع في الشهرين بالتتابع في الشهر الاول
 مع اتصال اليوم الاول من الشهر الثاني به ولو افطر فيما يجب التتابع فيه
 من الصوم ~~فكان~~ لعذر شرعي بعد نزول اله من غير استيفاء والمراد
 بالبناء عدم الاخلال بالتتابعه لا سقوطها ~~فان لم يكن~~ لعذر ~~سقط~~
 والظاهر اختصاص الاستيناف بكفارة الاصل دون قضاائه وان كان
 هو الاحوط الفصل الثالث في يجب الصوم قضاء حيث يجب عما فات اداء
 وقد عرفت وجوبه عما فات من شهر رمضان وحده شرطه المعبر في
 صحته ووجوبه بقى فيه فرغ الاجب الفورية في القضاء نعم يتضييق قوته
 في قضاء رمضان عند اخر السنة قبل رمضان الثاني بمقدار اداء
 ما وجب عليه قضاؤه ولا يجب فيه الترتيب بين الايام والليالي الصوم
 تطوعا لمن عليه قضاء رمضان بل مطلق صوم واجب يمكنه اداؤه على
 الاحوط فيه ان لم يكن اقوى ومن فات شهر رمضان او بعضه ~~فان لم يكن~~
 ومات فيه لم القضاء عنه ولو استمر به المرض الى رمضان اخر سقط
 قضاؤه على الاصح وكفر كما عرفت عن كل يوم بمبدل ومعددين ولو فاتة بغير المرض

فان لم يكن صح
تم استئناف
والا بنا صح

يلحق

ثم من الرض من القضاء او بالعكس او فاته بغيره ومنعه منه غيره ايتم فالوجه
 لزوم القضاء عليه دون الكفارة وان كانت معه احوط وان صح فيها
 بينهما ثم تولى او تركه عند احتياجي كذا الثاني صامه وكفر عن الاول بما ذكر
 وقضاه بعد الثاني وان تولى في الجملة فصار فيه مانع منه كفر ونحوه في شعبا
 مثلاً فديعده الرض القضاء خاصة عليه بعده وضم الكفارة عليه اليه احوط
 ولا شك في الكفارة بتكرار السنين فان تولى بعد البر من مرضه السنة الاولى
 حتى مضت عليه سنون لم تجب عليه الكفارة واحدة ولو استمره المرض مثلاً
 الى الثالث سقط قضاء الثاني وكفر عن كل يوم منه عبداً ومدين كالاول وان كان
 الاحوط الجمع بين الكفارة والقضاء بعد الثالث للثاني وكذا الحكم في الاول وعلى ذلك
 بل هو اول بالاحتياط ويقضى الولي عن الميت ما فات من الصوم عند الاعتدال
 كفر وسفر ونحوهما ان تمكن الميت من القضاء واهل وان كان الاحوط بل لعلة العقوى
 فيما فات بالسفر القضاء عنه مطلقاً سواء تمكن من الاقامة ولم يفعل او لا من غير فرق
 في الوجوب على الولي بين من ترك ما يمكن التصديق عنه وغيره على الاصح وان
 كان الاحوط في الاول الصدقة عنه برضاء الوارث مع القضاء ولو تبرع

بالقضاء

بالقضاء عن الميت متبرعاً او مستاجر من يقض عنه وفعل صحى سقط عن الولي
 لبرائته الميت عنه ولو اوصى الميت بالقضاء عنه من ثلثه سقط الوجوب
 عن الولي ولو تبرع به صرف الموصى به في حقه البر ويجوز للصائم قضاء شهر
 رمضان عن نفسه فضلاً عن غيره الا فطر قبل الزوال اذا لم يكن مضيقاً اما
 بعده فحرم بل تجب عليه الكفارة بذلك وان كان لا يجزى عليه حر امساك بقية
 يومه على الاصح وهو اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يمكنه صام
 ثلاثة ايام متواليات والاحوط كفارة شهر رمضان والا قوس جزاء فطر الواجب
 الموسع غير القضاء قبل الزوال وعيه وان كان الاحوط خلافة خصوصاً بعد الزوال
 كما ان الاحوط الحاق قضاء شهر رمضان عن الغير بتبرعاً او علمه ثم شرع به
 في الحكم للمزبور وان كان يقوى في النظر خلافة الفصل الرابع في الصوم الواجب
 بالندى وشبهه من العهد واليمين الذي لا ينعقد الا فيها كان طاعة فلا
 ينعقد صوم العيدين وايام التشريق لمن كان بمنى وغيرهما ما يجرم فيه الصوم
 ولو نذر صوم ايام معدومة كان مخيراً بين التنايع والتفريق الا اذا شرط
 التنايع فيجب وان اخل به استأنف على الاقوى وان احتمل فيه صحة الصوم

والنفس خاصة في الفاتحة السابعة القسم الثاني الصوم المنذور وهو من اشرف الطاعات
 وافضل القربات استحبها بالاختصاص بوقت الاخير وتوكيد ايام مخصوصه تطلب
 من مواضعها في كتب الفقهاء ^{رضوان الله عليهم} القسم الثالث الصوم المكره
 بمعنى اقلية ثوابه وهو صوم عرفه من يضعفه عن الدعاء ومع الشك في هذا
 ذي المحذور فان ان يكون يوم العيد وصوم الضيف فله من دون اذن في
 مضيقه بل ومع النهي ان كان الاحوط تركه مع طهيه بل ومع اذنه اي تركه
 صوم الولد بدون اذن ولله بل ومع النهي عنه اي ما لم يرد على اذنه من حيث
 الشفقة لكن لا ريب في ان الاحوط تركه بل الاحوط تركه مع عدم الاذن فضلا عن
 النهي كما ان الاحوط اجراء الحكم على الولد وان نزل ^{عليه} ذلك على بل الاولى مراعاة
 اذن الولد اي القسم الرابع في الصوم المخطى وهو صوم العيدين وابام التبر
 لمن كان بمضى وصوم يوم الاثنين بنية انه من رمضان وصوم نذر العفصيه
 وصوم الصمت وصوم الوصال وغير ذلك مما هو محرم

خاتمة بسم الله الرحمن الرحيم في الاعتكاف
 وهو لا يصح الا من مكلف مسلم بل مؤمن ابتداء واستدامة فلا ينشأ في الانشاء

بطل

بطل وهو مندوب بالاصل وان وجب بعارض النذر وشبهه وافضل الاوقات
 للندب منه العشرة الاخيره من شهر رمضان والكلام فيه يقع في مسائل تاريخية
 في شروطه واخرى في اقسامه وثالثه في احكامه اما شرطه فثلاثة مضافة
 الى ما تقدم الاول النية وهي معتبرة فيه كغيره من العبادات وقتها قبل الفجر الصادق
 من اليوم الاول منه والاحوط من اول الليلة السابقة عليه وتجديدها قبل الفجر الثاني
 الصوم واجبا كان او مستحبا لنفسه او متعلما عن غيره فلا يقع الا في زمان يفتح فيه الصوم
 من يصح منه فان اعتكف العيدين لم يصح وكذلك في حالتي الخيف والنقص الثالث العدة
 واقده ثلاثة ايام ويدخل فيها الليلتان المتوسطتان وان كان الاحوط ضم الليلة
 السابقة الرابع المكان وتغيره ان يكون مسجدا فلا يقع في غير المسجد وان كان
 من اشرف المواضع كالروضات المطهرة والاقوي جواز في مسجد جامع في البلد
 يصح فيه عموم اهله جماعة دون مسجد السوق ومسجد المحلة وقيل بل هو المنسوب
 الى المشيخ اختصاصه بالمساجد الاربع مسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد
 البصر والكوفة وهو الاحوط وان كان الاقوي ما عرفت الخامس اللبس فيه
 مستند بما الى اخره فلو خرج منه بطل الالف وبرة او طاعة كشييع الجنات

اوعادة المرفق ونحو ذلك ولا يجلس لآخره لذلك ولا يمشي تحت ظل لا للفرق
 وتيقن على قدرها ولا يصلي خارج المسجد الا بمكة ويمر في مشيه بالابواب على اعتكاف
 الاسراع والاحوط ان لم يكن اقوى مراعاة قصر الطرق زهابا وابا السارس
 اذن من له ولاية الملك من غير فرق بين ملك العين كالعبد ولو كان مدبرا وام ولد
 وملك النفعه والانتفاع كالاجير ^{الحام} بل الاحوط اعتبار النفع بل الاحوط
 الحاق المالك بالنسبة الى ولد بل الاقوى ذلك اذا استقرم ايضا بالجماع
 واما اقسامه فثلاثة واجب ومندوب ومحظور فالواجب ما وجب بنذر
 وشبهه من العهد واليمين وبالايجاب وهو اما معين او مطلق والعين
 يلزم بالشرع بل وقبله وليس له الفسخ الا اذا شرطه في النذر مع وقوعه
 في الاعتكاف اي على الاقوى ولو لم يشترطه في النذر ليس له الفسخ وان شرطه
 في الاعتكاف لوقوعه لغوا فيه والمطلق وهو الذي لم يعين له اياما مخصوصة
 حكمه حكم المندوب على الاقوى في عدم لزومه بالشرع ما لم يمض منه يومان
 وقوله بشرط الفسخ فيه كما استعرف وان لم يشترطه في النذر وان كان الاحتياط
 بالمضي بعد الشرع في غير المعين اي لا ينبغي تركه والمندوب ما تبرع به

مراعاة
 بالنسبة الى
 المرفق
 الولد

لنفسه

لنفسه او غيره ولا يلزم بالشرع الا بعد مضي يومين فيجب الثالث على الاقوى بل يجب
 كل ثالث فيجب يوم السادس اذا اعتكف خمسة ايام والتاسع اذا اعتكف ثمانية
 وهكذا وله الاحلال بالشرط كما استعرف والمحظور ما اقتدع بنقصان شرط او ما
 لم يشترط كالاغتلاف صائما او بعض يوم واما احكامه فسائل الاولى يجب للعتكف
 ان يشترط الاحلال ان عرض له عارض كالحرم فان شرط وعرض عارض جاز له
 الرجوع ولو بعد يومين وان كان الاحوط ايم معه تمام الثالث ولم يجب القضا
 لعدم وجوب الاداء حتى يجب قضائه نعم لو كان واجبا بالنذر مثلاً وكان مطر
 غير معين واشترط فيه مع الشرط في الاعتكاف رجوع ووجب اعادته لعدم
 سقوط الواجب عنه الثانية يحرم على المعتكف امر منها مباشرة النساء
 بالجماع بل وبالمس والتقبيل بشهوة دون المجريين عنها بل هي مبطله له
 على الاقوى كغيرها من المنافيات الثانية بل الاحوط اجتناب الجماع ولو في
 غير الفرجين بغير اترال والنظر بشهوة وان كان الاقوى خلافه وفي الحاق استدعاء
 المني بالمس والتقبيل قول يوافق الاحتياط وحكم المرأة المعتكفة حكم الرجل
 في ذلك في التحريم والابطال والاحوط ان لم يكن اقوى استيناف الاعتكاف بالجماع

سواء

سهو الخذف ليس بالثبيل بشهوه نسياناً ومنها ثم الطيب متلذذه والاحوط
 ان لم يكن اقوى لماق الرجاين به وفاقد حاسته الشم خارج لعدم التلذذ ومنها
 البيع والشرع بل الاحوط ولعله الاقوى لماق الصلح والاجازة لهما الوحدة المناط
 ولكن الاقرب صحتها الورقعا كالبيع وقت النداء والاحوط اجتناب التشاغل
 بضغته بقصد التلذذ كالحياطة والحياكة وغيرهما الا لضرورة لمجانة اليه
 نعم لا بأس بالنظر في امور معاشه من خيئانه واصلاحه من مأكول او مشرب
 او ملبوس خصوصاً مع تغذئ التوكيل عليه وتغصنه بل الاول له عدم الخوض
 في الامور للمباحه والاقصاء على ما كان واجباً او مندوباً ومنها الجدال على
 امر ديني او ديني لمخفى الغلبه واطهار التفوق ومن ما لو كان لاطهار الحق وارشاد الخضم
 الى الصواب ويختلف ذلك بالنسبة التي عليها مدار الاعمال ولكن الحد الحذر
 من مخادعة الشيطان ولا فرق في تحريم ما ذكر على المعتكف بين وقوعه منه
 في الليل والنهار الا الافطار في الليل الثالث كل اعتكاف واجب ولو كونه
 ثالثاً يجب قضائه اذافات ولو مانع لامن قبله الرابع يفسد الاعتكاف مضافاً
 الى ما سمعت يوجب لزومه الكفار وان لم يفسد به الصوم كما لو وقع في الليل
 ولو وقع

كل ما يفسد الصوم
 ولو كان الافساد
 يجمع بعد وجوبه
 ولو بعض يومين

ولو وقع في النهار وكان للصوم كفارة كشهر رمضان مطلقاً وقضائه للوسع
 بعد الزوال لزومه كفارتان ولو كان مع ذلك واحياً للنداء لزومه نداء كفارت
 للاعتكاف وللصوم ولخلف النداء ولو اكره وجبته مع ذلك في غيار رمضان
 على الجماع فعمل عنها فعليه اربع كفارات ولو عتيا التحمل عنها بالاكراه لغير رمضان
 قد انتهى الكفارات الى ستين ثلاثة عن نفسه وثلاثة بالتحمل عنها بافساده
 اعتكافها وصومها وخلف نداءها فتحصل ما ذكرناه ان الكفارة قد لا تجب
 كما لو افسد اعتكافه بغير جماع في يوم المندوب وان كان التكفير احوط وقد
 تجب كفارة واحدة بالجماع ليلاً او نهاراً وقد تجب مع ذلك باسباب اخرى
 حسب ما عرفت وان كان الاحوط التكفير افساد الاعتكاف مطلقاً وكفارة
 الاعتكاف مثل كفارة شهر رمضان وقد عرفت كيفية والله العالم

كتاب الخصى

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الخصى فيه مقصدان
 الاول فيما فيه الخصى وهو سبعة الاول غنائم دار الحرب بين المسلمين والكفار
 الثاني الاحرام لنفوسهم واموالهم واعراضهم اذا كان الحرب باذن الامام والآفهى

من الانفال ثم الغنومة بالحرب المازون منه فنقولها للجاهدين بعد وضع
 الخمس منه وثوابها كالاراضي والعقارات العامة منها كذلك باربعة اقسامها
 على الاقوي للمسلمين قاضيه ومواتها وقطاييع الملوك وصفاياهم وان كانت
 منقولة للامام خاصة نعم ابيع ما كان للامام خاصة من الاراضي والنداري
 لنا خاصة لتطيب مساكنتهم ومواليدهم وليحق بالقيمة بل هو منها في وجوب
 الخمس كلما استولينا عليه من اموالهم باي وسيلة كانت ولو بالعاملة الربوية
 فضلا عن الغيلة والسرقة ونحوها الثاني المعادن كالذهب والفضة
 والنجاس والرمصاص والياقوت والزبرجد والعقيق والفيروز والكحل والقبير
 والمومياء والنفط والكبريت والملح ونحو ذلك مما كان من الارض ولا يسمي
 ارضا ولا نباتا وله قيمة فلا يندرج فيها حجارة الرمي وطين الفسل ونحوها
 ما يسمي ارضا وان علت قيمته والاصوط اخرج الخمس مما حصل من المعدن بعد وضع
 مائة اخرجها ونحوه مطلقا وان كان الاقوي عدم وجوبه حتى يبلغ بعد وضع
 المائة عشرين دينارا او مائتين درهمين او قيمة فاذا بلغ ذلك وجب
 الخمس فيه مطلقا وفي الزائد كل سواء حصل الجميع دفعة او دفعات ما لم يعرض

يفضلها

بينها عن عمله مدة بحيث عد عرفا كل دفعة منها كسبا مستقلا والاف يدخلون ترك
 وان كان ضم بعضها الى بعض احوط الثالث الكثر وهو المال المدخر بالدين
 في الارض ونحوها وهو الواجد وعليه الخمس بعد وضع مائة اخرجها ما لم يعلم
 كونه لمسلم او مسلما محترما للمال سواء كان في دار الحرب وعليه اثر الاسلام الا
 او في الارض المباحة كذلك او مملوكة لغير مالك خاص كالمفتوحة عنوة
 للمسلمين وان كان عليه اثر الاسلام بدخول في بعض صور المسئلة
 وعلى الاقوي في بعضها الاخر واما ما علم بالفرض كونه لمسلم ولو بالقرائن
 المفيدة للقطع بذلك فهو مجهول للمالك لا خمس فيه وحكمة الفرض دفعه
 الى الحاكم ليصدق هو به عن المالك المزددين كونه الامام والوارث ان
 لم يكن له وارث او الوارث ان كان وليس من اللقطة لانه مدخر ليس
 بضياع ولو وجد في دار المنقل اليه بشراء ونحوه عرفه من قبله
 من المالك فان عرفه اعطاه والآفن قبله منهم وهكذا وان لم يعرفه
 احد منهم كان الواجد وعليه الخمس الرابع ما يخرج من البحر بالبعوض
 كالدر واللتالي وغيرهما دون ما يخرج بنفسه ففيه الخمس اذا بلغ

بفضله تعالى
لم يكن عليه اثره

دينار

دیار آثار بعد وضع مؤنة اخرجه فلا نفی فی نقص عنه وفي استقبال الدفعة بلوغ
النصاب وعدمه ما تقدم في المعادن والغبن ان خرج بالغوص ففيه الخمس ان خرج لنفسه
فلا نفی فيه والخمس على الغوص ان كان اصيلاً وعلى المستاجر ان كان اجيراً وليس من
من الغوص ما غرق في البحر من المال وان اخرج به وكذا لو كان ما خرج به حيواناً
وغیره مما لا يعتاد اخراجه بالغوص الا اذا كان في جوفه شيء من الجواهر الخمس
متعلق به دون وعائه لصدقه اخراجه بالغوص وان كان بوعائه والافعال العظيمة
كسجلة والقرات ونحوها ملحقة بالخرج تعلق الخمس بما يخرج منها بالغوص مما كان
مستوفياً فيها ولو فرض معدن تحت الماء بحيث لا يمكن خروجه الا بالغوص
فاخرج به منه ما لا يبلغ نصاب المعدن وجب فيه الخمس ان يبلغ نصاب الغوص
ثم لا فرق في وجوب الخمس فيه وفي الكثر والمعدن بين كون المخرج حراً وامراً
بالغوا وعاقلاً او غيرهما حراً او مملوكاً الا ان المكلف بالادراج في غير المكلف
والمملوك هو الوبي والسبي في المكاتب كان من كسبه ودفع الزعم وضع
الخمس منه الخامس فيما يفضل من مؤنة السنة لنفسه ولعائلته المتكفل بهم
ولتبعا من الصناعات والزراعات وارباع التجارات وغير ذلك من سائر

التكبات

التكبات والخيرات للباحات وجوبه في الجواهر سيما المظهر والميراث خصوصاً من الاحتجب
والهبات وجبه بوافق الاحتياط بل الاحتياط في اخرجه من كل فائدة تحصل
له وان كان الاقوى عدمه في الصداق وعوض الخلع الا ان الاحتياط فيها
حسن ايضاً ولو اُسرف في مؤنته حسب عليه كما انه لو قتر لم يحسب له على
الا حوط فيه ولعله الاقوى ولو كان عند مال اخر لا خمس فيه فالاحوط
اخراج مؤنته منه ودنه في الاحتياط التزويج عليها في جوار اخرجهما
من الرمح خاصة وجبه قوي ولو تباع بمؤنته متبع خمس جميع حجه
ولم يكتفى منه بقدرها على الاحوط ولعله الاقوى ولا بأس
بتأخير هذا الخمس خاصة الى اخر السنة التي هي عبارة عن اثني عشر
شهراً الا ان يعلم نية الرمح على قدر مؤنتها فيخمس الزائد المعاصر
فوق كباقي الاغناس ومن المؤنة قضاء الدين ولو لموجبل منه فضلاً
عن المعجل وكذا ما يغرمه من ارض الجنائيات والكفارات وما يغرمه
بدلاً عما اتلفه اما ما خذله الظالم منه قهراً وما يغرمه في حجة وزيارة
وتزويج وصلة ارحامه وفي الولائم والصدقات والعطايا والنداء

او تحصيل ما يحتاج اليه من الثياب والفرش واثاث البيت والمركوب والحادوم مقصداً
في ذلك كله بحيث ياتي بهما الى الكفاية مراعاة الاحتياط في ذلك حسن ومبدأ السنة
من حين التكسب ولو تحبب الربح لذوي الصنایع كل يوم فيوم مثلاً فهو غنمة
الربح الواحد في السنة في جواز اخذ الموقرة منها وكذا الربح المتجدد بالتقلب
في التجارة الواحد في السنة في ذلك فاذا تم الحول المنتهي باخر الثاني عشر خمس
ما فضل عنده ولو من طعام في البيت ونحوه دون مثل الفرش والثياب وسائر
اثاث البيت ونحوها مما هو مبني على البقاء السار من الارض ^{التي} يسترها
الذي من مسلم ولو تغير البيع من عقود المعاوضات على الاقوى بل دعوى النعيم
لطلاق الانتقال اليه منه لا يخلو من وجبه كالعقود الاقوى نعيمها تغير ارض المزرعة
كالسكن بل نعيمها لها وان كانت مشغولة بغيره او ببناء اذا كانت هي مقصوده
بل وان كانت مملوكة ثمة الا ان كان المصنوع عنه ان قلنا لها لكن تقوى
مع دفع القيمة مشغولة بما فيها ثابته لا بمقلوعة بالفرض والخمس متعلق
بعينها ولو في الخس اخذ من منافعتها ائماً باجرة او حصة من حاصلها
ولا يقطع بانتقاله منه بعد ذلك ولو لم هو او غيره بل ولو رجع اليه

بالاقال

بالاقال نعم لو رجع اليه بخيار فيه تردد من كونه ملكه بالعقد ومن كونه
متزكراً لا وعله الاشبه السابغ الا الحرام المختلط بالحدل مع جهل المالك وقدره
ففيه الخس تطهير المال ولو علمها كان شريكاً وجبت فعه اليه ولو علم المالك
وجعل القدر تخلص منه بالصلح ولو علمه في ضمن عدد محصور تخلص منهم
به مع الامكان والاداء القرع ويدفع لمن تعين لها ولو علم مقدار اخرجه بعينه
تراد على الخس وتقص عنه وغير بعيد بل هو قريب جداً ان هذا الخس غير
الخس المصطلح في الاقسام المتقدمه بل هو تقدير من الشارع للفقير المجهول
بالكسر الخاص من الكسب السعة فيكون من مجهول المالك جري عليه حكمه
من التصديق به كاد الامر به في الرواية الا انه يجب عليه دفعه الى الحاكم
فيصرفه في مصرف الخس احتياطاً ببناء على ما علة الاقوى من جواز دفعه
ما يجب دفعه صدقة الى السادة كالمظالم لو قلنا بتجريم الصدقة الواجبة عليهم
فضلاً عما لو خصصناه بالزكوة لوضوح الفرق بين الصدقة الواجبة
وما يجب دفعه صدقة فالحما عن ائمان مستقلان احدهما غير الاخر
والظاهر ان حكم غير المكلف بالنسبة الى الثلاثة الاخيرة حكم المكلف

١٠٠
في ثلثي الحسن جماله كالثلثة المقدسة من القمص والكز والمعدن والكلف
بالأفراج هو الولي والله العالم تكملة في تقسيم الحسن بسبب الحسن على سبب
سهم شغل وصل وسهم للرسول صم وسهم للدهام صم وهذه السهام الثلاثة
بعد النبي صم للدهام صم خاصة مطم حتى في زمان الغيبة صم والثلثة الباقية للملك
والمساكين وابن السبيل من الذرية الطاهرة المنتجبين المعبد المطلب بالروادة
واما اوقاف خاصية فيقسم الحسن بضعفين نصف للدهام صم خاصة فيجب تسليم
في زمان الغيبة الا الفقيه الماهر والنصف الآخر للاصناف الثلاثة السادة له
يتولى دفعها لهم بنفسه وان كان الأولي بالاداء يدفعه الى الفقيه ايضا يتولى هو
دفعها لهم والله العالم بحقائق احكامه



